

عشرة أبواب
عن التطور
و عن المجتمع المدني
في سلوفاكيا

سامويل أربييه
و مجموعة من المؤلفين


بي دي سي اس

Partners for Democratic Change Slovakia

عضو في

Partners for Democratic Change International

براتيسلافا 2013

تم هذا الكتاب بمساعدة سلوفاك ايد  و وقف المجتمع المفتوح ان او اس - او اس اف
الآراء المطروحة في الكتاب هي آراء الكُتّاب و ليس بالضرورة أن تُعبّر عن مواقف المانحين.

وقعت البي دي سي اس في عام 2010 باعتبارها عضواً في رابطة المنظمات الغير حكومية المنمّية (بي ام في ار او) على تعليمات استعمال الصور و نشر الأخبار. تعليقاتكم و انتقاداتكم للنصوص و الصور المستعملة من منطلق هذه التعليمات يمكنكم إرسالها على العنوان التالي: kodex@pdc.sk

الناشر: بي دي سي اس، منظمة أهلية

عشرة أبواب عن التطور و عن المجتمع المدني في سلوفاكيا

حقوق الطبع محفوظة

المحرر: صموئيل أربييه

المؤلفون: دوشان اندروشييك، كارولينا ميكوفا، هيلينا فوليكوفا، ماريا زيليناكوفا (الباب الأول)، مارتين بوتورا (الباب الثاني)، زورا بوتوروا (الباب الثاني و السابع)، بورييس ستريتشانسكي (الباب الثاني و السابع)، الجبينا مراتشكوفا (الباب الثالث)، اوندري غاللو (الباب الخامس)، يوراي هيبش (الباب السادس)، بيتر كريساك (الباب الثامن)، لوبومير مورباخير (الباب التاسع)، المير نيتشيبي (الباب العاشر).

الإعداد الفني: يان فالكو، زورا باولينيوفا، لوبوش شراميك

الصور: زورا باولينيوفا

الترجمة: د. عبد الوهاب السبيناتي

المراجعة اللغوية: أحمد الحسين

الطباعة: المهندس ميروسلاف مراتشكو - ايبوس

الإصدار الأول 2013

جميع الحقوق محفوظة

عشرة أبواب
عن التطور و عن المجتمع المدني
في سلوفاكيا



سامويل أربييه
و مجموعة من المؤلفين

السعادة النابعة من الحوار و المعرفة و التغيير

نقدم خدمات تعليمية و استشارية
محترفة في مجال حل الخلافات،
دعم التفاهم الإجماعي،
المشاركة الجماهيرية
و تطوير
المجتمع المدني

نضع بين أيديكم كتاباً نشأ في صيف عام 2012. يعرض عليكم الكتاب وجهة نظر أناس معينين عن بعض النواحي الاجتماعية في سلوفاكيا وتطورها خلال الـ 23 سنة الماضية. كل ثورة، بما فيها تلك التي حصلت في تشيكوسلوفاكيا، تجلب معها العديد من التطلعات الكبيرة. يتطلع الناس لحصول التغييرات و بشكل سريع. إلا أن الواقع يُظهرُ عكس ذلك. إذ تأتي التغييرات عادة بشكل بطيء و متأخرة. إضافة لذلك نَعلمنا أن كل تَغْيِيرٍ ليس من الضروري أن يكون إيجابياً و مفيداً، إذ نقوم بارتكاب الأخطاء لنتعلم منها. بناء الديمقراطية و المجتمع المدني يمكن مقارنته بالجري لمسافات طويلة. إلا أن لكل مجتمع عَدَاتِهِ الذين لديهم العزيمة لتغيير الأشياء و دفعها للأمام.

طموح هذا الكتاب أن يقدم للقارئ نظرة عن تجربة التحول في سلوفاكيا مع التركيز على تطور و نمو و عمل المجتمع المدني. يستعرض الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية. يصف القسم الأول تطور و عمل المجتمع المدني في سلوفاكيا. إذ يتحدث عن تعاون ثلاثة قطاعات في المجتمع، و يصف عمل القطاع الغير حكومي، و يتناول بشكل أقرب تطور العمل التطوعي، و تقديم التبرعات و الهبات، و العمل مع الشباب في سلوفاكيا. في القسم الثاني يُرَكِّزُ الكتابُ على التغييرات الحاصلة في مجالات إجتماعية مختارة. يستعرض بشكل خاص التعليم في مجال الوعي البيئي، و المساواة بين النوع، و مكانة النساء في المجتمع. يركز القسم الأخير على بناء الدولة الديمقراطية. إذ يَصِفُ نشأة دستور جمهورية سلوفاكيا، و يصف الوسائل التي تمكنت سلوفاكيا عن طريقها من التعامل مع الإرث الإستبدادي و جرائم الماضي. يصف القسم الأخير دور المجتمع المدني من ناحية زيادة الأمن في الدولة.

سوف تتم ترجمة الأصل السلوفاكي إلى اللغتين الفرنسية و العربية. السبب في ذلك أن مرور أكثر من عقدين من الزمن في مجال التحول في سلوفاكيا من الممكن أن يكون اليوم إلهاماً لمناطق أخرى من العالم. بدأت الثورات (و إن كانت تختلف عن تلك التي كانت في تشيكوسلوفاكيا) بإحداث العديد من التغييرات في الدول العربية. كما بدأت ولادة المجتمع المدني في سلوفاكيا بعد نوفمبر 1989، بدأت ولادته اليوم في بلدان شمال إفريقيا و الشرق الأوسط. لا يقدم هذا الكتاب من خلال أبوابه العشرة تعليمات أو وصفات للنجاح. كما و لا يقدم نظرة شاملة لكل جوانب تطور المجتمع المدني. إلا أنه بإمكانه أن يقدم نماذج يمكن للآخرين أن يتعلموا منها. لا يصف الكتاب سلوفاكيا بشكل غير ناقد و كمثال ناجح فقط، لأن مؤلفيه ينظرون إلى جوانب مختلفة من تطور المجتمع، و إضافة للنجاح الذي تحقق يشيرون إلى النواقص و المشاكل التي عانى منها المجتمع السلوفاكي و التي يعاني منها إلى اليوم.

قام طاقم مؤلف من أكثر من عشرة مؤلفين و مؤلفات بوصف التطور في المجالات التي قاموا بالعمل فيها مهناً لوقت طويل و التي يعملون فيها بشكل كامل حتى اليوم. نجد في نصوصهم معلومات نابغة عن خبراتهم، إضافة لأرائهم و نظراتهم الشخصية.

عملية بناء المجتمع المدني و الديمقراطية عملية طويلة الأمد و شاقة في الكثير من الأحيان و لدرجة أكبر مما نظن. نتمنى أن تساهم الأبواب العشرة التالية و لو بالقليل في هذه عملية البناء هذه.

5	المقدمة
6	المحتوى
8	1 ثلاثة قطاعات في المجتمع - تنافس أم تعاون
8	المجتمع من منظور القطاعات الثلاثة
9	المجتمع المدني وأشكاله الجديدة
10	القطاع الثالث بالتعاون مع الدولة ومع القطاع التجاري
11	نماذج عمل نظم دولة الرفاهية و نتائجها على شكل و تركيبة المنظمات الغير ربحية
13	التعاون و الشراكة ما بين القطاعات
15	البدء بالتعاون
16	التخطيط المشترك و اتخاذ القرار
17	تطبيق الإتفاق
17	رصد و تقييم و مراجعة تطبيق الإتفاقيات
18	فترة التغييرات أم فترة اللا وعي في سلوفاكيا ؟
19	قائمة المصادر و المراجع
20	2 القطاع الغير حكومي: تعدد الأنشطة و الأشكال
20	إعادة إعمار المجتمع المدني بعد نوفمبر 1989
20	ما قبل التغييرات: "جزر الإنحراف الإيجابي"
20	بداية حرية التجمع و تأسيس منظمات المجتمع المدني
22	المطبات الهوائية للعقد الأخير من القرن العشرين
24	تحول الوضع بعد عام 1998: نهاية وحدة القطاع
24	صوت الجماهير لم يختفي من الوسط العام (1998 و حتى 2002)
26	القطاع الثالث يبحث عن وجه جديد (2002 - 2006)
26	مطبات القطاع الغير حكومي "في اتجاهه نحو أوروبا"
27	الام ان او في صراعها لتحسين نوعية الديمقراطية
28	الدفاع عن فضاء عمل مستقل بعد انتخابات 2006
32	إطار القطاع الثالث المساهم في التغير الثقافي
34	3 تطوير و تحديد العمل التطوعي في سلوفاكيا
34	العمل التطوعي الجماعي و قيادة العمل التطوعي
35	المراكز التطوعية
36	النشاطات و الحملات لصالح العمل التطوعي في سلوفاكيا
36	الأبحاث في مجال العمل التطوعي 2011
37	الوضع القانوني للعمل التطوعي
39	تحديات العمل التطوعي في سلوفاكيا
40	قائمة المصادر و المراجع
41	4 الهبات و التبرعات في سلوفاكيا - بين التطور و التراث
41	أشكال تقديم الهبات - ليس فقط المالية، و لكن أيضاً الوقت و مساعدة من لا نعرفه
43	التراث الثقافي و التبرعات و الهبات في سلوفاكيا
43	دور الدولة المتغير و أثره على شكل التبرعات اليوم في سلوفاكيا
44	التبرعات و الهبات في سلوفاكيا في الوقت الحالي

- 5 منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب في سلوفاكيا 47
 من أين أتت منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب بعد عام 1989؟ 47
 كيف حال القطاع في الحاضر؟ 49
 المنظمة الجامعة 50
 مجلس شباب سلوفاكيا اليوم 51
 قطاع منظمات رعاية الطفولة و الشباب و مستقبله 51
- 6 عملية التحول تبدأ من الداخل - قضية حماية البيئة في سلوفاكيا 52
 الثورة و سن الـ 13 سنة 52
 التجارب الأولى 53
 مينيشار، الضربات بالمظلات و وسائل الإعلام 53
 التفاؤل و الحلم 55
 لنكن منفتحين و ناقدين 56
 المنح و الإعانات و التمويل الذاتي 57
 البيروقراطيون 58
- 7 عشرين سنة من الإصلاحات من منظور النوع 60
 الرجال و النساء على عتبة التغييرات السياسية 60
 المجتمع المدني كحاضنة للنساء القياديات 62
 المنظمات الغير حكومية النسائية في صراعها حول مساواة النوع و حقوق النساء 63
 قائمة المصادر و المراجع 65
- 8 عملية تكون دستور جمهورية سلوفاكيا - التحديات، القرارات و التطور 67
- 9 التغلب على الإرث الإستبدادي في جمهورية سلوفاكيا و عملية التحول 76
- 10 الإصلاحات الأمنية و دور المجتمع المدني في هذه العملية 83
 إنتهاج نهج مختلف فيما يتعلق بالأمن بشكل عام في دول وسط و شرق أوروبا 83
 المجتمع الأمني السلوفاكي و القطاع الأمني - تاريخ مختصر 84
 أهمية تحليل الوضع الأمني و صياغة الوثائق الإستراتيجية 84
 الأساسية لدى عمل الإصلاحات الأمنية. نصيب و أهمية المجتمع الأمني. 86
 الأعوام 1993 - 1998 86
 الأعوام 1998 - 2005 88
 الأعوام 1998 - 2001 89
 الأعوام 2002 - 2005 و ما يليها 92
 عوضاً عن الخاتمة 93
 قائمة المصادر و المراجع 95
- لمحة عن المؤلفين 96
 عن الـ بي دي سي اس 100

الباب الأول

1- ثلاثة قطاعات في المجتمع

تنافس أم تعاون

دوشان اندروشيك، كارولينا ميكوفا، ماريا زيليناكوفاف، هيلينا فوليكوفاف

سنستعرض من خلال السطور التالية مكانة القطاع الثالث في المجتمع، ما هي علاقته بالأجزاء الأخرى في المجتمع – بالقطاعات الأخرى، و ما تجلبه بشكل عام هذه العلاقات ما بين القطاعات. يدور حديثنا عن تقسيم المجتمع إلى قطاعات ثلاث، لذلك فمن المفيد أن نوضح منذ البداية كيف يتجلى منظور القطاعات الثلاثة و ما هي مكانة القطاع الثالث في المجتمع من منظوره الخاص.

الحديث عن وجود ثلاثة قطاعات في المجتمع يبدو للوهلة الأولى كشيء واضح و ذا معالم محددة. إلا أن الأمر ليس كذلك. إن كنا نريد أن نفهم على بعضنا، فمن الضروري أن نعيد تعريف بعض المفاهيم التي نتعامل معها. لذلك سنولي الأهمية في البداية لبعض المفاهيم و الأفكار الأساسية. بعد ذلك سنقوم بالتعريف ببعض نماذج تعايش القطاعات الثلاث. و في الختام سنحاول أن نجيب على سؤال ما إذا كان التعايش ما بين القطاعات تعايشٌ مبنيٌ على التنافس أو التعاون.

1-1- المجتمع من منظور القطاعات الثلاثة

وجود مفهوم "القطاع الثالث" يؤدي تلقائياً إلى الإستنتاج بوجود قطاع أول و ثاني. و على اعتبار أن مفاهيم القطاع الأول و القطاع الثاني تُستعمل من الناحية العملية بشكل قليل، أو بالأحرى يتم وصفهما أيضاً بالقطاع العام (أو قطاع الدولة أو الحكومة) و القطاع التجاري، فمن الطبيعي أن نتوقع أن القطاع الثالث له مرادفات أيضاً. ندرك أن الصعوبات تكمن في وجود أكثر من اسم و ليس إسماءً واحداً، إلا أنه و حتى الآن لم يتم الإتفاق أي هذه الأسماء هو الأكثر ملائمة. لا نتوقع أن يتم الإتفاق على ذلك في القريب العاجل، لأن المسميات المختلفة تعكس الإحتياجات الخاصة المختلفة و أوضاع المجتمعات في العالم.

يستعمل بشكل واسع في سلوفاكيا و في دول أخرى مفهوم "القطاع الثالث" كاستجابة للضرورات الراهنة، و المتمثلة في ضرورة إنعاش المجتمع المدني بعد عدة عقود من اضطهاده و تدميره. النظام الشيوعي المستبد ألغى فصل المجتمع عن الدولة، و أقر الرفاهية العامة فوق كل المصالح الأخرى. قام بإحكام سيطرة الدولة على القطاع الخاص و على المجتمع المدني و ألغى أي حقوق أو حريات كانت لها الأولوية تجاه الدولة و لم تكن الدولة منبعها (الحقوق و الحريات الأساسية). في هذا الشكل المتطرف من المجتمع كان هناك قطاع واحد فقط، ألا و هو القطاع الحكومي. كان يُوجه و يؤمن و يراقب كل مجالات الحياة.

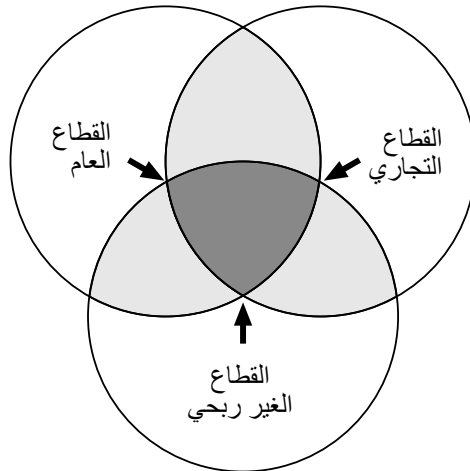
المدة التي استغرقتها تحول المجتمع السلوفاكي و التي استمرت لأكثر من عشر سنوات، مثلت في الحقيقة الفترة اللازمة لانفصال القطاع الثاني و الثالث من القبضة الكلية للقطاع الأول الحكومي. هي فترة قام فيها المواطنون بتشكيل حر لمنظمتهم الخاصة، و ذلك بغرض تأمين اهتماماتهم و احتياجاتهم الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية و غيرها. إذ يقوم المواطنون بإنشائها بمبادرة خاصة منهم و باستقلالية عن الدولة، و لكن بشكل متوافق مع قوانينها الجديدة.

لنعد الآن للتقسيم الأساسي إلى الدولة و إلى المجتمع المدني. من الناحية المؤسساتية تعبر عنه المفاهيم التالية: المنظمات الحكومية (أو قطاع الدولة أو القطاع العام) و المنظمات الغير حكومية (أو القطاع الغير مرتبط بالدولة أو القطاع الخاص). إلا أننا من الناحية الإصطلاحية لم نقم بالإجابة على السؤال التالي: كيف نصل من خلال هذا التقسيم إلى جزئين لأن ننظر للعالم من منظور القطاعات الثلاثة. من بين الإجابات المطروحة نجد الإجابة الأفضل تلك التي تقول بتقسيم المنظمات الغير حكومية (الغير مرتبطة بالدولة، الخاصة) إلى تلك التي يقوم المواطنون بإنشائها بهدف الحصول على الربح الخاص و التي من خلالها يقومون بتأمين احتياجاتهم الاقتصادية، و إلى تلك التي هدفها ليس الربح، و لكن التي يقوم المواطنون بإنشائها لتحقيق أهداف و اهتمامات أخرى. يمكننا الحصول على بنية القطاعات الثلاث بشكل مُبسّط، و ذلك بتقسيم المنظمات في البداية إلى منظمات حكومية و غير حكومية (خاصة)، و من ثم تقسيم المنظمات الخاصة إلى منظمات ربحية و غير ربحية. يتحدد القطاع الثالث بعد ذلك بالفاعليات الخاصة الغير ربحية للمواطنين، الذين يقومون بها كي يُؤمنوا و يحموا و يفرضوا مصالح جزئية جماعية.

كي نفصل بشكل واضح منظمات القطاع الثالث عن القطاع الحكومي و التجاري، تم عمل تعريف بسيط إلى حد ما للمنظمة الغير ربحية الحكومية (الخاصة) بمساعدة خمسة معايير تمييزية. تعتبر هذه المنظمات منظمات مؤسساتية، غير حكومية، غير ربحية، تدير نفسها بنفسها، و تطوعية (أوندرشيك و آخرين، 1998).

2-1- المجتمع المدني و أشكاله الجديدة

كما هو واضح من المخطط، يمكننا أن نمثل علاقات القطاعات الثلاثة في المجتمع بثلاثة دوائر متقاطعة. كل واحد من القطاعات الثلاثة (1- العام الحكومي و ذا الإدارة الذاتية، 2- التجاري، 3- الثالث – أي القطاع التطوعي، المدني، الغير ربحي) لديه مساحة معينة تعتبر من ناحية النشاطات و الصلاحيات و المسؤولية ذات خاصيات معينة و مستقلة، و في نفس الوقت توجد مناطق واسعة نجدها تغطي بعضها البعض و تتقاطع فيها.



لم يُحسب في النظام الإشتراكي الإستبدادي الكلاسيكي أي حساب لوجود القطاع الثاني و الثالث. في الوقت الحاضر نجد أن ورثة هذا النوع من التفكير يُسألون بإيجابية وجود القطاع التجاري الخاص و حتى القطاع الثالث، إلا أنهم لا يستطيعون تصور إمكانية وجود شراكة متساوية ما بين هذه القطاعات. الشيء الذي ينتظره هو التنافس و الصراع المستمر بين هؤلاء "المتنافسين" الثلاثة. نشر فكرة إمكانية وجود منطلقات أخرى للتفكير، أي إمكانية وجود شيء يُشبه "نموذج الشراكة" في عمل القطاعات الثلاثة، يسير ببطء.

في هذا السياق يبدو مثيراً للإهتمام النموذج الذي يقدمه **المجتمع المدني الحقيقي** بطريقة مختلفة عما كنا معتادين عليه حتى الآن. المجتمع المدني الحقيقي ليس فقط منظمات غير ربحية معزولة أو محلية، ولكنه (ببساطة) نموذج مجتمع ينتمي إليه القطاع الحكومي و القطاع التجاري الخاص و قطاع المنظمات الغير ربحية. هذه القطاعات الثلاثة تقوم بتكوين مجتمع مدني حقيقي فقط في حالة التعاون المشترك فيما بينها، تكميل بعضها البعض، و موازنة نقاط ضعفها بنقاط القوة التي لديها.

1-3- القطاع الثالث بالتعاون مع الدولة و مع القطاع التجاري

عندما نبدأ بالتفكير العميق في هذه المسألة، لن نجد إجابة كاملة و قاطعة، بل نجد أنفسنا في دوامة لا متناهية من الأسئلة.

كيف يُفترض أن يكون شكل المنظمات الغير ربحية؟ هل من المفترض أن تكون مُكوّنة من مجموعة من الأشخاص المتحمسين الذين يقومون بشكل غير محترف و بدون تمويل و بأيديهم العارية بإنفاذ ما لايهم به أحد آخر؟ أم من المفترض أن تكون مجموعة اختصاصيين يوازنون بنوعية خدماتهم الهيئات الحكومية، أو حتى يفوقونها؟ أو هل من المفترض أن تكون منظمات تعمل بلا مقابل، أو من أموال الهبات و التبرعات، أو من أموال دافعي الضرائب، أو من الأموال التي تحصل عليها من بيعها لخدماتها لزيائنها...؟ الجواب سيكون: نعم من جميع هذه المصادر. شكل المنظمات الغير ربحية (تكوينها، طبيعتها، درجة احترافها) سوف يعتمد على طبيعة المهمة التي عليها أن تقوم بها في المجتمع.

هل الشيء المتوقع هو أن تكون المنظمات الغير حكومية و الغير ربحية "الغير محترفة" مجرد تكملة للخدمات الحكومية و التجارية؟ أم أن الأمر بالعكس من ذلك تماماً، و على الدولة أن تقوم بتغطية الخدمات التي لا يوليها القطاع التجاري أية أهمية و ليس بوسع المواطنين تغطيتها بمفردهم؟ في بعض الحالات تكون الحاجة ملحة لشيء ما لدرجة ضرورة تعاون القطاعات الثلاثة معاً. السؤال في هذه الحالة ليس من هو المسؤول، و لكن كيف يقاسم القطاع الثالث و الدولة و القطاع التجاري المسؤولية المشتركة.

يمكن أن يبدو للوهلة الأولى أننا إذا طرحنا الأسئلة بهذا الشكل العام، سنقع في شبك التفكير السوسولوجي أو السياسي العام. إلا أننا إن كنا نريد الإجابة على سؤال: كيف يجب أن يكون شكل المنظمات الغير الحكومية الغير ربحية، نستطيع الوصول للإجابة فقط من خلال النظر من منظور أوسع. ستكون الإجابة بشكل عام بسيطة. يجب أن يكون شكلها ملائماً لأن تقوم بأكبر قدر ممكن من المهام التي يجب على القطاع الثالث القيام بها من جهة تقديم الخدمات و الحماية (ادفوكاسي). و الآن من الناحية العملية و دون اللجوء إلى الاستعمال المفرط لعلم الإجتماع أو علم السياسة، كيف يجب أن يكون الأمر عليه؟ عن ماذا يجب أن

يكون القطاع الثالث مسؤولاً، و ما الذي ينتج عن ذلك فيما يخص شكل المنظمات الغير ربحية؟ الجواب لن يكون بالطبع قاطعاً و صالحاً لكل البلدان و لكل زمن. يبدو أن هناك نماذج عديدة من الممكن أن تعمل. إضافة لذلك ففي أوقات التحول – الذي يقوم بعمل إرباك كبير لدى الناس – يمكن أن توجد عدة نماذج بجانب بعضها البعض في نفس الوقت.

في الباب المخصص لعلاقة الدولة بالقطاع الثالث نجد و بشكل عام وصفاً لنماذج التعايش الممكنة ما بين الدولة و القطاع الثالث. كل واحد من هذه النماذج يتوقع تركيبة مختلفة للمنظمات الغير ربحية. الإجابة على سؤال ما إن كان سيكون هناك في المنظمة الغير ربحية التقليدية (و السؤال هل هناك هكذا منظمة ؟) خمسة موظفين أو منتني موظف، أو إن كان عمل المنظمة سيتم عن طريق خبراء محترفين معترف بهم أو سيتم عن طريق متطوعين متحمسين يعملون في أوقات فراغهم، و عشرات الأسئلة المشابهة، سوف تعتمد على تحديدنا للدور الذي ستلعبه المنظمات الغير ربحية في المجتمع. عالمة علم الاجتماع السلوفاكية زينكا كولاريتش (1999) تنطلق من حقيقة ما بعد الشيوعية في هذه البقعة من العالم. بناءً عليها تذكر خمسة نماذج ملفتة للإنتباه حول كيفية فهم مسؤولية الدولة و القطاع الثالث و القطاع التجاري في تقديم الخدمات للمواطنين. نذكرها في إطار خاص، لأنه من المهم أن نعي النتائج المترتبة عن النماذج المختلفة.

تُسمي زينكا كولاريتش هذه النماذج بالنموذج الليبرالي، النموذج المحافظ – المؤسسي، النموذج الديمقراطي الاجتماعي، النموذج الديني، و نموذج الدولة – الإشتراكي (دولة الرفاهية). يرتبط هذا التقسيم بنماذج عمل أنظمة دولة الرفاهية (والغير سيستم) بالمفهوم الأوربي. إلا أننا نعتقد أن هذه النظرة لا تتعلق فقط بالمسؤولية عن الخدمات الاجتماعية المُقدّمة. نموذج مماثل يمكن أن يعمل في مجال الرعاية الصحية، و التعليم، و الثقافة، و الرياضة، و غيرها.

1-4- نماذج عمل نُظُم دولة الرفاهية و نتائجها على شكل و تركيبة المنظمات الغير ربحية

النموذج الليبرالي:

جميع المواطنين لديهم الفرصة لشراء الخدمة التي يحتاجونها في السوق المتشعب بشكل جيد، و الذي يستجيب بشكل مرن للإحتياجات المتغيرة للمواطنين. **يلعب القطاع الخاص** التجاري الدور الأساسي في تقديم الخدمات. لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول بشكل كامل على الخدمات عن طريق السوق، فهناك إمكانية طلب العون من العائلة و الأقارب و شبكة المنظمات المحلية الغير ربحية و التطوعية. تقوم هذه بتقديم الخدمات التي لا تقدمها المؤسسات الخاصة، أو تقديم الخدمات لقسم السكان الغير قادر على دفع أجرة خدمات المؤسسات التجارية. تقوم الدولة بتقديم المساعدة عن طريق شبكة المؤسسات و الخدمات فقط لأولئك الذين سقطوا من حساب المؤسسات الخاصة و التطوعية. مهمة الدولة هو تأمين "يد العون الأخيرة" للناس الذين هم بدون موارد مادية أو علاقات أسرية، و للناس الذين ليست لديهم الإمكانية للحصول على مساعدة المؤسسات التطوعية.

في هذا النموذج تركز منظمات القطاع الثالث على الخدمات الجديدة و التي ليست جذابة (حتى الآن) من الناحية التجارية، و على تقديم الخدمات للناس الذين هم في حاجة، لفئة الفقيرة من الناس التي لا تستطيع شراء الخدمات من خلال السوق. غالباً ما تلعب منظمات القطاع الثالث دور المبدع أو الجزء

الأرخص (و الأقل جودة) المُكتمل للعالم التجاري، لذلك يجب أن تحتوي صفوفها على "مبدعين إجتماعيين" خلاقين و جريئين، إضافة لعمال و متطوعين لديهم حس اجتماعي كبير، و الذين يعتبرون مساعدة الناس عند الحاجة من أكبر القيم.

النموذج المحافظ – المؤسساتاتي

كما كان عليه الحال في النموذج الليبرالي، نجد في هذا النموذج أيضاً المؤسسات الربحية (الشركات، الخدمات الربحية) في المرتبة الأولى في تقديم الخدمات. قدرة المواطنين على شراء الخدمات مدعومة من قبل نظم التأمين الإجباري، و التي تقوم الدولة بتحديدھا. تقوم الدولة أيضاً بتحمل المسؤولية عن الناس الذين لم يستطيعوا الانخراط في سوق العمل و ليس لديهم الإمكانية في تأمين حاجاتهم عن طريق خدمات المؤسسات الخاصة. مسؤولية الدولة هنا أقوى مما كانت عليه في النموذج الليبرالي. الدولة عبارة عن "جدار ساند" لخدمات القطاع الخاص.

في هذا النموذج يتوجب على المنظمات الغير ربحية أن تكون محترفة. إذ تعمل في وسط تنافسي كبير حيث تكون مضطرة لإثبات قدراتها في مواجهة الخدمات التي تقدمها الدولة و "المدعومة" من قبل نُظم التأمين الإلزامي. تقوم المنظمات الغير ربحية عادة بالتركيز على الخدمات الجديدة، الخدمات التي ليست من وجهة نظر الدولة ذات شعبية و لكنها ضرورية و أيضاً على الخدمات التي تستطيع المنظمات الغير ربحية من خلالها تأمين إيراد دائم لها و تأمين متطلبات تطورها. لا تنجح المنظمات التي لا تعرف التخطيط المحترف، أو التي لا تعرف التسويق و المراقبة المنتظمة و التعامل مع الضغوط لزيادة فعاليتها. المنظمات الغير ربحية التي تستطيع البقاء في هذا النموذج تشبه إلى حد كبير الشركات الناجحة.

النموذج الديمقراطي الإجتماعي

تقع مسؤولية تقديم الخدمات قبل كل شيء على عاتق الدولة. (القطاع العام قوي جداً، يتم التركيز على شمولية البرامج و تأمين الحقوق الإجتماعية.) من ناحية أخرى لدى المواطنين إمكانية شراء الخدمات من خلال "السوق"، و بذلك الوصول إلى إمكانيات أكبر للخدمات و في الغالب بسعر أعلى. أو بإمكانهم الحصول على الخدمات عن طريق الشبكات الغير رسمية الغير ربحية، و إن كان التركيز على هذا الخيار هو الأضعف.

دور منظمات القطاع الثالث مُختصر على تقديم الخدمات المُكتملة الجذابة، أو الناقصة في جدول الخدمات التي تقدمها الدولة. منظمات القطاع الثالث تقوم بالعمل فقط في المجالات الغير أساسية و التي تحتاج لخبرات كبيرة.

دور منظمات القطاع الثالث ينتقل إلى مجال الادفوكاسي، و المراقبة و النقد البناء لعمل المؤسسات الحكومية.

النموذج الديني

(زينكا كولاريتش تستعمل مسمى النموذج الكاثوليكي، إلا أننا نرى المسمى المذكور أكثر دقة.) في هذا النموذج تلعب الدور الأساسي العلاقات العائلية، المؤسسات الدينية و الشبكات الخيرية، و المنظمات الخدمية المجتمعية الغير رسمية. لدى الناس إمكانية شراء الخدمات عن طريق نظام التأمين الإلزامي. تقوم الدولة بالتدخل و تأمين الخدمات فقط في حالة فشل المؤسسات المذكورة، أو في حالة عدم إمكانية تقديم هذه الخدمات على مستوى مقبول و لقاء سعر معقول.

دور المنظمات الخيرية لا يمكن الإستعاضة عنه. الترتيب المذكور يُمكنها من النمو كاملاً. حسب هذا النموذج يتم تقديم الخدمات على نفس المستوى لكافة فئات الناس، بغض النظر عن انتمائهم الديني. نظراً للسمة التطوعية، فالمنظمات الدينية و الخيرية القدرة على تقديم الخدمات بشكل رخيص للغاية، و بالتالي فهي متاحة لشريحة كبيرة من الناس. تكون المنظمات الغير ربحية في هذا النموذج عادة محلية، و إمكاناتها المهنية و الدعائية مرتبطة بشكل مباشر بالمنظمات الدينية و الخيرية. تجتمع في المنظمات الغير ربحية المعونة الإجتماعية مع نشر الدين. إلا أن هذا الارتباط الوثيق قد لا يكون مقبولاً لدى بعض المنظمات و زبائنها.

نموذج الدولة - الإشتراكي (دولة الرفاهية)

دور الدولة في هذا النموذج مهمين. الدولة هي المالك، حيث تقوم بتمويل و مراقبة كل المؤسسات التي تقدم الخدمات. ليس بإمكان الناس الحصول على الخدمات من مصادر أخرى. خدمات المنظمات الغير ربحية محدودة بإطار قانوني ضيق، و المؤسسات الدينية و الخيرية مراقبة بشكل كبير و محدودة في عملها. الخدمات الإجتماعية في المجال الخاص فعلياً غير موجودة.

نظراً للمساحة الضيقة المتاحة لممارسة عملها، فإن المنظمات الغير ربحية ليس لديها تأثير كبير. إذ تضطر لاستثمار أغلب طاقاتها في سعيها للبقاء على قيد الحياة. على اعتبار أن الخدمات التي تقدمها الدولة لها طابع الإحتكار، فهي غالباً ما تكون غالية و غير مرنة، و في الكثير من الأحيان غير فعالة. في هذا النموذج نجد المنظمات الغير ربحية مختزلة عادة على منظمات غير حكومية تطوعية ذات بناء هيكلية، و غالباً ما تلعب دور "واجهة عرض" للنخبة التي بيدها السلطة. لا يُتوقع منها أن يكون لديها أي قوة حقيقية أو نصيب في صنع القرار. مهمتها تكمن في التصريح المصطنع حول رحابة صدر الدولة، أو كصمام أمان مراقب من قبل الدولة في حالات عدم رضى المواطنين. إلا أن المنظمات الغير ربحية تكون حتى هنا مفيدة في تثقيف الناس حول وجود نماذج أخرى أكثر فعالية، مع أن هذه المنظمات نفسها ليست لديها القدرة على اتخاذ خطوات عملية.

5-1- التعاون و الشراكة ما بين القطاعات

لمحنا من قبل أن النظم المركزية المنظمة بشكل هيكلية لقيادة الدول تمر بأزمة على المستوى العالمي، و من المنظور الطويل الأمد ليست لديها القابلية للإستمرارية. تبين هذا الشيء في سلوفاكيا من خلال ضرورة عمل إصلاحات في الإدارة العامة للدولة و في تحقيق اللامركزية. اللامركزية تقود بشكل طبيعي إلى تقاسم السلطة - تقلص سلطة المؤسسات الحكومية و زيادة سلطة الإدارة المحلية، و حتى

نشوء مؤسسات إدارة محلية جديدة. هذه التغييرات تُعقّد إلى حد ما اتخاذ القرارات في الإدارة العامة للدولة. داخل الإدارة العامة سيرتفع عدد الأشخاص المعنيين، و عدد المصالح المختلفة. في نفس الوقت يمكن أن نشهد زيادة الإهتمام بصنع القرار الخاص بالأمر العامة وتأثير الأشخاص الغير حكوميين. فعلى سبيل المثال من خلال عملية الخصخصة تفقد الدولة ويكسب القطاع الخاص السيطرة المباشرة على الشركات المهمة في مجال تأمين الخدمات العامة. تقسيم السلطة و المصالح سيؤدي من الطبيعي إلى ارتفاع عدد الحالات التي لن تكون فيها مسؤولية حل مشكلة ما مُناطة بمؤسسة واحدة أو سلطة واحدة فقط، و لن تكون هذه قادرة بشكل مستقل على اتخاذ القرار و تنفيذ القرار المُتخذ. سينخفض عدد الحالات التي سيمكن معها تنفيذ القرار عن طريق القوة أو السلطة، و سيزداد عدد الحالات التي سيكون من الضروري التباحث فيها و اتفاق الأطراف المعنية. ستصبح القدرة على التعاون مع شركاء مختلفين لا غنى عنها لممثلي الدولة، للمؤسسات، و للشخصيات الغير حكومية – الربحية و الغير ربحية.

سيكون التعاون ما بين القطاعات (في سلوفاكيا أيضاً) لا غنى عنه لبقاء و نمو مؤسسات القطاعات الثلاثة. الإجابة الكاملة على سؤال: "ما هي الخطوات التي يجب اتباعها إذا أردنا التعاون ما بين القطاعات" لا يملكها اليوم على الأغلب أحد. سنحاول من خلال السطور التالية الإجابة، و لو إجابة جزئية على الأقل، على هذا السؤال.

لنبدأ قليلاً بالقسم النظري الذي لا غنى عنه. يمكننا أن نعي التعاون من منظورين مرتبطين ببعضهما و إن كانا مختلفين. يمكننا أن نشاهد التعاون كعلاقة. الشيء المهم عندها هو "التقاسم" و الإستفادة المتبادلة من هذه العلاقة من الأطراف المتعونة. لتكوين علاقة تعاون، تحتاج الأطراف المشاركة إلى اعتناق قيم متماثلة، إلى الإحساس بالمسؤولية عن نفس المشكلة، أو "تقاسم" المصدر و الأهداف أو التطلعات. حسب رأي المؤلفين ميتيسيتش و مونسي (1992) فإن التعاون "عبارة عن علاقة متبادلة مفيدة و مُعرّفة بشكل جيد، يُكوّنُ طرفان أو عدة أطراف كي يحققوا هدفاً واحداً."

يمكننا أن نعي التعاون كعملية. من هذا المنظور يُمثل التعاون وسيلة تحديد الشيء المشترك و الشيء الغير مشترك بين الأطراف التي قادتها مشكلة مشتركة للجلوس حول طاولة واحدة، أو الرغبة في العمل المشترك. هذه العملية تعطي الأطراف المشتركة إمكانية التبادل المُثمر للأراء و الحل المشترك للمشكلة المشتركة. حسب غرايوبا (1989) يعتبر التعاون عملية تقوم من خلالها الأطراف التي ترى رؤية مختلفة لنفس المشكلة بالبحث البناء عن الإختلافات المتبادلة و البحث عن حلول تتخطى إمكانياتها الذاتية. من خلال عملية التعاون من الضروري إتخاذ القرار من قبل كافة الأطراف المشاركة، خاصة فيما يتعلق بخط السير في مجال المصالح المشتركة. (يتم هذا من خلال أشخاص أو مؤسسات تنوب عن المجموعات المعنية الأساسية – في بعض الأحيان نسميها "ستيك هولدر"). لا تملك اللغة السلوفاكية لهذا المفهوم مرادفاً واحداً يُلمّ بكل معانيه، لذلك سنستعمل في السطور التالية مسمى "ستيك هولدر".

و الآن لننتقل للقسم العملي. ما هو الشكل العملي، مجموعة الخطوات عند إيجاد العلاقات و تطوير التعاون بين القطاعات إزاء مشكلة معينة، ما الذي يعاني منه مثلاً المجتمع المحلي؟

السمات الأساسية لعملية التعاون:

تتطلب علاقة و عملية التعاون عدة شروط:

- الستيك هولدر (المجموعات المشاركة و المتأثرة) تعتمد بعضها على البعض، إذ ليست لدى أي من الأطراف المشاركة القدرة على تحقيق الحل الذي تفضله بمفردها،

- خلال العملية نفسها يتم الفهم الجماعي للمشكلة،
 - تقوم الأطراف المشاركة بالحوار بشكل شخصي،
 - قواعد النقاش و اتخاذ القرار يتم عملها و المصادقة عليها من قبل المشاركين،
 - تتيح العملية للمشاركين فيها التعلم المتبادل،
 - تتكون و تتقوى روابط الإحترام المتبادل بين المشاركين،
 - يتم التوصل للحلول عن طريق الحوار الفعال حول الإختلافات،
 - تنتج خلال العملية "ملكية" جماعية لعملية اتخاذ القرار. دائماً عندما تسنح الفرصة بذلك، يتم اتخاذ القرار بالإجماع،
 - إتمام العملية يقتضي مسؤولية جماعية من المشاركين (الستيك هولدرز) عن القرار المُتخذ و عن توجه المجال الذي تناقشه المجموعة،
 - يتكون التعاون و يتطور بالتدرج.
- تتألف عملية التعاون من عدة خطوات أساسية:

1-5-1- البدء بالتعاون

- في البداية، عندما تقرر منظمة ما أو مؤسسة ما أو مجموعة غير رسمية أن تدعو أطرافاً أخرى للتعاون، فمن الضروري أن تحدد مسبقاً المجال الذي تريد التعاون فيه، أو المشكلة التي تريد العمل على حلها سويًا. بناءً على المجال المحدد يمكنها فيما بعد تحديد المجموعات المهتمة و المتأثرة، و من بينها المشاركين في العملية (ممثلتي الستيك هولدرز، الخبراء، الخ).
- بعد ذلك بإمكانها أن تدعو لأول اجتماع للستيك هولدرز، و الذي من الضروري أن يتفق من خلاله المشاركون حول الصياغة الأولية المشتركة للمشكلة أو لمجال التعاون، و أن يوضحوا لبعضهم البعض مواقعهم في عملية التعاون، و أن يتفقوا على الأهداف و الخطوات خلال عملية التعاون.

اللقاء الأول – استكشاف إمكانية التعاون

نعبر اللقاء الأول عناية خاصة. نبدأ بتأني و نُحضّر البرنامج بشكل جيد و القواعد التي ستكون للمجموعة بمثابة إطار أساسي لسلوك المشاركين و التي يمكن أن تخدمنا فيما بعد في حل النزاعات الممكنة.

بعض الأمور المفيدة لدى تحضير برنامج اللقاء الأول:

- لماذا تم عقد اللقاء و من دعا إليه ؟
- ما هي توقعاتكم و ما هي توقعات الناس الذين اخترتموهم ؟ ما هو الشيء الذي يعتقدون أنه من الممكن الوصول إليه عن طريق التعاون ؟ ما هي الفائدة المتوقعة للمجتمع و للمنظمات و للأفراد ؟

- ما هي إيجابيات و سلبيات التعاون المقترح؟
- ما هو الشيء الذي نريد الوصول إليه سويًا؟ ما هو هدف تعاوننا المشترك، و ما هي النتيجة المرجاة؟
- هل هناك أحد ما ليست لديه الإمكانية لحضور اللقاء، و لكن من الممكن أن يساهم و بإمكانه أن يقول أشياء مفيدة تخص هذا الموضوع؟
- أسئلة حول القواعد الرئيسية:
- ما هو دور الأعضاء و الجهة الداعية للإجتماع، و من الذين يمثلوهم؟
- ما هي الخطة الزمنية لعملنا؟ ما هو الوقت المحدد لنا؟
- كيف ستكون طريقة تعاملنا مع المعلومات: جمع المعلومات، حفظ المعلومات، سرّية المعلومات، الدعاية؟
- كيف سنتخاطب مع بعضنا البعض؟ من سيكون مسؤولاً عن ماذا، و إلى متى؟
- هل سيتم دفع تعويضات للمشاركين و ما هي (تعويض النفقات)؟
- ما هو الشيء الذي يجب أن نقوم به في البداية؟
- كيف سنقوم باتخاذ القرار؟

1-2-5- التخطيط المشترك و اتخاذ القرار

- يقوم الستيك هولدرز بالتدرّج خلال اللقاءات المشتركة:
- بالإتفاق على تحديد دقيق للمشكلة أو لمجال التعاون و تسميتهما،
- بتبادل (أو فيما بين الجلسات بجمع) المعلومات اللازمة لفهم المشكلة،
- بالنقاش حول الجوانب المختلفة للمشكلة و التي يعونها بشكل فردي، و بذلك يصلون بالتدرّج إلى فهم مشترك للتاريخ و للسياق و للمصالح المتعلقة بحل المشكلة أو بالمجال المراد،
- من الفهم الجماعي للمشكلة يمكنهم أن ينتقلوا إلى مقترحات الإمكانيات و الخيارات و الأفكار لحل المشكلة،
- يقومون بالتحقق من إمكانيات الحلول، و بالتدرّج يقومون بإقصاء الغير صالحة منها، و يقومون بمناقشة ما تبقى من بدائل، الملائمة منها و الغير ملائمة،
- بعد ذلك يقومون بتضييق دائرة الخيار على عدة خيارات يعملون على تفصيلها،
- بعد ذلك يتفقون على معايير غير منحازة، يختارون بناءً عليها الحل المشترك،
- يقومون بعرض النتيجة على مجموعة أكبر من المهتمين و على العامة لإبداء الملاحظات،
- يقومون سويّة بالمصادقة على الإتفاق النهائي.

1-5-3- تطبيق الإتفاق

من المهم خلال عملية التعاون أن تكون كل الأطراف المشتركة مسؤولة عن تطبيق الإتفاق، و ذلك حتى في حالة عدم اشتراك كل الأطراف المشاركة في التنفيذ الفعلي.

يحتاج المشاركون ليتكمنوا من تطبيق الإتفاق المشترك إلى:

• عمل خطة عمل خاصة بالإتفاق الذي تم التوصل إليه،

• تقسيم المسؤوليات حول المهام المنوطة،

• تكوين نظام مراقبة و تدقيق التنفيذ.

بعد ذلك يتبقى تطبيق المهام و النشاطات.

الإتفاق المشترك ما بين المنظمات

الشيء الذي لا يجب أن ننساه عندما نقوم بعقد الإتفاقيات ما بين المنظمات:

ما هي درجة التعاون التي اتفقت عليها المنظمات ؟ (لجنة ما بين المؤسسات، مجموعة إستشارية، إنتلاف، إندماج، توحيد)

ما هي الصلاحيات التي ستنتمتع بها كل منظمة ؟

ما هي مسؤوليات كل منظمة ؟

ما مدى القوة – التأثير و الإمكانيات الأخرى التي سوف تساهم بها كل منظمة ؟

من هم الناس المهمين في كل منظمة، و الذين من المفترض بهم توقيع الإتفاق ؟ هل قاموا بتوقيعه ؟

ما هي الإستراتيجيات المهمة و الخطوات و الأنشطة التي سيؤثر عليها هذا الإتفاق في كل منظمة، و ما هي خطة تطبيق هذه التغييرات ؟

من هو المسؤول عن تحديد الإتفاقيات و عن تسوية الخلافات بين المنظمات المشتركة ؟

1-5-4- رصد و تقييم و مراجعة تطبيق الإتفاقيات

يعتبر رصد و تقييم الخطوات التنفيذية كجزء مهم من أي عملية تخطيط طويلة الأمد. بناءً على نتيجة الرصد و حسب الحاجة، فمن الممكن ملائمة الخطة و العمل بشكل تدريجي على حل حالات عدم الرضى و الآراء المختلفة حول تطبيق الإتفاق.

1-5-5- فترة التغييرات أم فترة اللاوعي في سلوفاكيا ؟

ختاماً لنحاول أن نذكر بعض المجالات التي نتحدث عنها اليوم في سلوفاكيا فيما يخص القطاع الثالث و علاقته بالقطاعات الأخرى.



الإصلاحات التي كانت تعني لقسم من المجتمع السلوفاكي إنتهاء الثورة قد تمت بشكل بطيء و غير مرغوب فيه. إلا أن الشيء الأسوء كان أن سلوفاكيا أصبحت دولة منقسمة بعمق من الداخل، حيث كانت تنقصها رؤية واضحة لمستقبلها و للدور الذي من الممكن أن تلعبه في وسط أوروبا و في العالم ككل. كنا نشاهد و بوضوح المحاولات لإبقاء الحال على ما هو عليه في كل المجالات. النبضات الأساسية لعمل الإصلاحات كانت تتبع في سلوفاكيا من قسم من الميدان التجاري، و القطاع الغير ربحي، و فيما بعد أخيراً أيضاً من وسائل الإعلام. بدأت الإصلاحات في مجال النظام التعليمي و العناية الطبية و الضمان التقاعدي مع نهاية التسعينيات. إذا أخذنا بعين الإعتبار أن هذه المجالات كانت تتعلق فعلياً بكل مواطن سلوفاكي حي، فقد كان النقاش حولها حتى عام 1998 (مع الأخذ بعين الإعتبار بعض الإستثناءات) غير كافي.

زمننا الحالي و المتغير بشكل سريع يجلب معه تغيرات مرتبطة بالعولمة، بالمعلوماتية و باتجاهات أخرى. تماشياً مع هذا يتغير أيضاً دور القطاع الثالث و دور الدولة. من الممكن القول بأن الفترة التي نمر بها فترة حمل من ناحية التغييرات، و بالنسبة لنا في سلوفاكيا بشكل أكبر مما هي عليه لدى جيراننا الغربيين. الحرمان الذي سيكون مرافقاً لكل تغير لن يتفصّ بعدم حركتنا و نشاطنا المؤقتين، بل على العكس سيطول أكثر.

التصور بأن مكانة القطاع الثالث من المفترض أن تكون في صراعه مع القطاعين الآخرين حول "قطعة الحلوى المحددة الأطراف" ليس الأكثر إنتاجية. الطريق الأمثل يكمن في التفكير حول أين يمكن أن تكمن أولويات كل قطاع، أين تتكامل القطاعات، و أين يمكن أن يوجد متسع للتعاون.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع الأجنبية:

- CARPENTER, S.: Cooperative Planning and Problem Solving, tréningový manuál, Maďarsko 1996.
- GRAY, B.: Collaborating – Finding Common Ground for Multiparty Problems. San Francisco, Jossey-Bass Publishers, 1989.
- KOLARIČ, Z.: The Non-profit Sector as a Service provider in Different Types of Welfare Systems. Johns Hopkins University, Baltimore 1999.
- MATTESSICH, P. W.; MONSEY, R. M.: Collaboration – What Makes it work, Amherst H Wilder Foundation, 1992.

المراجع السلوفاكية:

- اوندروشيك و شركاه: كتاب قراءة للمنظمات الغير ربحية، بي دي سي اس، براتيسلافا، 1998.
- ف. شاماليك: المجتمع المدني و الدولة المتحضرة، دوبلنك برنو، 1995، صفحة 156 – 158.

الباب الثاني

2- القطاع الغير حكومي: تعدد الأنشطة و الأشكال¹

مارتين بوتورا، زورا بوتوروا، بوريس ستريتشانسكي

1-2- إعادة إعمار المجتمع المدني بعد نوفمبر 1989

2-1-1- ما قبل التغييرات: "جزر الإنحراف الإيجابي"

مع بداية الحقبة الجديدة بعد سقوط الشيوعية، انضمت للتحديات التي كانت تقف أمام المجتمع السلوفاكي - إعادة بناء الديمقراطية و اقتصاد السوق، إيجاد هوية ثقافية جديدة و حل القضايا المتعلقة ببناء الدولة - الحاجة لإحياء المجتمع المدني.

كان نوفمبر عام 1989 في تشيكوسلوفاكيا و في سلوفاكيا نتيجةً لعمل قامت به إلى حد كبير منظمات المجتمع المدني و مبادرات المعارضين للنظام الشيوعي، و التي أضحت و لوقت قصير المنظم الأساسي للتغييرات الإجتماعية. "جزر الإنحراف الإيجابي"، كما سماها علماء النفس قبل سنة 1989، زادت من نشاطها في النصف الثاني من الثمانينيات. كانت هناك على الأخص مجموعتان قامتا بالمواجهة العلنية مع السلطة آنذاك، و اللتان كانتا عضواً في ما كان يسمى بالجماعة الدينية السرية (النشطاء الكاثوليكيين) و حماة البيئة الذين كان يسانداهم قسم من المجتمع الفني و مجتمع العلوم الإجتماعية. أصبح العديد من شخصيات هذا الوسط قادة سياسيين للثورة و للتغييرات الحاصلة ما بعد نوفمبر.

الجملة الأخيرة من البيان الأول لحركة الجماهير ضد العنف (في بي ان) (الداعي الأساسي لثورة بدون عنف بتاريخ 2 نوفمبر 1989) "لنمسك كموطينين أمورنا بزماد أيدينا" قد أثرت بشكل مكهرّب على الناس الذين لم يستفيقوا بعد حتى ذلك الوقت. قام ممثلوا حركة في بي ان و بشكل واضح بصياغة تصوراتهم حول معنى المواطنة الإيجابية، و التي تعني الحساسية تجاه الحالات التي يتم فيها انتهاك مصالح السكان، و الشجاعة "للقوف في وجه كل سلطة لديها ميول بالتوسع على حساب الآخرين"².

2-1-2- بداية حرية التجمع و تأسيس منظمات المجتمع المدني

قام البرلمان الفدرالي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية في مارس من عام 1990 بالمصادقة على

¹ تم استعمال محتوى هذا الباب بموافقة المؤلفين و الناشر. هذا النص عبارة عن جزء من كتاب: م. بوتورا، ز. بوتوروا، ب. ستريتشانسكي. المواطنة النشطة و القطاع الغير حكومي في سلوفاكيا - التطلعات و الأفاق (بيت النحل، منظمة أهلية، براكيسلاف 2012) الصفحات من 17 - 33.

² ب. زايتس - م. بوتورا، ولادة مواطن. الجماهير، رقم 1/1989.

قانون تجمع المواطنين و قانون حق القيام بالتجمع و قانون حق تقديم العرائض. هذه القوانين الثلاثة كانت هي التي بدأت عملية التحول للديمقراطية. فك القيود عن الحريات جلب معه نشوء تجمعات كثيرة. إذ لم تنشأ فقط أحزاب جديدة، و لكن تم إنشاء منظمات جديدة من قِبَل الفنانين و الصحفيين و نشطاء حقوق الإنسان. ولدت العديد من المبادرات العفوية على الصعيد المحلي و على الصعيد الوطني، و بدأت بالظهور مجموعات المساعدة الذاتية، و المنفعة المتبادلة، و المنظمات الأهلية.

بدأت بالانتعاش أيضاً الجمعيات و المنظمات التي كانت مضطهدة من قِبَل النظام السابق (على سبيل المثال الجمعيات المسيحية و منظمات الجماعات الدينية العاملة في مجال الخدمات الإجتماعية). إضافة لها تابعت نشاطاتها أيضاً المنظمات التي كانت موجودة في عهد النظام السابق ضمن ما كان يُعرف بالجبهة الوطنية (على سبيل المثال إتحاد النساء السلوفاكي أو إتحاد المعاقين السلوفاكي). بعض هذه المنظمات قد حدّ من نشاطه، و البعض الآخر مر بعملية تحول. الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية و المنظمات القديمة كان يصلها الدعم المباشر من خزينة الدولة، و كان لديها أعضاء كُثُر. المنظمات الجديدة قامت بالبحث عن موارد مادية من مصادر مختلفة، و في أوقات كثيرة من مصادر خارجية. المنظمات "الأقدم" غالباً ما بقيت على نشاطاتها التقليدية، في حين قامت المنظمات "الأجدد" باستحداث تصورات مبتكرة لحل المشاكل. مع بداية التسعينيات كانت تمارس نشاطها في سلوفاكيا عدة آلاف من المنظمات الأهلية و الأوقاف و الجمعيات الغير ربحية الأخرى. في اكتوبر عام 1991 تم عقد أول مؤتمر للمنظمات الغير ربحية الغير حكومية (ام ان او) على مستوى سلوفاكيا، و الذي أصبح منعطفاً هاماً في تاريخ المنظمات التطوعية. اتفق المشاركون على ضرورة تحسين تبادل المعلومات، و ألحوا على تحسين الشروط الضريبية و القانونية للقطاع الثالث المتنامي نمواً سريعاً، الأمر الذي أصبح مطلباً لأغلب المؤتمرات التي عُقدت في ستوبافا فيما بعد (جرت العادة على تسمية المؤتمر نسبة للمكان الذي يُعقد فيه، و ألا و هو مدينة ستوبافا).

في عام 1994 تم تشكيل تجمع عام تحت مسمى المجلس الإداري للقطاع الثالث (جي 3 اس)، و الذي اكتسب صفة شريك تجاه الدولة. في البداية كان يضم أربعة أقسام رئيسية: 1- الإنسانية و العمل الخيري، 2- التعليم و الثقافة و الشباب، 3- البيئة، 4- حقوق الإنسان و الأقليات. عدد الأقسام و تركيبتها و أعضاؤها كان يتغير تباعاً للمجال الذي أصبح في القطاع الغير ربحي ذا أهمية أكبر. حدد المجلس الإداري كهدف لنفسه أن يصبح حامياً للمنظمات الغير حكومية في سبيل تحسين الشروط القانونية و الضريبية و إعلام الجماهير عن نشاطات القطاع. السرفيس (الخدمات) - جي 3 اس كانت تقوم به ما بين الأعوام 1994 و 2002 منظمة المجتمع المدني ساية - مركز خدمات القطاع الثالث، و التي كانت تُصدرُ أيضاً مجلة نون بروفيت. تقاسمت هذا الدور فيما بعد الجريدة اليومية الإلكترونية المدنية تشينج نت (www.changenet.sk) و المجلة المطبوعة /يفيكت، و التي كان يصدرها المركز الأول الغير ربحي الخدمي السلوفاكي. بجانب المجلس الإداري تشكلت مجالس و روابط ام ان او أخرى - على سبيل المثال مجلس شباب سلوفاكيا، ايكوفوروم، دوموفينا، سوسيو فوروم و غيرها.

أثبت المجلس الإداري فعاليته في فترة تزايد ضغوط الدولة المستتيدة على القطاع الثالث. إلا أنه بانحسار هذا الضغط، تقلص دوره كممثل للقطاع الثالث تجاه الدولة و الجماهير. بجانب الـ جي 3 اس ازداد بشكل مضطرب عدد التجمعات أو الروابط الجديدة من الـ ام ان او التي نشأت بشكل فوري.

إلا أننا هنا استبقنا الأحداث، لأنه قيل أن تتطور الظروف السياسية إلى حوار عادي نوعاً ما بين الدولة و المجتمع المدني، اضطر القطاع الغير حكومي السلوفاكي للمرور بصراع صعب مع سلطة الدولة.

2-2- المطبات الهوائية للعقد الأخير من القرن العشرين

عاشت الدجي 3 اس أهم فترة لها خلال فترة ما عُرف بالميتشياريزموس، عندما كانت تمثل رابطة مدنية مشتركة تقاوم الممارسات الإستبدادية للسلطة في ذلك الوقت. إستلام السلطة من قِبَل ف. ميتشيار في عام 1994 كان يعني التقييد التدريجي لمساحة نشاط منظمات المجتمع المدني. هذه الميول تجلت في كامل قوتها في عام 1996 عندما قررت الحكومة المصادقة على قانون الأوقاف. حسب رأي الام ان او قانون كهذا كان من شأنه أن يؤدي إلى بيروقراطية مفرطة، و أن يشكل عوائق مصطنعة عند تكوين الأوقاف، إضافة إلى أنه و لحد كبير سيزيد من سلطات الدولة في عملية تسجيل الأوقاف. لهذا السبب وقف مجلس إدارة القطاع الثالث و بشكل علني من خلال حملته الدعائية المعلنه تحت اسم القطاع الثالث اس او اس ضد هذا المقترح الغير عادل. تمت الحملة على شكل عريضة و لقاءات عامة و مننديات للنقاش و لقاءات في وسائل الإعلام. على الرغم من أن الحكومة في النهاية أقرت مقترحها، كان للحملة أثر كبير في رفع ثقة القطاع الثالث بنفسه، و كانت واحدة من أبرز أمثلة المشاركة العلنية لمنظمات المجتمع المدني.³

في هذا الخلاف نرى اصطداماً لمبدأين: مبدأ الحكم الذاتي و الإستقلالية "الطفل" الأهم لنوفمبر 1989، و مبدأ المركزية و الدور القوي للدولة - سليل النظام السابق. المشاركة في الحملة اضطرت الام ان او "للخروج من ظلها" و الإنضمام بشكل علني إلى الآخرين. هذا الشيء قوّى الإحساس بالتضامن. كانت الحملة تعني "تقوية المجتمع المدني". كانت تجربة لمدى نضوجها.⁴

من منظور أوسع، كانت الحملة تمثل رد فعل ممثلي قسم من المجتمع المدني على المحاولات المركزية للسلطة الحاكمة لسيطرت رافبتها قدر الإمكان على عناصر الحياة الاجتماعية - السياسية، و فرض نموذج الرقابة الشديدة للدولة. هذه المحاولة تمثلت أيضاً في تقييد مشاركة المعارضة في الحياة السياسية، في عمليات التطوير في المناصب الحكومية، في السيطرة على وسائل الإعلام، في عملية الخصخصة، في العناصر الأمنية، في الإشراف الحكومي في المجال الثقافي، و ما شابه ذلك. من هذا المنطلق ليس بالشيء المستغرب أن الضغط مورس أيضاً على النشاطات المدنية المستقلة للقطاع الثالث.

في الأعوام ما بين 1995 و 1996 تطورت الهجمات المنقطعة ضد بعض ممثلي المنظمات المدنية إلى حملة منظمة.⁵ بتاريخ 5 يونيو 1995 أصدر وزير المالية أمراً بشن حملة مراقبة لطريقة استخدام الأموال في الأوقاف. أواخر يوليو 1995 أصدر وزير البيئة لموظفي الوزارة أمراً بعدم المشاركة في الفعاليات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني. في مايو 1996 تمت قراءة تقرير في البرلمان السلوفاكي حول مدى تنفيذ الإستخبارات السلوفاكية لمهامها، حيث أشار فيه مديرها إيفان ليكسا، عدا أشياء أخرى، إلى التالي: "تقوم بالتأثير في تطور سلوفاكيا بشكل كبير المؤسسات الدولية المتنوعة و الأوقاف و مجموعات الضغط الخارجية. لدينا معلومات عن نشاطات ذات طابع لا يتناسب و مصالح جمهورية سلوفاكيا."

إلا أن هجمات ممثلي السلطة الحاكمة كان لها أثر عكسي. إذ أخذ الناس يولون اهتماماً أكبر لمسائل الديمقراطية. لم تعد تهمهم فقط أمور مثل مستوى المعيشة، غياب الضمانات الاجتماعية، البطالة، الجريمة

³ لم يكن هذا النشاط النشاط الوحيد للام ان او في هذه الفترة. إذ قام حُماة البيئة بتنظيم حملة إعلامية كبيرة للنقاش العلني حول إكمال بناء المغاغل النووي في موخوفتسيه. المنتمون إلى الأقلية المجرية جمعوا طاقاتهم لرفض ما كان يسمى بتدريس اللغة السلوفاكية البديل. وقف قسم كبير من منظمات المجتمع المدني ضد ما عُرف بقانون حماية الجمهورية و الذي لم تتم المصادقة عليه في النهاية.

⁴ م. بوتورا، ز. فيلوفاف، ب. ديميش: حملة "القطاع الثالث اس او اس". براتيسلافا، اس بي اي سي (مركز تحقيقات السياسة الاجتماعية) 1997.

⁵ تمت الكتابة عنها في دراسات م. بوتورا، ك. كوشنلوفاف، ب. ديميش، ز. بوتوروفاف: القطاع الثالث، العمل الطوعي و المنظمات الغير حكومية في سلوفاكيا (1995) و حتى ربيع (1996). انظر أيضاً: م. بوتورا، ب. هونتليك: سلوفاكيا 1995. تقرير كامل عن وضع المجتمع. براتيسلافا، وقف شندور ماراهي 1996، صفحة 185 - 217. م. بوتورا، ب. ديميش: القطاع الثالث، العمل الطوعي و المنظمات الغير حكومية الغير ربحية. م. بوتورا: سلوفاكيا 1996. تقرير كامل عن وضع المجتمع و التوقعات لسنة 1997. براتيسلافا، مؤسسة القضايا العامة 1997، صفحة 279 - 299.

أو العناية الصحية. إعتباراً من عام 1994 أخذت قضايا الديمقراطية و دولة القانون بالصعود على سلم القضايا الإجتماعية. اتسعت رقعة القاعدة ضد الميتشياريزموس.

الأثر الكبير كان للإحتجاجات التي قام بها عمال المسرح و فنانون آخرون، و التي أدت لتشكيل "المنتدى المفتوح لإنقاذ الثقافة". بدأت تتشكل تدريجياً جبهة عريضة من الفنانين و الطلبة و الأكاديميين المحتجين. توسعت احتجاجات المجتمع الثقافي في نوفمبر 1996 حتى أدت لعقد لقاء كبير في العاصمة براتيسلافا تحت شعار لننقذ سلوفاكيا، و الذي تم تنظيمه بالتعاون مع المعارضة السياسية. لقاءات أخرى تم عملها في 18 مدينة. دل الدعم الكبير للتظاهرات المدنية قبل انتخابات عام 1998 على أن جزءاً كبيراً من السكان لا يوافق على مساعي الحكومة في تركيز السلطة، و القضاء على آليات الإستقلالية الذاتية في المجتمع.

شارك في الحملة التي تشكلت تحت اسم "او كي 98 (الحملة المدنية 98)" منذ يناير 1998 عشرات الام ان او و منات المتطوعين. كان هدفها حشد المواطنين للمشاركة في الانتخابات و زيادة وعيهم و زيادة تأثيرهم على عملية تحضير القوانين الإنتخابية، و تأمين الرقابة الجماهيرية على نزاهة الإنتخابات. إمتلى البلد بالمشاريع الثقافية و الأعمال الثقافية و المسيرات و الحفلات الموسيقية و البروشورات و الأفلام و مقاطع الفيديو و المنتديات مع المرشحين و اللقاءات مع المواطنين. شارك القطاع الثالث بشكل كبير في زيادة المشاركة في الانتخابات (نسبة المقترعين كانت 84,4 % من مجموع الذين يحق لهم التصويت) و في نزاهة الإنتخابات. بفضل التحرك الجماهيري الكبير و التعاون ما بين الديمقراطيين من مختلف الأحزاب السياسية لم تحصل حركة ميتشيار على العدد الكافي من الأصوات كي تستطيع تشكيل الحكومة. إستلم السلطة تحالف واسع من الأحزاب ذات التوجّه الديمقراطي. بعد الإنتخابات أعيدت القواعد الديمقراطية في سلوفاكيا من جديد و عاد البلد إلى طريق الانضمام إلى البنية الأوروبية.

أصبحت الام ان او واحدة من الأطراف الفاعلة في الصراع من أجل الطابع الديمقراطي للدولة. لم تضم في صفوفها المواطنين الناشطين فحسب، و لكن ضمّت أيضاً خبراء ذوي كفاءة عالية من كافة المجالات – خبراء اقتصاد، خبراء إجتماع، خبراء سياسة و رجال قانون. مع نهاية التسعينيات بدأ بشكل أوضح تشكل مؤسسات الينيك تانك كمؤسسات مدنية مستقلة تُقدّم نظرة علمية عن التطور الذي جرى، و تحاول تكوين السياسات العامة. كان يتم عمل إستطلاعات دورية للرأي العام و نتائج هذه الإستطلاعات كانت تُستعمل من قبل وسائل الإعلام المستقلة، و بذلك كانت تؤثر في الحوار العلني. كانت المواضيع الأساسية لهذه الحقبة هي حماية الديمقراطية و الحاجة إلى الإصلاحات و التوجه الأوروبي لسلوفاكيا. إحدى المواضيع المتداولة بشكل كبير كان المجتمع المدني و منظمات المجتمع المدني كجزء منه. بفضل عمل الخبراء و الصحفيين و الشطاء المدنيين، بدأ القطاع الثالث في بناء قاعدة معلوماتية حول عمله و حول الطريقة التي تعبه بها الجماهير.

اختلف التطور في سلوفاكيا في التسعينيات عنه في باقي دول وسط أوروبا الثلاثة الأخرى و عن دول البلطيق و سلوفينيا. محاولات السلطة الحاكمة تقييد الوسط الذي تعمل فيه المنظمات المدنية قد تخطت الحد الذي يمكن تحمّله، و مع انتهاكات أخرى للمبادئ الديمقراطية أبعدها سلوفاكيا عن الطريق المعتاد للتحول. في خطوة دفاعية قام القطاع الغير حكومي بحشد طاقاته، زاد قوته و بدأ التعاون مع العناصر الأخرى للمجتمع المدني (وسائل الإعلام المستقلة، الأحزاب السياسية المعارضة، النقابات، بعض ممثلي الطوائف الدينية) و الذين شكل معهم إئتلافاً إنتخابياً لصالح التغيير الديمقراطي. من الطبيعي، و بتأثير من هذه الحقائق، فقد كان عمل كامل القطاع الثالث في نظر بعض السياسيين و قسم من وسائل الإعلام و قسم من الجماهير مختزلاً في هذا النشاط الذي لم يكن سياسياً بشكل مباشر، إلا أنه دخل الحيز السياسي.

يجب التنويه في هذا المجال إلى أن بقية الدول الثلاث من دول وسط أوروبا الأربعة، بالإضافة مثلاً إلى كرواتيا، قد كونت خلال آخر عشر سنين أداة مؤسساتية لمساندة الام ان او من موارد الدولة المالية، و التي تعدت إطار المنح التقليدية الممنوحة من قبل الوزارات. نذكر منها على سبيل المثال وقف الصندوق الإستثماري في جمهورية التشيك، الصندوق الإستثماري الوطني في جمهورية المجر، صندوق تطوير المبادرات المدنية في جمهورية بولندا و وقف تطوير المجتمع المدني في كرواتيا. هذه الخطوات الإستراتيجية قد كونت شكل القطاع الثالث في هذه البلاد.⁶

2-3- تحول الوضع بعد عام 1998: نهاية وحدة القطاع

بعد انتخابات عام 1998 تحول الوضع. لم تعد الدولة خصماً و لكن أصبحت شريكاً محتملاً. في نفس الوقت انتهى عهد وحدة القطاع الثالث، والآراء و المصالح ضمن القطاع الثالث و التي يمكن مقارنتها بشفرتي المقص بدأتا تتباعدان عن بعضهما البعض. بعض القادة غادروا المنظمات الغير ربحية للعمل في القطاع الحكومي. كان من المهم أن لا تفقد الام ان او نظرتها الإنتقادية المستقلة عن المجرىات السياسية، و أن تستمر في التنبيه لسقطات السلطة و إلى حالات المحسوبية و الشفافية في القطاع العام، و أن تصبح عند الضرورة قاعدة لتحضير الإصلاحات و تطبيقها. برز بشكل أكبر البحث عن وسائل حول كيفية تأمين مصادر مالية محلية لعمل الام ان او و تجربتها، و التي بإمكانها تعويض الموارد المالية الخارجية المتناقصة.

2-3-1- صوت الجماهير لم يختفي من الوسط العام (1998 و حتى 2002)

خلال الأربع سنوات التالية قامت الام ان او بتنفيذ عدد كبير من مبادرات الأذفوكاسي. لنذكر على سبيل المثال المبادرة الذاعية لتغيير سياسة الطاقة، و المبادرة لعمل إصلاحات في الإدارة العامة للدولة (من أجل إصلاحات حقيقية في الإدارة العامة للدولة 2000)، المبادرة الساعية إلى تغيير في طبيعة الخدمة العسكرية الإلزامية (2000)، الجدل حول إنشاء الطرق السريعة (2000 و حتى 2002)، المبادرة لتحسين التعامل مع النفايات (من أجل قانون أفضل للتعامل مع النفايات 2001)، المبادرات المركزة على زيادة حس العامة تجاه أعمال العنف ضد النساء (حملة المرأة الخامسة 2002)، أو لزيادة التسامح العرقي (العنصرية مشكلتك أيضاً 2001)، مبادرة الإختلاف (2001) و التي قامت بالتنبيه على الإضطهاد تجاه الأقليات الجنسية، و المبادرة من أجل رفع سقف المساعدة الحكومية للمنظمات الغير حكومية العاملة على تقديم المساعدة الإجتماعية (2002)، أو في النهاية المبادرة من أجل أمين مظالم مني (2001). لعل أهم مثال ناجح في هذه الفترة كانت الحملة على مستوى سلوفاكيا لعمل قانون جيد عن المعلومات (ما ليس سريراً فهو علني) في عام 2000، و التي أيدتها ما لا يقل عن 120 منظمة غير حكومية لديها أكثر من مئة ألف عضو. حصل المواطنون السلوفاك بفضلها على واحد من أفضل القوانين في أوروبا و الذي يُمكنهم من الوصول بحرية إلى المعلومات و يُلزِمُ الموظفين الحكوميين بتقديم هذه المعلومات.

بعد عام 1998 بدأت الام ان او بالبحث بشكل مكثف عن مكانتها حتى على الساحة المحلية. هذا التوجه نتج عنه تشكيل الأوقاف المحلية و منظمات مجتمع مدني محلية. الأوقاف المحلية عبارة عن مثال للتجديد

⁶ وان لم يكن عملها مثالياً دائماً، ليس لدينا في سلوفاكيا ما نقارنه به. ب. ستريتشاكسكي: نحن و هم أو سوية؟ ... 2008.

الإجتماعي الذي يتم من خلاله تعبئة الموارد الخاصة و العامة مع التركيز على زيادة جودة المعيشة حسب أولويات سكان منطقة ما. لدينا اليوم في سلوفاكيا ثمانية أوقاف محلية تعتبر بؤرة مستقرة للنشاط المجتمعي، و في نفس الوقت مراكز تعبئة الموارد من المواطنين و الشركات و القطاع العام في مجتمعاتهم المحلية. كان نشاطها في عام 2010 يمثل أكثر من مليوني يورو، كما و قدمت مبلغ 349 الف يورو عن طريق منح مخصصة للمبادرات المحلية. مميزاتها تكمن في دعم المبادرات التطوعية الصغيرة، في المرونة، و في ترسخها في المجتمعات المحلية.

بالتدرج بدأ التوجه نحو "الإقتراب أكثر من أوربا" في الدام ان او السلوفاكية من منظور تقوية الخدمات التي تقدمها. بدأت الدام ان او بتقديم الخدمات في المجالات الإجتماعية و الصحية و التعليمية على المستوى المحلي و على مستوى المقاطعات. أصبحت منافساً للدولة أكثر من ذي قبل. إلا هذه العملية كانت تصطدم بالعوائق البيروقراطية و بنظام الصحة و الضمان الإجتماعي و الإدارة العامة التي لم تخضع للتحويل بعد.

منذ عام 2000 بدأت أيضاً نشاطات الدام ان او التي ركزت على تقديم المساعدات الخارجية سواء في المجال الإنساني (كوسوفو، شرق إفريقيا) أو في دعم العملية الديمقراطية (صربيا، كوسوفو، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كوبا، و غيرها).

إلا أن المناخ الإجتماعي بدأ بالتدرج يتغير من نشوة ما بعد انتخابات عام 1998. بدأ التعب يدب بالجماهير، التشاؤم و حتى النفور. العديد من الأشياء التي كان ينتظرها "ناخبوا التغيير" من عام 1998 لم تستطع الحكومة تحقيقها. قضايا الفساد، تفرق الساحة السياسية، عدم إتمام بعض الإصلاحات، هذه و مظاهر أخرى سببت "مزاجاً سيئاً" للمواطنين. على الرغم من خيبة الأمل هذه فقد وُجدت ام ان او أنت قبل انتخابات عام 2002 بمبادراتها الخاصة: ليس الأمر بالنسبة لنا سيان، وقر صوتك، سنة انتخابات 02، لنقم بذلك! الخطوة التالية، إمكانية التصويت. كان لهذه المبادرات طابع تفاعلي، و تثقيفي - تعليمي، و مُراقب. كان الهدف منها قبل كل شيء "زيادة المشاركة الإنتخابية الواعية كمفتاح لعملية إنضمام سلوفاكيا إلى الناتو و الإتحاد الأوربي".⁷

خلافاً لما كان عليه الوضع في عام 1998، فقد بدأ النقاش هذه المرة في القطاع الثالث حول جدوى و شرعية النشاطات ما قبل الإنتخابية للدام ان او. إذ أعرب بعض القادة عن شكوكهم حول معنى نشاطات كهذه، حول جدوى الحملات أو حول ارتفاع الموارد المالية المُنفقة. كان القطاع الثالث في عام 2002 في الحقيقة متبايناً بشكل أكبر عما كان عليه في عام 1998.

مشاركة الناخبين في الانتخابات بلغت في النهاية 70,1 %، ما كان يعني هبوطاً مقارنة بعام 1998 بمعدل 14,3 %. بدون نشاطات الدام ان او كانت المشاركة ستكون، خاصة من الناخبين الذين كانوا سينخبون للمرة الأولى، على الأغلب أقل من ذلك.⁸ قام المواطنون في عام 2002 بإعطاء تفويضهم لحكومة الإستمرارية الديمقراطية، و التي أكملت انضمام سلوفاكيا إلى الناتو في عام 2003 و إلى الإتحاد الأوربي في عام 2004.

7 ب. نوفوتني، د. فورغاش، م. فيلشيتس: المنظمات الغير حكومية و الانتخابات. انظر أيضاً غ. ميسينجوكوف، و. غيارفاشوف، م. كولار: الإنتخابات السلوفاكية 02، النتائج و الصلات. براتيسلافا، مؤسسة القضايا العامة 2003، الصفحة 181 - 200.

8 التأكيد الغير مباشر لهذه التوقعات كانت انتخابات عام 2006، و التي لم تقم فيها الدام ان او بأية حملة تهيئة. إذ انخفضت المشاركة في الإنتخابات بـ 15,4 ٪ لتصل إلى 54,7 %.

2-3-2- القطاع الثالث يبحث عن وجه جديد (2002 - 2006)

بعد انتخابات عام 2002 نشأت في سلوفاكيا ظروف سياسية مواتية للإصلاحات، و التي غيرت من جودة الوسط الإقتصادي. على الرغم من أنه لم يتم الوصول بها كلها إلى نهاية ناجحة، إلا أنها مع ذلك ساهمت في انطلاقة النمو الإقتصادي.

في نفس الوقت استمرت المشاكل الكبيرة. إذ لم يتم الوصول للتحسين المنشود في مجال دولة القانون و الإلتزام بالقوانين. كان من الواضح أنه إذا ما تمكنت الحكومة من إنهاء الإصلاحات التي تم البدء بها، فإنها ستسلم البلاد للقيادة السياسية التي ستليها "من الناحية الإقتصادية و السياسة الخارجية بوضع أحسن بكثير، إلا أنه من منظور أخلاقية السلطة في وضع أفضل بقليل فقط".⁹

من المنظور الطويل الأمد يمكننا أن نميز ثلاث حقبة تاريخية. في منتصف الثمانينات كانت سلوفاكيا شيوعية لم تخضع بعد لأي إصلاحات و كانت مصحوبة بآثار التحديث الإشتراكي بدون مستقبل حضاري لائق. بعد عشر سنوات، أي في منتصف التسعينيات تغيرت الأوضاع السياسية، إلا أن النجاح كان مُهدداً بالإتجاهات الإستبدادية. خلال الحقبة التالية تحركت البلاد بشكل كبير باتجاه التحديث الديمقراطي. إلا أن خيبة أمل المواطنين من جراء نقص الأخلاق في الوسط العام بقيت مستشرية.

2-3-3- مطالب القطاع الغير حكومي "في اتجاهه نحو أوروبا"

من منظور القطاع الغير حكومي كان الشيء الإيجابي هو أن الدولة قامت بالدرجة الأولى بإقصاء التشويه السابق في القوانين، التطور المؤسساتي للقطاع الغير ربحي أخذ بالإستقرار بدرجة معينة، و بدأ سنّ القوانين بالتعاون معه. تحسن جزئي حصل أيضاً في عمليات تقسيم الموارد العامة. أصبحت شروط الحصول على المعونات أكثر شفافية، كما و أصبحت معايير و قواعد العملية كلها أكثر وضوحاً. إضافة لذلك ارتفع مقدار التنافس. تغير الشيء الذي كان طامعاً من قبل من التقسيم الثابت للمُنح للمنظمات "التقليدية" المحددة مسبقاً، إذ أصبح من واجبها التقدم أولاً بمشاريعها.

نسبة الموارد المالية العامة في تمويل الـ ام ان او ارتفع خلال الأعوام من 2002 و حتى 2005، الأمر الذي ساعدت عليه الآلية الجديدة لدفع الضرائب. كما و ساهمت صناديق التنمية التابعة للإتحاد الأوروبي لزيادة حصة الأموال العامة في عام 2005. إلا أن العديد من المنظمات شعرت بالوجه الآخر لهذه المساعدة – زيادة البيروقراطية و المتطلبات الإدارية. قامت العديد من الـ ام ان او التي كانت تعمل في مجال الخدمات الإجتماعية بالإحتجاج ضد القواعد المالية للمشاريع. و على اعتبار أن ملاحظاتهم لم يتم قبولها، أوقفت 17 من الـ ام ان او نشاطها مع نهاية عام 2005 عند تحضير شروط برامج صناديق التنمية الخاصة بالإتحاد الأوروبي للأعوام 2007 و حتى 2013.

بدأت صناديق النمو الأوروبية بجلب مشاكل أخرى. مع التغير التدريجي لبنية الموارد المالية المتاحة للـ ام ان او تمت تقوية الـ ام ان او الكبيرة التي كانت لديها القدرات الإدارية لإستغلال الموارد الجديدة بشكل أكثر فعالية. إلا أن المبادرات الصغيرة و مئات جزر التفاعل المدنية الجديدة و التي غالباً ما تنشأ لغرض عارض كانت مهددة. إذ كان لديها في الماضي موارد مالية خاصة من برامج المنح الصغيرة الممولة من الخارج – إلا أن هذه قد نضبت.

⁹ انظر ر. بروخازكا، ا. فولدشوفنا، م. كالايسكي، ل. اوروسز: دولة القانون، تكوين و تطبيق القانون. انظر أيضاً: م. كولار، غ. ميسيجنيكوف: سلوفاكيا 2004. تقرير شامل عن وضع المجتمع. براتيسلافا، مؤسسة القضايا العامة 2004.

كان من الواضح أن بإمكان الأوقاف المحلية أن تساعد في هذا المجال في المستقبل، الأمر الذي كان يحصل بفضل العديد من الأوقاف التابعة للشركات التجارية و الأوقاف المستقلة. إلا أن شريحة الأوقاف في سلوفاكيا كانت ما زالت في مقتبل العمر و ممتلكاتها بدأت بالنشوء و التراكم بالتدريج و بشكل متواضع. هنا لعبت دوراً مهماً أوقاف الشركات التجارية و التي كانت تقدم برامج المِنح، الأمر الذي تعلمته من البرامج الخارجية (من خارج سلوفاكيا) التي كانت موجودة في سلوفاكيا في التسعينيات.

العديد من المنظمات العاملة في مجال الأدفوكاسي و مراقبة السلطة أو التأثير على السياسات العامة، وجدت نفسها تعاني من صعوبات كبيرة. إذ على الرغم من فائدتها الكبيرة في تقوية الديمقراطية و نوعية الحياة، لم تكن تجد العدد الكافي من المساندين المحليين. عدا ذلك بقيت إمكانية الحصول على معونات من الموارد العامة مغلقة للعديد منها، و ذلك إما لأنها لم تكن تريد قبول الشروط التي كانت هذه المعونات تُقدّم من خلالها، أو لأنها أرادت الحفاظ على استقلاليتها المادية. كان النقص خاصة في الموارد المغطّية لنفقات الأدفوكاسي التي كان يقوم بها المتطوعون. إلا أنه حتى الموارد المالية اللازمة للبنية التحتية و الطويلة الأمد كانت ناقصة.

المشكلة المستمرة للام ان او كانت في الحصول على المصادر المالية لإدارتها. في السنوات الماضية كانت هذه المنظمات تقوم بتغطية هذه النفقات من المنح الكبيرة من الأوقاف الأجنبية. في محاولة منها للبقاء، اضطرت غالبيتها لمحاولة الحصول على مشاريع لم تكن تُقَدِّمُ عليها لولا ذلك. هذه المشاريع المنفذة "حسب الطلب" لم تكن دائماً متناسبة مع الأهداف و المتطلبات التي أسست من أجلها الـ ام ان او.

كما ووقفت الـ ام ان او السلوفاكية أمام معضلة استمرارية "اتجاهها نحو أوربا" في عملها، و ذلك من منظور أنه كان يُنتظر منها بقدر أصغر أعمال الأدفوكاسي، و بشكل أكبر تركيزها على تقديم الخدمات. لهذا بقيت للـ ام ان او مساحة أصغر للعمل في المجالات التي من الممكن أن يكون عملها فيها ذا جدوى أكبر بكثير – أي في مجال صناعة السياسات العامة و التأثير فيها.

2-3-4- الـ ام ان او في صراعها لتحسين نوعية الديمقراطية

هذا لا يعني أن القطاع الثالث قد تخلى عن الأعمال التي تُركّز على نوعية الديمقراطية. فعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر نشاطات إعادة تشجير جبال التاترا، و التي أصابتها في نوفمبر 2004 عاصفة قوية. إذ عدا العمل على حل المشاكل الفورية، و موجات التضامن التي شارك فيها المواطنون و الشركات على شكل جمع تبرعات و مساعدات عملية، بدأ نقاش جماهيري حول إعادة تشجير المناطق المنكوبة. شاركت فيه منظمات الـ ام ان او و جماهير العامة و الخبراء في هذا المجال. طريقة تشكيل اللجنة الحكومية لإعادة إعمار و تطوير جبال التاترا، و قرارها الذي أعطى الأولوية للنواحي الاقتصادية على حساب حماية الطبيعة و البيئة وُلدت عدم رضى لدى قسم من الجماهير و التي تجلت ردة فعلها في إعلان "فوق جبال التاترا تضرب الصواعق". في ديسمبر من عام 2004 تحولت هذه المبادرة إلى لجنة غير حكومية تحت مسمى "جبال التاترا الخاصة بنا" التي جمعت الجماهير المعنية بحماية البيئة، و جماهير الخبراء، و جماهير الفنانين، و جماهير الأكاديميين و الطلبة و وقفت ضد "الغطسة التقنوقراطية" لممثلي الحكومة. هذا النزاع استمر حتى في السنوات التالية.

موضوع حماية البيئة تردد صداه حتى على شكل حماية الخُضار في المدن و الأماكن التي ليس فيها غمار. الضغوط المتزايدة الناتجة عن التطور الاقتصادي كانت تصطدم باهتمامات المواطنين في حماية طبيعة البلاد و نوعية الوسط الذي يعيشون فيه. جرت هذه المواجهات في العديد من المدن و في المحميات الطبيعية. كانت الـ ام ان او أو المبادرات الجماهيرية تشكل قوة مضادة لجماعات المصالح و تُعطي متسعاً

لصوت المواطنين في عملية اتخاذ القرار.

كمثال للنجاح في تلك الفترة يمكن أن نذكر إيجاد حل لقضية تسريح خمسة عمال من عملهم في شركة مصانع الورق موندي بيزنيس بيبير في مدينة روجومبيروك. إذ قدم لهم وقف خارتا 77 مساعدة قانونية بدون مقابل. ما كان يبدو للوهلة الأولى على أنه مشكلة موظفين مع ربّ عملهم، كان له بُعد مهم في مجال الحقوق المدنية المتعلقة بحرية التعبير و حق تشكيل نقابات العمال. بعد أن أثبتت محكمة محافظة روجومبيروك وبالأدلة أن سبب تسريح العمال لم يكن له مبرر، أقدم ربّ العمل على الإتفاق مع العمال السابقين على منحهم تعويضاً عما حصل.

في عام 2005 حدثت تحولات حتى في طريقة إستعمال قانون حرية الحصول على المعلومات، و الذي أصبح أداة أساسية للتفاعل المدني. ظهرت العديد من الخلافات بين الدام ان او و الحكومة و الإدارة المحلية حول إبراز عقود بيع ممتلكات الدولة، وثائق حول الحوافز الإستثمارية للشركات الأجنبية، عقود أجار و تشغيل البنى التحتية العامة، و التي قررت فيها المحاكم لصالح الدام ان او.

2-4- الدفاع عن فضاء عمل مستقل بعد انتخابات 2006

قام القطاع الغير حكومي السلوفاكي في السنوات التالية بالمحافظة على فضاء عمله. استمرت الدام ان او في عملها البناء في مجالات عديدة و شارك فيها العديد من المتطوعين. كانت ولادة المنظمات الجديدة تأكيداً لاهتمام المواطنين بالفعاليات ذات المنفعة العامة و الفعاليات الجماهيرية الأخرى، حيث نشأت في حالات عدة منظمات نشطة خارج مدينة براتيسلافا أو المدن الكبيرة الأخرى. ارتفع عدد المنظمات النشطة التي سجلت نفسها كُمنستقبل لـ 2 % من ضريبة الدخل. تشكلت مبادرات جديدة على المستوى المحلي، ارتفع عدد المتطوعين، و ارتفع حجم أموال الهبات. تعززت مصداقية المنظمات الغير حكومية، الأمر الذي يمكن إرجاعه لبروزها بشكل أكبر، و للإثارة المتولدة في بعض الحالات عندما كانت الدام ان او تدافع عن مصالح المواطنين في قضايا ضد السلطات العامة (على سبيل المثال في قضية مجمع نقابات بيزينوك). كانت الدام ان او تُعدّ من تلك المؤسسات السياسية و الإجتماعية التي غلب إحساس الثقة تجاهها على الإحساس بعدم الثقة. في نفس الوقت ظهرت بعض المشاكل مع قدوم حكومة جديدة هي حكومة رئيس الحكومة روبرت فيتسو.

الإرتباك الحاصل بين العديد من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني كان سببه أن الفائز في الانتخابات سميير - سوتسيالنا ديموكراتسيا قد ضم في تحالفه الحكومي كلاً من السياسيين فلاديمير ميتشيار و يان سلوتا، و المشهورين في الماضي بخلافاتهم مع قادة القطاع الثالث. الحكومة الجديدة ركزت على تقوية دور الدولة مقارنة بالحكومة التي سبقتها. أظهرت تفهماً أقل لأهمية القطاع الثالث، و كان لديها عدد أقل من السياسيين المشهورين بدعمهم لتطور المجتمع المدني. برزت للأمام بشكل أقوى من ذي قبل الرقابة على الدولة و إعطائها ردة فعل من قبل الدام ان او، عندما قام العديد من المنظمات الغير حكومية و ممثلها بانتقاد سياسات الدولة المختلفة (في السياسة الخارجية، في مجال الإنترام بالقانون، في مجال البيئة، في سياسة التدريس، السياسة في مجال الإعلام، في المجال الإقتصادي)، و بعض القرارات الحكومية (على سبيل المثال مسائل حماية الملكية، حرية ممارسة التجارة)، و العديد من القضايا (حالات المحسوبة و عدم الشفافية)، أو البيانات المُشكلة، و تصرفات بعض سياسيي الإئتلاف الحكومي (على سبيل المثال في مسائل الأقليات، بما فيها الأقليات العرقية).

اصطدم القطاع الثالث مع الموظفين الحكوميين أيضاً في قضية استثماريته المالية. مقترحات وزير المالية كانت مركزة، عدا أشياء أخرى، على إلغاء القسم المحدد من الضرائب الخاص بالأشخاص المعنويين وزيادة الحد الأدنى للمبلغ المدفوع من ضريبة دخل الأشخاص الطبيعيين إلى 250 كرون سولفاكي.¹⁰ قضية إلغاء القسم المحدد من الضرائب للأشخاص الاعتباريين تم طرحها في الوقت الذي لم يكن هناك إتفاق موسع على طريقة أو مستوى دعم الام ان او من الموارد المالية العامة. مقترح خفض القسم المحدد من الضرائب كان يعني تهديداً للعديد من المنظمات، خاصة الصغيرة منها، ذلك بأنها كانت ستفقد مصدر تمويلها الأساسي الأكد إلى حد ما، و الذي تم بناؤه بمشقة.

وقفت الام ان او ضد نية كهذه، وبدأت بالبحث عن حلفاء في سعيها لإيجاد حل آخر مقبول. مسعاها هذا أدى إلى حملة واسعة على مستوى سلوفاكيا كلها تحت مسمى الناس للناس. هذا الإستفزاز كان يعني من جهة الام ان او إستنفاد جزء من طاقتها لدفع تلك المخاطر، إلا أنه من جهة ثانية أدى لتقوية القطاع الثالث ككل. أولاً اضطرت شرائح القطاع الثالث الذي لم يعد يُكوّن منذ فترة طويلة كلاً متماسكاً كما كان عليه الحال في النصف الثاني من التسعينيات، إلى التعاون بشكل كبير باسم المصلحة المشتركة. ثانياً وبفضل الحملة الجماهيرية للناس للناس من أجل الحفاظ على القسم المحدد من الضرائب، استطاعت الام ان او جذب اهتمام الجماهير وإظهار نفسها على أنها قوة مفيدة يصعب تعويضها. نزاع القطاع المدني مع ممثلي وزارة المالية في جمهورية سلوفاكيا كان يتم تغطيته إعلامياً بشكل كبير، وبفضل هذا بدأ النقاش ليس فقط حول مستقبل القطاع الثالث و حول الطريقة المثلى لدعمه من الأموال العامة، و لكن أيضاً حول معنى المجتمع المدني.

من خلال هذه الحملة اكتشف العديد من المسؤولين الحكوميين تنوع القطاع الثالث و القاعدة الجماهيرية العريضة التي يقوم بتغطيتها، وبفضل النشاط الجماهيري على نطاق المجتمع بأكمله فهما قوة عمل الام ان او، وتأثيرها على الجماهير، و المخاطر السياسية لعدم التوصل لإتفاق مع هذا العنصر الهام في المجتمع. الحملة المعدة بشكل جيد إضافة للصدى الإعلامي القوي، تضحيات عمال الام ان او، التوصل المكثف مع الممثلين السياسيين، إستعداد نائب رئيس الحكومة دوشان تشابلوفيتش للحوار المشترك مع ممثلي الام ان او، نشاط مجلس الدولة لمنظمات المجتمع المدني و الطاقم الخبير المجهز تجهيزاً جيداً من جهة القطاع الثالث - كل هذا أدى في النهاية إلى أن المنظمات الغير حكومية نجحت في الحملة. خلال عام 2007 عادت للساحة بعض المنظمات التي كانت تتلقى من قبل 2 % من الضريبة و التي تم إقصاؤها بدون داع من تلقى هذا الدعم في العام الذي سبقه. كانت منظمات عاملة في مجال التعليم، و حقوق الإنسان و حماية البيئة.

الجزء الآخر من الحملة كان ما يسمى بكتاب الـ 2 %، و الذي صوّر بعض اللمحات عن نشاطات المنظمات الغير حكومية. أمثلة النشاطات أشارت إلى أهمية الموارد المالية القادمة من القسم المحدد من الضرائب، و ذلك للمجتمع ككل و لمجموعات مختلفة من المواطنين. "من القسم المحدد من ضرائب الأفراد" كتب ممثلوا منظمة سلاتينكا في زوفولن "وصل إلى حسابنا ما يقارب الـ 32 ألف كرون. من هذه الأموال أمنا عمل مركز تقديم الإستشارات البيئية تحت مسمى الصندوق الأخضر، و الذي نقدم خلاله لسكان مدينة زوفولن و ما حولها معلومات بالمجان حول كيفية حل مشاكل معينة تخص البيئة. الهدف من مركز الإستشارات هو تعليم العامة كيفية اللجوء بالشكل الصحيح إلى الجهة المختصة، بحيث لا يتم إشغال الموظفين بشكاوى غير ذات معنى، وكي يعرف الناس كيفية إصلاح الوضعية السلبية السائدة في وسطهم. مركز تقديم الإستشارات البيئية هو أيضاً مكانٌ يقدم المعلومات للطلبة و الدارسين حول البيئة، حول المناطق الطبيعية، و حول تاريخ المنطقة." عدا هذا حصلت المنظمة على ما يقرب من 115 ألف كرون

¹⁰ يجب أن نضيف بأن أدلة ممثلي الوزارة كانت، كما كانت عند الذين كانوا من قبلهم في عام 2005 عندما حاولوا بدون جدوى عمل تعديل، صعوبة حساب العدد الضخم من التحويلات الصغيرة (اعتباراً من 20 كرون سولفاكي) من المتر عن الأحيادين و عدم الشفافية و التنظيم، أو بالأحرى إستغلال هذا النصب من الضريبة من قبل الأشخاص الإعتباريين.

سلفاكي من الأشخاص الإعتباريين، و التي استخدمتها لإصلاح الملعب الكبير في حي زفولين - الحي الغربي، و في بناء ملعبين جديدين في أحياء سيكيير و بوكوفينا: "كيف سيكون شكل الملاعب الجديدة و أين سيكون مكانها بالضبط قد خططناه سوية مع الناس الذين يعيشون في تلك الأحياء."

وقف ايكوبوليس استخدم الأموال التي حصل عليها في استزراع المناطق العامة المهملّة أو المُخرّبة و ذلك في مناطق مختلفة من سلفاكي. من الأمور المثيرة للإعجاب أيضاً كانت استثماراتها في صندوق المواطنين النشطين من خلال مشروع من هو من في المقاطعة حيث حصل الناخبون عن طريقه على معلومات حول تصويت نواب مقاطعات كل من بانسكا بيستريتسا، بريشوف و ترينتشين، و استثماراتها أيضاً في مشروع الدفاع عن المصالح المدنية و الذي استطاع الناس من خلاله التّعرف على كيفية الانخراط في حل المصالح العامة.

في كتاب 2 % تم التعريف بمنظمة المجتمع المدني تاتري، و التي كانت تتعاون أيضاً مع الدوائر الحكومية و دوائر الإدارة المحلية و التّجار، و التي حصلت نتيجة عملها على عدد من الجوائز التقديرية المرموقة السلفاكية و الدولية. الشيء الذي كان يستحق الإهتمام كان مشروع تحت مسمى مجاري الأنهار ليست مجاري صرف صحي ! و الذي كان مُركّزاً على رفع مستوى مسؤولية الجماهير تجاه مجاري المياه المحلية و مصادر المياه و ذلك بمساعدة النشاطات التثقيفية و الترويج و النشاطات العملية. منظمة المجتمع المدني تاتري كانت مثلاً يبيّنأ لما كان ملحوظاً في منظمات عديدة أخرى من منظمات الـ ام ان او. النشاط التطوعي من بداية تحقيق هذا المشروع بلغ 15680 ساعة، الأمر الذي يعني أننا إذا حسبنا أجره الساعة 2 يورو، فتكون قيمة النشاط التطوعي تعادل أكثر من 31 ألف يورو.

حسب حسابات الخبراء من المركز الأول الغير ربحي السلفاكي ف 99 % من الأموال التي حصلت عليها الـ ام ان او من القسم المحدد من الضرائب لا تُصرف كنفود، و لكن "كطاقة تقوم بنشر المبادئ التي تؤمن بها المنظمات الغير حكومية".

إحدى الأدلة الملموسة كان نشاط وقف بونتييس. الأموال التي حصل عليها مكّنته من دعم 130 منظمة، و ما مجموعه 200 مشروع. عدا تقوية الديمقراطية، نجد أبرز سمة لبونتييس "بناء الجسور"، ما يعني ربط قطاعات المجتمع السلفاكي، و دعم تعاونها، و تحفيز الأفراد و الشركات لتحمل المسؤولية عن نفسها و عن العالم حولها. من بين المشاريع الناجحة نجد على سبيل المثال تحسين مُعدات قسم الحروق و الجراحة التجميلية أو مركز أمراض القلب، مساعدة القرى الواقعة في شرق سلفاكي و التي تضررت من جراء الفيضانات، إعادة إعمار جبال التاترا بالتعاون مع الكشافة السلفاكية، كأس سلفاكي في رياضة المعاقين، المشاريع المخصصة لدعم التوظيف و ورشات العمل المحمية، الحفاظ على 13 من أطلال قلاع العصور الوسطى و إنقاذها، ترميم و بناء بحدود 2000 كلم من طرق الدراجات الهوائية.

سلّم ممثلوا حملة الناس للناس كتاباً يحتوي على أكثر من 90 قصة عن النشاطات المفيدة التي يمكن دعمها من خلال الـ 2 % (الحصة من القسم المحدد من ضرائب الدخل) لكل عضو من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 150 نائباً و ذلك قبل البدء بجلسة البرلمان المنعقدة في ديسمبر 2006.¹¹

حملة الناس للناس لم يكن هدفها الأساسي فقط الـ 2 % من الضرائب، و لكن كان هدفها طريقة المخاطبة الكلية من قبل الحكومة آنذاك مع المجتمع المدني. الحكومة صرحت في بيانها الرسمي حول برنامجها، و أنها "تعتبر القطاع الثالث كدعم مهمّة و جزء من المجتمع المدني الحر" و أنها "سوف تقوم بحوار مشترك مع الأجزاء المختلفة للمجتمع المدني و أساساته من أجل تكوين متواصل لوسط قانوني و اقتصادي

جيد" ¹²، إلا أنها كانت تتصرف في الحقيقة بشكل مختلف. ظهرت محاولات أخرى للحد من نشاط الـ ام ان او، أو بالأحرى بسط سيطرة أكبر عليها، بما في ذلك المساعي لتكبير قانون حرية الحصول على المعلومات بواسطة تعديل القوانين المختلفة الأخرى. النزاعات بين الـ ام ان او و ممثلي الدوائر الحكومية كانت تتعلق أيضاً بمشاكل الفساد في إستغلال الموارد العامة، و تقييد المشاركة الجماهيرية كواحد من المبادئ الحديثة لإدارة الأمور العامة. لم تُظهر إدارات الدولة اهتماماً كافياً بإشراك الخبراء من الـ ام ان او في عملية صنع القرار، كما و تم تهميش دور القطاع الثالث في تكوين السياسات العامة. كان بعض النشطاء المدنيين يتحدثون عن "تقوية دور الدولة التدريجي من قبل أعداء المجتمع المفتوح" و كانوا يعتبرون خطوات البيروقراطية الحكومية على أنها "رجعية" ¹³.



في عام 2007 اصدمت الـ ام ان او و ممثلي الحكومة فيما يتعلق بمقترح قانون الجمعيات المثير للجدل، الذي كانت المصادقة عليه ستؤدي حسب رأي ممثلي الـ ام ان او إلى تقييد حق المواطنين في التجمع الحر و كان سيكون في تعارض مع دستور جمهورية سلوفاكيا و إتفاقية حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. قامت الـ ام ان او بصياغة مبادرة للحد من قانون كهذا و التي ساندها أكثر من 4000 شخص قاموا بتوقيعها و أكثر من 400 ام ان او. كردة فعل على هذه المبادرة الكبيرة فقد تراجع مقترحو القانون و وعدوا بعرض مقترح القانون على الحكومة بعد أن يتم التوصل إلى إتفاق مع ممثلي القطاع الثالث. تم "تجميد" العملية التشريعية، و توصل الطرفان إلى إتفاقية عادلة. هذه التدخلات الأحادية التي حصلت مع بداية فترة الحكم لم تقم الحكومة بإعادتها من جديد، و انتهج المسؤولون سياسية التنازل، و قاموا بالتناقص مع الوسط الغير الحكومي قبل البدء بتطبيقها. إلا أن الـ ام ان او اضطرت لبذل مجهود كبير لصالح عدم تقييد حرية التجمع المدني.

فترة الأعوام من 2006 و حتى 2010 لم تكن من منظور المنظمات الغير الحكومية فترة تطور إيجابي للقطاع الثالث. الأجواء داخل القطاع كانت متأثرة إلى حد ما بعوامل خارجية، خاصة بالأزمة الاقتصادية المتنامية، التي حدت من دعم الوسط الغير ربحي بنسبة ما (خاصة من طرف القطاع الخاص - التجاري).

¹² البرنامج الحكومي لحكومة جمهورية سلوفاكيا، أغسطس 2006
<http://www.google.sk/search?q=Programov%C3%A9+vyhl%C3%A1senia+v%C3%A1lde+Slovenskej+republiky%2C+august+2006&ie=utf-8&oe=utf-8&q=t&rls=org.mozilla:en-US:official&client=firefox-a>
¹³ انظر الأقسام عن الـ ام ان او و العمل التطوعي في التقارير الشاملة لوضع المجتمع التي ذكرناها في بداية الدراسة.

2-5- إطار القطاع الثالث المساهم في التغيير الثقافي

نختم هذا القسم بالقول بأنه خلال العَقدَين المنصرمين إعتباراً من نوفمبر 1989 زادت ثمار التجمع و العمل التطوعي من نوعية الحياة في سلوفاكيا. قامت الام ان او بتكوين و نشر و إعادة تكوين ثلاثة أنواع من أنواع الثروة الاجتماعية الخاصة - الثروة المعرفية، ثروة التجارب العملية و ثروة نماذج التصرف المجتمعي.

رأس المال هذا يمكن تلخيصه في إطارات أساسية للقطاع الغير ربحي، و التي ساهمت في التغيير الثقافي ضمن روح التحديث الديمقراطي لسلوفاكيا.

أ- جزء من القطاع تأطّر على شكل رقابة للسلطة، كحاجز مهم للمحاولات الإستبدادية في الأعوام ما بين 1993 و 1998، الأمر الذي مثّل تغييراً أساسياً، إن لم نقل تغييراً جذرياً في بلد متغلغل بالخوف و شعور العجز، في بلد ذا إرث طويل من عدم حكم الذات. استمرت الام ان او حتى بعد عام 1998 في مهمتها الرقابية و مهمة المناصرة و مهمتها في صياغة الرأي العام، و هذا المنحى العام حي إلى اليوم. عدا ذلك لم يكن الأمر مجرد ردة فعل فكرية - إذ أظهرت منظمات القطاع الثالث بأنها قادرة على حشد المواطنين.

ب- مجموعة أخرى من القطاع الثالث أظهرت الخبرات التي لديها و ذلك من خلال أنها أصبحت مصدرأ للخطوات البديلة في مجال السياسة العامة. إيجاد المقترحات البديلة، بالإضافة إلى التقييم النقدي لسياسات الدولة "الرسمية" يؤدي إلى زيادة التنافس في "سوق الأفكار"، أو بالأحرى في "سوق السياسات العامة"، يسمح بمناقشة علنية أكثر جدارة، و يؤدي في النهاية لإختيار مبني على معرفة أفضل بالقرارات السياسية.

ج- الشريحة الأخرى للقطاع الثالث أثبتت جدارتها في أنها تقدم الخدمات التي لم تكن فقط تكملة للعناية المقدمة من قبل الدولة، و لكن في حالات عديدة كانت تمثل خياراً آخر أفضل. جلبت الام ان او في مجال الخدمات التنافس الذي لم يكن موجوداً بشكل كبير في مجال الخدمات العامة. عنصر التنافس في هذا الوسط قد ساهم في موازنة ميول الدولة للتحكم في قطاع الشركات، و بالتالي إلى البحث عن النموذج المثالي للسياسات العامة المعنية.

د- كانت المنظمات الغير حكومية و ما زالت منبعاً للإبداعات، حيث يمكن مقارنتها "بمختبرات تجريبية". إذ لديها ما يمكن تسميته "رأس مال المخاطرة الإجتماعية" و الذي يمكن من خلاله من منظور أصغر تجربة الخطوات الجديدة. الإبتكارات المحضرة و المجربة من قبل القطاع الغير حكومي كانت في سلوفاكيا بالعشرات - و ذلك غالباً لأن القطاع بأكمله كان ذا أشكال متعددة. كان هناك على سبيل المثال مساعدون من العرق العجري في المدارس، مؤسسات العناية و التمريض المنزلية، مجموعات تطوعية لمساعدة النساء بعد عمليات استئصال الثدي، رياض أطفال بديلة، دار العناية بنوي الأمراض المميتة و الطويلة الأمد، مراكز إعادة تأهيل للمواطنين المُدمنين، برامج تقديم القروض الصغيرة للنساء من الأوساط المتسمة بالحرمان، مراكز أمومة، هيئات خاصة لدعم التوظيف للمجموعات الإجتماعية المحرومة مثل المواطنين المقعدين، شبكة قيادات الريف، الأوقاف المحلية و برامجها، مراكز الرعاية للنساء المضطهدات، فرق أغاني أعياد الميلاد "الخبر الجيد" و المُنظمة من قبل حركة تجمعات الأطفال المسيحية اي ار كا او، و التي كانت تحفّز الأطفال للتفكير بالفقراء في دول العالم الثالث، كتب التعليم البديلة للغة السلوفاكية للأطفال من العائلات المجرية، منظمات حماية البيئة و التي كانت تُعنى بمشكلة النفايات، مركز الرعاية الصحية المتنقل ميموري و الذي كان يقدم خدماته للناس المصابين بمرض

الزهايمر، مكتب خدمات الحمامة المجاني للمواطنين الذي كان يقوم به وقف خارتا 77 و منظمات أخرى. هـ- و في النهاية عدد من المنظمات الغير حكومية بدأت بالعمل في المجالات الإنسانية و في التحولات للديمقراطية خارج حدود سلوفاكيا. المساعدات التنموية الخارجية كانت للقطاع الغير حكومي السلوفاكي مجالاً جديداً نوعاً ما. التحول من موقع دولة تتلقى المساعدات إلى موقع دولة تقدم المساعدات قد تم بشكل سريع و ذلك في ظروف استمرارية بعض المشاكل الإجتماعية في سلوفاكيا و التي نحتاج فيها نحن بأنفسنا العون و التضامن من أجزاء أغنى من أوروبا لحلها. إلا أن القدرة على التفكير في الآخرين، الشعور بقسم من المسؤولية عن قدرهم و عن حل المشكلات العالمية يمثل بداية توجه جديد يتخطى منطقة معينة، كما و يتخطى مشاعر الصغر و عدم النضوج من الناحية الجيوسياسية.

الباب الثالث

3- تطوير و تحديد العمل التطوعي في سلوفاكيا الجبيتا مراتشكوففا

1-3- العمل التطوعي الجماعي و قيادة العمل التطوعي

كان عام 1989 خطأً فاصلاً في تطور المجتمع المدني و الذي جلب معه نشوء و تطور عدد كبير من المنظمات الغير حكومية، التجمعات الرسمية و غير الرسمية، المجموعات المعتمدة على نفسها و الطوائف الدينية، و التي انفتحت المجال على خلفيتها لتطور العمل التطوعي في سلوفاكيا. إذا قمنا بتقسيم الأعوام 1989 و حتى 2012 من منظور العمل التطوعي إلى مرحلتين، فستكون المرحلة الأولى من عام 1989 و حتى 1998 و المرحلة الثانية من عام 1998 و حتى 2012. يمكننا أن نسمي الأولى "مرحلة العمل التطوعي المؤسساتي و المجتمعي"، و المرحلة الثانية "مسيرة تتسم بالإحتراف".¹

ترتبط المرحلة الأولى بنشوء منظمات جديدة، و فيما بعد منظمات كبيرة، ضَمّت المتطوعين حسب اهتماماتهم. لا نستعمل هنا مفهوم العمل التطوعي لأنها كانت نشاطات نابعة من عمل المنظمات – إذ بدون "أشخاص متحمسين" لم يكن لهذه المنظمات أن تتأسس و أن تعمل. بعد سقوط الجدار الحديدي مباشرة نشأ لدينا قانون التجمع المدني، و الذي أعطى علاقات العضوية أهمية كبيرة. هذا القانون قد أرسى حتى عام 2011 العمل التطوعي على "شكل جماعي". المتطوعون أعضاء لديهم حقوق و واجبات، يقومون بالبت في أمور منظمات المجتمع المدني التي ينتمون إليها، أي من الممكن القول أن لديهم حصة في "ملكية" المنظمة. المتطوعون الذين لم يكونوا أعضاء لم يكن لهم وجود حتى عام 2011.

بعد مرحلة الحماس الكبير في سلوفاكيا، ظهرت منذ عام 1998 تقريباً المحاولات الأولى للعمل التطوعي المسير و المنظم. هذا الامر كان مرتبطاً بالعدول عن العضوية المنظمة.² الكاتبة التشيكية بوسبيشيلوفا تذكر الفرق بين العضو الذي هو في نفس الوقت "مالك" و بين المتطوع. المتطوع ليس لديه أي حصة في المنظمة و يشبه الموظف المدفوع الأجر، مسير و مراقب من قبل الموظف المسؤول. العديد من المنظمات السلوفاكية المبنية على العضوية لديها اليوم مناهج تسيير العمل التطوعي، و بذلك نرى دمجاً إلى حد ما بين النموذج المجتمعي – المسير. المنظمات السلوفاكية تعتبر أن من المهم أن يكون لديها عدد كبير من الاعضاء و ذلك ليس فقط من أجل الإخلاص و التضامن الجماعي، و لكن أيضاً من أجل التخاطب مع الوسط الخارجي، الضغط من أجل مصالح أعضائها، و في النهاية من أجل المنح الحكومية. المنح في حالة بعض المنظمات (خاصة منظمات الطفولة و الشباب) مكيفة لصالح المنظمات ذات العدد الكبير من الأعضاء. الشعار الأخر للعمل التطوعي المنظم هو أنه يتم تنظيمه من خلال منظمات محترفة. حسب سالمون هذا يعني أن المنظمات تحصل على موارد مادية أكبر من بيع خدماتها، تتسابق في الحصول على الموارد المالية العامة، تقوم بنشاط تجاري، كما و تقوم باستعمال لغة و ثقافة السوق.³

¹ يذكر تقسيماً مماثلاً لهذا التقسيم ي. توشنير، و. سوزانسكا، 2002، بوسبيشيلوفا، 2010

² ت. بوسبيشيلوفا، 2010.

³ بيارس و سالمون، ت. بوسبيشيلوفا، 2010

الانتقال إلى النوع الجديد – المسير و المحترف للعمل التطوعي قد ولّد تطلعات أكبر من المنظمات والمتطوعين، و المتركزة على تحسين نوعية الخدمات المقدمة. تأثير التوجهات من الخارج بعد عام 1998 سبب عدولاً إلى النموذج المسير للعمل التطوعي في سلوفاكيا. لدينا اليوم ورشات تدريبية لفن إدارة العمل التطوعي الذي تقوم به العديد من المنظمات، على الأخص المراكز التطوعية.⁴ نقرأ و نكتب البروشورات عن القيادة / فن إدارة العمل التطوعي، أي أننا نقوم بتوجيه المنظمات حول كيفية العمل مع المتطوعين بواسطة وسائل فن إدارة شؤون الموظفين.⁵ التوجه إلى القيادة المنظمة للمتطوعين بدأ يظهر لدينا أيضاً مع ظهور أول مراكز العمل التطوعي و النشاطات و البرامج التطوعية المركزة بشكل خاص على عمل المتطوعين المباشر مع الناس.

1-1-3- المراكز التطوعية

نشأ أول مركز تطوعي في سلوفاكيا تحت قيادة سايا - اس سي تي اس (الهيئة السلوفاكية الأكاديمية و المعلوماتية - مراكز الخدمات للقطاع الثالث) في عام 1998. من خلال فروعها ضمّت شبكة من المراكز التطوعية على كامل الأراضي السلوفاكية. كان عام 2001 منعطفاً هاماً للعمل التطوعي في العالم كله، و الذي أعلنته الأمم المتحدة العام الدولي للعمل التطوعي. خلال هذه الفترة قامت المراكز التطوعية بعمل عدة حملات ترويجية. بدأت بالنشوء أول بنوك للمعلومات الخاصة بفرص العمل التطوعي، و بدأ الحديث عن إمكانية صياغة العمل التطوعي صياغة قانونية في سلوفاكيا. مشروع المركز التطوعي سايا - اس سي تي اس انتهى في سبتمبر من عام 2002 بالرغم من الإعراف العام بخدماته. السبب كان في عدم نجاحه في الحصول على الموارد المالية للإستمرار في عمله.

في نفس العام نشأ مركز محلي تحت اسم مركز العمل التطوعي في مدينة بانسكا بيستريتسا التابع لكلية آداب جامعة ماتبي بيل، و فيما بعد نشأت مراكز أخرى، و التي كانت ردة فعل على الفراغ الحاصل في مجال الخدمات للمنظمات التطوعية و للمتطوعين في سلوفاكيا. في عام 2006 بدأت بالاهتمام بهذه القضية منظمة المجتمع المدني سي اي ار دي او و التي استلمت بالتدريج مهمة المركز الوطني للعمل التطوعي. في عام 2011 نشأ مركز فريد من نوعه في مدينة نيترا و التابع لـ كومونيتي تسينتروم. الفرادة في هذا المركز تنبع من أنه مؤسس و مدعوم من قِبَل الإدارة المحلية - مدينة نيترا. بقية المراكز الأخرى (في عام 2012 كان عددها ستة) لم يكن لديها تمويل مباشر و منتظم من الدولة أو الإدارة المحلية، لذلك لم تكن قادرة من الناحية المادية على المواصلة، و لم تكن تؤدي كافة مهام المراكز التطوعية، كما كان يُنتظر منها.⁶ فكرة المراكز التطوعية ما زالت في ظروف سلوفاكيا جديدة، و الحاجة لوجودها لم يدركه الممولون المهمون بعد، الأمر الذي يسبب مشاكل في تمويلها المادي.⁷

⁴ انظر برونمونوفا غريغوروفا و شركاه، 2012

⁵ ميدليكوفا، 2002، مك كورلي و لينش 2000، توشنير و سوزانسكا، 2002، هاتوكوفا و شركاه، 2009.

⁶ فكرة المراكز التطوعية أتت من الولايات المتحدة الأمريكية و من أوروبا الغربية. مهمتها عمل دعوية للعمل التطوعي بين صفوف العامة، تنقيف المنظمات و المتطوعين (إدارة أعمال المتطوعين)، عمل فوائم لفرص العمل التطوعي و للمتطوعين، الوصل بين المتطوعين و المنظمات، التعاون داخل القطاع و ما بين القطاعات، إبراز قيم العمل التطوعي (تقييم المتطوعين)، العمل البشري و الإستثماري.

⁷ الحصول على معلومات أكثر عن المراكز التطوعية في سلوفاكيا انظر برونمونوفا غريغوروفا و شركاه، 2012

3-2- النشاطات و الحملات لصالح العمل التطوعي في سلوفاكيا

يهدف رفع مستوى العمل التطوعي و المعلومات حول العمل التطوعي تم في سلوفاكيا في الفترة السابقة تنفيذ العديد من المشاريع على مستوى البلاد و المقاطعات و على المستويات المحلية. بعضها قد تم تنظيمه من قبل المراكز التطوعية، و بعضها من قبل المنظمات المهتمة بمناطق معينة من العمل التطوعي و المجموعات المستهدفة.

قدمت سي اي ار دي او بين الأعوام 2006 – 2011 برامج جديدة موجهة لعمل الدعاية للعمل التطوعي بين الجماهير. من بينها نذكر خاصة صفحة انترنت www.dobrovolnictvo.sk بهدف وصل المتطوعين و المنظمات ببعضهم و تقديم المعلومات حول العمل التطوعي. النشاط الآخر و الذي يهدف لعمل الدعاية و لتطوير العمل التطوعي في سلوفاكيا هو ما يسمى بأيام العمل التطوعي. خلال يومين كاملين في العام يمكن للناس في كافة أنحاء سلوفاكيا أن يشاركوا في النشاطات التطوعية. في عام 2010 و 2012 قامت هيئة شباب سلوفاكيا بعمل لقاء 72 ساعة و الذي كان مهمته إشراك الأطفال و الشباب في الفعاليات التطوعية. يمكن أن نضم للمشاريع التي تساهم في رفع مستوى العمل التطوعي في أعين الجماهير أيضاً مشاريع وقف بوننيس و الذي يقوم من خلالها بالدعم المنهجي للعمل التطوعي للشركات التجارية و الإستثمار المجتمعي في سلوفاكيا. نذكر على الأخص مشروع تحت اسم مدينتنا. يقوم بالمشاركة في أعمال تطوعية متنوعة خلال يوم أو يومين في مدينة معينة مئات المتطوعين و المتطوعات من عشرات الشركات التجارية. تقوم العديد من المنظمات الأخرى بتكوين مبادراتها (حملاتها) السنوية المحلية أو على مستوى سلوفاكيا ككل.

في سلوفاكيا لدينا العديد من النشاطات الأخرى المُرَكَّزة على الإعراف العام بالعمل التطوعي و تقدير عمل المتطوعين و المتطوعات. التقدير المُرَكَّز بشكل مباشر على النشاطات التطوعية بدأ في تنظيمه عام 1999 مركز الأعمال التطوعية سايا – اس سي تي اس تحت رعاية من رئيس جمهورية سلوفاكيا و تحت مسمى: القلب في اليد. بعد انتهاء مشروع المركز الوطني للأعمال التطوعية سايا – اس سي تي اس في عام 2002 استمر في منح هذا التقدير مركز الأعمال التطوعية في مدينة بريشوف فقط. منذ عام 2007 قام بالإستمرار في هذا التقليد أيضاً مركز الأعمال التطوعية في مدينة بانسكا بيستريتسا و بالتدرج مراكز أخرى في مقاطعات كوشيتسيه، براتيسلافا، جيلينا و نيترا.⁸

بالنسبة للعمل التطوعي في أوروبا و في سلوفاكيا كان عام 2011 عاماً بارزاً، إذ أعلنه مجلس أوروبا على أنه عام العمل التطوعي. قام الضغط الممارس من قبل المنظمات في سلوفاكيا، إلى تحويل الأموال القادمة من المفوضية الأوروبية، لصالح الأبحاث في مجال العمل التطوعي و إلى الحملة المخصصة لمشاركة أكبر قدر من الناس في العمل التطوعي. أيضاً حظي قانون العمل التطوعي بالأولوية على مستوى سلوفاكيا.

3-3- الأبحاث في مجال العمل التطوعي 2011

تم في عام 2011 عمل أكبر بحث حول العمل التطوعي في سلوفاكيا حتى الآن.⁹ تم الإكتشاف أنه حتى الآن قد شارك في العمل التطوعي النظامي (العمل التطوعي في المنظمات) خلال آخر 12 شهر بحدود

⁸ بروزمانوفا غريغوروا و شركاه، 2012.

⁹ بروزمانوفا غريغوروا و شركاه، 2012.

27,5% من المواطنين فوق سن الخامسة عشرة. العمل التطوعي الغير نظامي قد شارك فيه خلال آخر 12 شهر 47,1% من الناس. يتسم العمل التطوعي في سلوفاكيا:

- بنفس عدد الرجال و النساء المشاركين،
- بنفس عدد المشاركين في كل فئة من فئات الأعمار،
- بالعلاقة بين العمل التطوعي و التعليم، إذ كلما كانت درجة تعلم الشخص أعلى كلما كانت مشاركته في العمل التطوعي أكبر،
- بالعلاقة بين العمل التطوعي و المكانة الاقتصادية، إذ أكبر قدر من المشاركة يغلب لدى طلبة و طالبات الجامعات، الناس ذوي العمل، و الناس في سن التقاعد،
- بالعلاقة بين العمل التطوعي و حجم الدخل، إذ الأقل مشاركة من حيث فئات الدخل هم الناس ذوي الدخل الأقل، و أكبر نشاط نجده لدى الناس ذوي الدخل المتوسط، أي من 600 و حتى 900 يورو في الشهر،
- بالعلاقة بالعضوية، إذ أن أعضاء المنظمات لديهم ميول لنشاط أكبر في كلا النموذجين من العمل التطوعي.

المساحة الأكبر لإشراك المتطوعين في العمل تقدمه المنظمات الغير حكومية، بعدها مباشرة القرى، المدن و منظمات الدولة. أكبر قدر من المتطوعين نجده في مجال الخدمات الاجتماعية المقدمة لمختلف الفئات، و في مجال البيئة و في مجال الثقافة. يحفز المتطوعين السلوك للعمل التطوعي قبل كل شيء قناعتهم القوية بأن من الضروري أن يساعد الإنسان الآخرين، و الرغبة بقاء أناس جدد من خلال العمل التطوعي و إقامة صداقات جديدة. من العوامل المهمة المحفزة في هذا المجال نجد أيضاً الرغبة في التعلم من تجارب العمل التطوعي، و معرفة الإنسان لنفسه بشكل أفضل، معرفة الناس و المنظمات، المعاملة بالمثل، إكتساب شعور أفضل بالثقة بالنفس أو تقييم النفس، الرغبة في تعلم الأشياء الجديدة، التجارب أو الإتصالات المرتبطة بالتوظيف، و الفرحة من عرفان الغير الذي يتيح العمل التطوعي. أكبر العوائق في مجال المشاركة في العمل التطوعي النظامي هي عدم طلب العون، الجهل بإمكانية المشاركة بالعمل التطوعي و قلة الوقت.

4-3- الوضع القانوني للعمل التطوعي

قضية الوضع القانوني للعمل التطوعي بدأت تظهر في نقاشات المنظمات الغير حكومية منذ عام 2001. تحديد الوضع القانوني للعمل التطوعي كان من المفترض أن يكون جزءاً من قانون عدم الربحية، الذي أثار انتقاداً حاداً من قبل المنظمات الغير حكومية، الأمر الذي من أجله توقف العمل بشكل كامل على هذا القانون في عام 2002. اعتباراً من عام 2007 بدأت المنظمات التطوعية نقاشاً حول الوضع القانوني للعمل التطوعي.

ساعدت إنتخابات عام 2010 في صياغة القانون. قبل إنتخابات يونيو 2010 طلبت سي اي ار دي او من جميع الأحزاب السياسية إبداء موقفها من تطوير العمل التطوعي في سلوفاكيا، بما فيه موقفها من صياغة القانون. قامت حكومة رئيسة الحكومة إيفيتا راديتشسوا بإدراج القانون في برنامجها الحكومي الرسمي. قام وزير الداخلية في اكتوبر من عام 2010 بدعوة ممثلي المنظمات التطوعية للقاء مشترك حول قضية

صياغة قانون عن العمل التطوعي، و الذي تم من خلاله تشكيل لجنة عمل خاصة. طُرح خلال اللقاء أن القانون يمكن أن تتم المصادقة عليه فقط في حالة عدم تأثيره في ميزانية الدولة، الأمر الذي أدى لتقييد تصوراتنا حول القانون. وضعت وزارة الداخلية كهدف لها أن يبدأ سريان مفعول القانون حول العمل التطوعي حتى نهاية عام 2011، أي بمناسبة اليوم الأوربي للعمل التطوعي.

كانت المنظمات التطوعية تأمل من التقدم بمقترح القانون أن يتم قبل كل شيء تحديد الصفة القانونية و الوضع القانوني للمتطوع. إذ واجهت العديد من المنظمات في سلوفاكيا المشاكل الأساسية التالية النابعة من عدم وجود هذه الصفة القانونية:

- عدم وجود تعريف للعمل التطوعي – يتم اعتبار المتطوعين كعمالة سوداء (على الأخص المتطوعين الذين ليست لديهم صفة عضو)،
- النفقات المرتبطة بالمتطوعين ليس بالإمكان إدراجها حسابياً في بند النفقات،
- عدم وجود حماية قانونية للأطراف المشاركة (المتطوع، المنظمة، الزبون – المتلقي).



قامت لجنة العمل الخاصة بالعمل على مقترح القانون حتى تاريخ مارس 2011. قبل مرحلة المناقشة ما بين الوزارات، أتاح وزير الداخلية مناقشة علنية، و التي استعمل نتائجها مفوض الحكومة لتطوير المجتمع المدني خلال المناقشات ما بين الوزارات في مايو 2011. قام البرلمان السلوفاكي بالمصادقة على مشروع القانون في 21 أكتوبر 2011. تم وضع القانون في حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من ديسمبر 2011. مقارنة مع بعض دول وسط أوروبا و أوروبا الشرقية، فقد كانت طريقة تحضير القانون فريدة من نوعها. بفضل وجود مفوض الحكومة لتطوير المجتمع المدني فقد تمت الموافقة تقريباً على كل متطلبات القطاع. في نفس الوقت و بفضل مناقشاتنا التي استمرت لعدة سنين داخل القطاع، فقد استطعنا تكوين مقترح القانون على أساس التركيز على حقوق المتطوعين و المنظمات، و على التركيز الأقل على واجباتهم.

نطاق الأعمال التطوعية واسع جداً، لذلك كان من الصعب الإلتزام خلال النقاش مع الوزارات بمطلب قانون غير مقيد و غير بيروقراطي، و بنفس الوقت أن يغطي كافة مجالات العمل التطوعي. المناقشة في نطاق القطاع الثالث كانت تتعلق خلال فترة تحضير القانون بعدة مناطق. كان النقاش يدور خاصة حول

الفروق بين نشاطات العمل التطوعي و واجبات أعضاء المنظمات، حول إمكانية التأمين ضد الحوادث و التأمين ضد المسؤولية عن الأضرار، حول ضرورة وجود عقد كتابي و حول سبب المتطوعين.

قام القانون بتحديد مفهوم العمل التطوعي. يُحدد المنظمة الباعثة للمتطوع، المتلقي للخدمة التطوعية، و من خلال العقود يقوم بتحديد الوضع القانوني للمنظمة الباعثة و للمتلقي و واجباتهم و التوصيات تجاه المتطوع. دفع تكاليف المتطوعين يوردها القانون كتنصيات، أو بالأحرى كحقوق للمتطوع، كما و يحدد الواجبات على شكل خطوات يجب اتباعها لحماية المتطوع و أمنه. يُمكن القانون في حالة العمل التطوعي الطويل الأمد حساب العمل الذي يقوم به المتطوعون من خلال الأعمال التطوعية في مدة العمل التي تدخل في حساب المدة اللازمة للحصول على التأمين التقاعدي. الشيء المهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني السلوفاكية و التي تعمل على أساس العضوية، أن القانون لا يفرق بين المتطوعين الأعضاء و المتطوعين غير الأعضاء.

أقر القانون لصالح المنظمات التطوعية إمكانية استخدام الدخل من القسم المحدد من الضرائب في نفقات هذه المنظمات حتى في العمل التطوعي، على الأخص في تنظيم النشاط التطوعي. الأمر الآخر أن القانون قام بتعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يُمكن المتطوعين الذين قاموا بأعمال تطوعية على الأقل لمدة 40 ساعة من منح 3 % من القسم المحدد من ضريبة دخلهم. كما و يمكن للقرى أن تقدم تسهيلات ضريبية، أو بالأحرى عمل تخفيض أو إعفاء من دفع الضريبة أو الرسوم عن النفقات العامة و النفقات البسيطة الناتجة عن أعمال البناء في حالات تنفيذ المتطوعين لأعمال لصالح القرية. القانون يعدل أيضاً قانون العمل، إذ يُمكن عمل إتفاق بين العامل و رب العمل حول إعطاء الإذن للعامل بمغادرة العمل (بدون أجره خلال هذه الفترة) للقيام بالأعمال التطوعية.

ميزة القانون بالنسبة للمنظمات تكمن في أن القانون لا يُلزم المنظمات بأي واجبات تحمّلهم أعباءً جديدة. السؤال يبقى هل سيتم تنفيذه و ما هي المميزات (عدا الثلاثة في المئة من الضريبة) التي سوف تستفيد منها المنظمات من خلال تطبيقه. النقص الكبير في القانون، و ذلك بمقارنته أيضاً مع قوانين أخرى في أوروبا، أنه لم يُكوّن إطاراً للدعم المادي المباشر للعمل التطوعي.

5-3- تحديات العمل التطوعي في سلوفاكيا

أدى التواصل و النشاطات المشتركة للمراكز التطوعية في عام 2011 إلى بناء رابطة المراكز و المنظمات التطوعية. ساهم في ذلك أيضاً قانون العمل التطوعي و التعاون مع الحكومة السلوفاكية. كان بالنسبة لنا واضحاً بأن القانون لن يساند من الناحية المادية المراكز و المنظمات التطوعية و أنه يحتاج لحوار آخر مع الحكومة. هذه الرابطة أصبحت في عام 2012 عضواً في المجلس الحكومي للمنظمات الغير حكومية. بهذه الطريقة و لأول مرة في التاريخ أصبح صوت العمل التطوعي مسموعاً على هذا المستوى. الهدف الأساسي للرابطة هو تأمين ظروف اجتماعية و اقتصادية جيدة لتطور العمل التطوعي في سلوفاكيا. حسب أعضاء الرابطة لا بد من السعي للنشاطات و الأهداف التالية لإستمرار التطور الإيجابي للعمل التطوعي: ¹⁰

• بناء البنية التحتية للعمل التطوعي - مراكز و منظمات ذات جودة عالية و مستقرة، مبنية على الشراكة ما بين القطاعات،

- الدفاع عن الوضع القانوني و الإقتصادي للمراكز التطوعية و المنظمات التطوعية،
- السعي للدعم المادي للعمل التطوعي خاصة من قِبَل الدولة و الإدارات المحلية،
- دعم نشوء و تطور وظيفة المُتسقين و المنسَقات في المنظمات الغير حكومية و المنظمات العامة،
- زيادة جودة فن إدارة المتطوعين من خلال التعليم و الإشراف،
- العمل على جعل العمل التطوعي أداة التعليم الغير رسمي و كأداة تحضير لسوق العمل.

هذه الأهداف أهداف كبيرة، إلا أنني أخشى أنه بدون تحقيقها سوف يمر العمل التطوعي في سلوفاكيا بعملية ركود. بعد تجارب لعدة سنوات في مجال العمل التطوعي أدرك وجود عدة مناطق مشكلة في المنظمات التطوعية. من بينها مغادرة العديد من المحترفين خدمات العمل التطوعي بسبب إنهاكهم و بسبب المشاكل المالية. هذا يعني أنه سيبقى عملاً تطوعياً "خلال الأمسيات" - العديد من الناس يعملون في القطاع الغير حكومي بجانب وظيفتهم الأساسية، الأمر الذي يجلب معه إلى القطاع نسبة عدم احترام كبيرة و يعيق تطوره و مشاركته مع القطاعات الأخرى. أنا مقتنعة بأن التعليم و الإشراف و تأمين الموارد المالية خاصة من الدولة و الإدارة المحلية للمنظمات التطوعية من الممكن أن يحل هذه المشاكل و يدفع العمل التطوعي للأمام. و إلا فمن الممكن حتى بعد السنة الأوروبية للعمل التطوعي (2011) الناجحة، أن تأتي فترة ركود، و التي بدأت إلى حد ما و استمرت لعدة أعوام بعد السنة العالمية للعمل التطوعي في عام 2001.

قائمة المصادر و المراجع

- بروزمانوفا غريغوروا، ا. - ماتولوفا، ت. - مراتشكوفا، ا. - وافريبتشيكوفا، ي. فلاشيتشوفا، س. كوروني، 2012. العمل التطوعي في سلوفاكيا - بحث المنعكسات. براتيسلافا: يوفينتا - مؤسسة الشباب السلوفاكية.
- ب. فريتش، ت. بوسبيشيلوفا. 2012. نماذج و قيم العمل التطوعي في المجتمع التشيكي في بداية القرن 21. براغ: اغنيس.
- م. هاتوكوفا. 2009. رفة المرضى و الذين هم على أعتاب الموت. العمل التطوعي في المستشفيات و أماكن العناية بالمرضى المشرفين على الموت. براتيسلافا: دار نشر دون بوسكا.
- س. مك كورلي، ر. لينش. 2000. فن إدارة العمل التطوعي. براتيسلافا: سايا.
- ي. ميدليكوفا، 2002. العمل التطوعي في سلوفاكيا أو ما الذي يمكننا عمله بالعمل التطوعي. براتيسلافا: اي اس اس بي.
- ي. توشنير، و. سوزانسكا 2002. العمل التطوعي و طريقة التعامل معه في المنظمات. براغ: بورتال، 2002.

www.dobrovolniccentra.sk -

4- الهبات و التبرعات في سلوفاكيا – بين التطور و التراث

بوريس ستريتشانسكي

تقديم الهبات و التبرعات موضوع مثير للإهتمام ليس في سلوفاكيا فحسب، و لكن بشكل عام. أعتقد أن الأمر يعود لسببين. تقديم الهبات يتعلق بالموارد، أو بالأحرى في الوصول إليها، و التي حجمها محدود. و الشيء الذي ليس بالكثير فهو فريد. تقديم الهبات يقوم بتقسيم الموارد في المجتمع بطريقة خاصة و بشكل مختلف عما كنا معتادين عليه. لهذا السبب فهي مثيرة للإهتمام للذين يرون فيها إمكانية الحصول على موارد لممارسة نشاطهم أو لإرضاء إحتياجاتهم. كما أنها مثيرة للإهتمام أيضاً للذين اعتادوا على "الشيء مقابل الشيء". بالإضافة لأنها تتعلق بشيء خاص جداً، بل يمكن القول بشيء قريب – شيء كالمصافحة، كتصرف أحادي من قبل إنسان تجاه العالم بكل مخاطره و أفراحه الناتجة عنه. أي أنه شيء خاص، من ورائه قصة إنسان يعطي و يأخذ.

تتطور تقاليد مساعدة الغير في سلوفاكيا منذ القدم، و ذلك خاصة في إطار الأقارب و الجيران و الأصدقاء. العديد من الإستطلاعات تؤكد بأن أكثر من نصف عدد السكان يقوم خلال العام بمساعدة أحد ما – سواء من ناحية تقديم معونة عينية أو مادية. تهتم العديد من المنظمات و الأفراد بالأعمال الخيرية و تقديم الهبات و مساعدة الناس الآخرين. تحاول هذه السطور أن تُقرب باختصار تطور تقديم الهبات و التبرعات في سلوفاكيا، و إمعان النظر في تغييراته.

1-1- أشكال تقديم الهبات – ليس فقط المالية، و لكن أيضاً الوقت و مساعدة من لا نعرفه

يفهم عادة من تقديم الهبات إهداء النقود. هذا المؤشر هو واحد من مؤشرات العديد من استطلاعات الرأي التي تقوم بدراسة و مقارنة تقديم الهبات و التبرعات لدينا و في العالم. في سلوفاكيا يتراوح هذا المؤشر من عام 2004 على مستوى 40 % تقريباً. هذه هي نسبة العينة التي تجيب بالإيجاب على سؤال هل قاموا بدعم منظمة ما، مؤسسة ما، منظمة غير حكومية، قرية، مبادرة أو فرداً خلال 12 شهراً الأخيرة. الشيء المُلفت للنظر هو أن هذه النسبة خلال السنوات العشر الأخيرة لم تتغير بشكل كبير، الأمر الذي يعني بأنه حتى الأزمة المالية و الإقتصادية التي اجتاحت سلوفاكيا بعد عام 2008 لم تغير شيئاً من سلوك المتبرعين. هذا الشيء يعتبر إلى حد ما تأكيداً للقاعدة القائلة بأن قرار التبرع ليس بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالثروة الفعلية. الأزمة المالية انعكست طبعاً على حجم الأموال المُتبرَع بها.

ورلد غيفينغ اينديكس (المؤشر العالمي للتبرعات) لعام 2011 و الذي نشرته شاريتيس ايد فونديشن قد حاول مقارنة عالمية للهبات و التبرعات. تقع سلوفاكيا في هذا المؤشر في الثلث الثاني من سلم الدرجات العالمي المتوقع – في المرتبة 113 من بين 153 دولة، الأمر الذي ليس مفجعاً¹. الشيء المهم أن المؤشر في قياس التبرعات لم يركز فقط على مسألة التبرع بالأموال، و لكنه أخذ بعين الاعتبار بُعدين آخرين للتبرعات: العمل التطوعي و مساعدة الشخص الغير معروف للمتطوع. و هذه أيضاً أبعاد مهمة للهبات و

¹ https://www.cafonline.org/pdf/World_Giving_Index_2011_191211.pdf

التبرعات - في حالة العمل التطوعي فهو تبرع بالوقت - على شكل عمل، حرفة، معرفة، إهتمام، و في حالة مساعدة الشخص الغير معروف للمتطوع يعبر عن المعيار الأساسي للثقة أو عدم الثقة تجاه العالم، ما يسمى رأس المال الإجتماعي الواصل بين شبيين، الذي ليس مرتبطاً فقط بالأشخاص القريبين لنا، ولكن أيضاً الغريبين عنا. رأس المال الإجتماعي هذا أثن من رأس المال الإجتماعي التقليدي بين الأصدقاء، أفراد العائلة و المعارف. للمعرفة فقط، من منظور القياس العالمي، فقد تبرع 21 بالمئة من الناس في العالم بوقتهم، 29 بالمئة تبرعوا بأموالهم لأعمال خيرية و 47 بالمئة ساعدوا شخصاً غير معروف بالنسبة لهم. المؤشر الخاص بسلوفاكيا يذكر بأن 25 بالمئة من سكان سلوفاكيا قدموا تبرعات مالية، نسبة العمل التطوعي بلغت 16 في المئة و تقديم المساعدة لشخص غير معروف بلغت نسبة 33 بالمئة من الناس، الأمر الذي يعني بأننا خلف المتوسط العالمي في جميع المقاييس.

على الرغم من القيود و عدم الدقة التي تحتويها بالضرورة مؤشرات عالمية كهذه، إلا أنها تقدم لمحة قيمة عن سلوفاكيا من الخارج و عن ظاهرة تقديم الهبات و التبرع.

إحداها هو معرفة أن العلاقة ما بين الشعور الذاتي للسعادة و تقديم العون أقوى من العلاقة ما بين حجم الثراء و الهبات و التبرعات. الشعور بالسعادة أمر ذاتي إلى حد كبير و ليس له علاقة بالثراء. هذا المؤشر افترض قاعدة مفادها أن الدول التي لدى الناس فيها إحساس بالسعادة أكثر سخاءاً من الدول التي يشعر سكانها بقدر أقل من السعادة، مع أنهم يمكن أن يكونوا من الناحية الفعلية أكثر ثراءً. هذا الشيء ينطبق أيضاً على سلوفاكيا. اليوم و بعد مرور أكثر من ثلاث و عشرين عاماً على التحولات السياسية الأساسية، فنحن بلد لها مرتبة بين أول أربعين دولة بحسب الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد و المرتبة 58 في الناتج الكلي للناتج القومي الإجمالي من بين 204 دول على كوكب الأرض. حسب تصنيف البنك العالمي فنحن ضمن الدول ذات الدخل الأعلى (مجموع هذه الدول 70). على الرغم من ذلك فقد سبقتنا في مقدار التبرعات دول عديدة أخرى ليست في مؤشرات النمو الإقتصادي على الدرجة التي نحن عليها. إلا أنه حتى هذه النتيجة لا يمكن تعميمها - يؤكد البحث على حقيقة أن التبرعات و الهبات على صلة بالغنى و النمو الإقتصادي - إلا أن هذه العلاقة ليست اوتوماتيكية و ميكانيكية، و تدخل فيها عوامل شخصية "كالشعور بالسعادة" كما ذكرنا.

تؤكد الأبحاث العالمية و المحلية بأن التبرعات على صلة بالعمر. كلما تقدمنا بالعمر نعطي أكثر على الأعمال الخيرية، و أيضاً بأن النساء لديهن استعداد أكبر للتبرع من الرجال. يبدو بأن هذه المعادلة قائمة بغض النظر عن شكل المجتمع، إن كان من العالم الأول أو الثاني أو الثالث، الجنوب العالمي أو الشمال المتطور.

لنقف قليلاً عند موضوع مساعدة الشخص الغير معروف للمساعد. كمثال يمكننا أن نستخدم الطريقة التي يتعامل معها المجتمع مع المهاجرين - الغرباء الغير معروفين، الذين يظهرون فجأة في بلدنا. يوجد أيضاً مؤشر سياسات تأقلم المهاجرين (ميببكس) و الذي يقارن سياسات الأقلية في 31 بلد في أوربا و شمال أمريكا، حيث يقوم بتقييم 148 مؤشراً للسياسات في سبعة مجالات كسوق العمل، توحيد العائلة، التعليم، المشاركة السياسية، شروط الإقامة الطويلة الأمد، و أشياء أخرى.² كان موقع سلوفاكيا في هذا المؤشر في عام 2010 في المكانة 29 من أصل 31 بلداً. و ذلك في فترة يرتفع فيها معدل الأجانب في عدد السكان - خلال سبعة أعوام تضاعف ثلاثة أضعاف. إلا أن عدد الجنسيات الممنوحة من عام 2007 في تناقص.

إن كانت المؤسسات و سياساتها تعكس القيم المختارة من قبل الناخبين، أي المجتمع السياسي، فإن حسن الضيافة السلوفاكيا المعروف بقي مخفياً و الشيء الذي يظهر من خلال مؤسساتنا هو الشك و الإنغلاق.

من هذا المنظور يمكننا أن ننظر لظاهرة التبرع التي نراها ليس فقط من منظور التبرع بالمال، و لكن أيضاً من منظور موافقنا و استعدادنا لمساعدة الناس الغرباء. ليس من الغريب إذاً أننا في الثلث الثاني من المؤشر.

4-2- التراث الثقافي و التبرعات و الهبات في سلوفاكيا

التبرعات و الهبات في سلوفاكيا متأثرة بنموذج تصرف ثقافي خاص، و بتراث نمذجي لوسط أوربا. ينبع هذا من الحقائق التالية:

أ- الدينية - **الإتجاه المسيحي و على الأخص الكاثوليكي** لسكان سلوفاكيا في سياق التبرعات و الهبات يعني الميل إلى دعم الفقراء و المحتاجين، ما يمكن تسميته ببناء أخلاقي مقبول من المجتمع ككل، بأن الناس يجب أن يدعموا المحتاجين، أولئك الذين هم في الأسفل. النموذج الأكثر شيوعاً في الثقافات البروتستانتية يركز على دعم الناجحين كي يكونوا أنجح و تقدير النجاح الفردي ليس في الواقع السلوفاكي شيء تقليدي، و إن كان لا يمكننا القول بعدم وجوده إطلاقاً. التبرعات في سلوفاكيا متأثرة بذلك و الكثير من القرارات بالتبرع تحدث نتيجة دوافع مسيحية لدعم الأقرباء أو المحتاجين. حتى الإستطلاعات تؤكد أن المتبرعين بشكل متكرر هم أناس ذوي ميول دينية.

ب- **الطابع الريفي - الجبلي، الفلاحي لسكان سلوفاكيا**، الذي هو طابع محافظ في اختيار مجالات الدعم، و الذي موافقه الإجتماعية و السياسية راسية في التقاليد و في الإستقرار و البقاء في مكان واحد.³ نجد ثقافة المدينة و ظواهرها أقل عراقة في سلوفاكيا، لهذا السبب فمن الصعب التعويل عليها حتى من ناحية التبرع و الهبات التي تنبع من تطور ثقافة سكان المدن. التجار الناجحون في منتصف القرن العشرين أو أحفاد الأنساب ذات الغنى المادي كانوا هم من بدأ يؤسس في العالم التقاليد الحديثة للتبرعات و الهبات - و هؤلاء كان عددهم في سلوفاكيا نظراً للتطور التاريخي قليل.

4-3- دور الدولة المتغير و أثره على شكل التبرعات اليوم في سلوفاكيا

التبرعات و الهبات متأثرة بشكل كبير بتغير وظيفة و دور الدولة خلال القرن العشرين، لأنها كالأوعية المتصلة. عاشت سلوفاكيا في الفترة الماضية عدة نماذج مختلفة تماماً لعمل الدولة، و هذا الخليط من التأثيرات انعكس على شكل التبرعات و الهبات اليوم.

مع بداية القرن العشرين عشنا ما يقارب العشرين سنة (و قبلها عدة قرون) ضمن حياة الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، واحدة من القوى المحافظة في أوربا في زمن بداية العهد الحديث، و التي لم تلحق بركب التطور. بعد ذلك عشنا تجربة قصيرة و إن كانت حيوية مع الرأسمالية الديمقراطية من خلال الدولة الجديدة العهد بعد الحرب العالمية الأولى - في تشيكوسلوفاكيا ما بين الأعوام 1918 و حتى 1938.

هذه الحقبة الهادئة و المتنامية استبدلت بدولة سلوفاكيا الإستبدادية الميالة للفاشية، و التي استبدلت بعد بضعة سنين بسلطة الحزب الشيوعي الإستبدادية التي استمرت مدة أربعين عاماً، و بدولة شديدة للغاية خلال الأعوام 1948 و حتى 1989.

³ انظر م. فاشينسكا: العلاقات مع الأخرين و مع النفس: الاختلاف في البلد و تحت جبال التتراء، انظر أيضاً: أين نحن؟ خرائط سلوفاكيا العقلية، م. بوتورا - م. كولار، غ. ميسينجيكوف، ز. بوتورفا، مؤسسة القضايا العامة، براتيسلافا 2010، أول. لينتاك: سلوفاكيا في القرن العشرين.

الدولة الشيوعية أصبحت دولة مستبدة، دولة كانت تُعلن بأنها ستؤمن كل شيء، وتعود المواطنين على هذا النموذج خلال فترة أربعين سنة. لهذا السبب نجد حتى اليوم لدى العديد من الناس تصوراً مستمراً بأن الدولة مسؤولة بشكل كامل عن التعليم والعناية الصحية والاجتماعية. لم يقبل العديد من الناس تحمل قسم من المسؤولية الفردية عن هذه المجالات (عدم الخداع، الالتزام بالقواعد، تغيير نمط الحياة إلى نمط حياة صحي، التبرعات المساندة لهذه المجالات).

الدولة الشيوعية المتفجرة بالتدريج، خاصة بعد عام 1968 لم تكن قادرة على الوفاء بوعودها وبدأت الجماهير تعيها بشكل ساخر ولم تعد تعتمد عليها، ولكن على شبكات المعارف والأصدقاء والأقارب. بهذه الطريقة بدأت بالظهور بوادر المحسوبة - النموذج الذي نعيه آخر عشرين سنة بعد عام 1989.

شكّلت السيطرة الراديكالية للدولة الشيوعية على كل شيء، والتي لم تفلح، ردة فعل على شكل رقاص ساعة متجه لجهة واحدة باتجاه السوق وحلول السوق. هذا التراجع في الحالة المثالية من الممكن أن يدعم أيضاً المبادرات الخاصة لحساب الصالح العام - التبرع والهبات. للأسف هذا لم يحدث اوتوماتيكياً. المساحة بين الدولة والسوق لم تكبر، إذ أصبحت الهيمنة الجديدة على الوسط العام تتمثل في الإهتمامات الاقتصادية ومنطق السوق المتصلة بالدولة، الأمر الذي نتج عنه نظام هجين يتقاطع فيه هذين الاتجاهين. السعي من أجل المبادرة الخاصة لصالح المصلحة العامة - الشيء الذي من المفترض أن يكون متروكاً للتبرعات وللقطاع الثالث - يتوجب على القطاع الثالث أن يقوم بالصراع من أجلها ببطء وبمجهود كبير وفي الكثير من الأحيان بالتسابق مع الدولة أو مع حلول السوق التي يطرحها اللاعبون الآخرون.

عنت العشرين سنة الأخيرة من عام 1989 الانتقال من النموذج الإشتراكي إلى النموذج الليبرالي الديمقراطي، حيث أن دور الدولة خلال السنوات الأخيرة قد تقلص بشكل كبير مقارنة بالفترة التي قبلها. خسرت الدولة بعد عهد الشيوعية "مصادقتها" كراعي للخدمات أو الحقوق، والفترة ما بعد عام 1989 تحتوي على عناصر "الرأسمالية الوحشية" أو "السعي المحموم وراء الممتلكات"، حيث اندثر البُعد الإقتصادي للنظور، وبرزت للمقدمة رفاهية النخبة وحكم القوة.

4-4- التبرعات والهبات في سلوفاكيا في الوقت الحالي

في الفترة ما بعد عام 1998 استقر النظام السياسي والإقتصادي وتم تحديد توجه سلوفاكيا باتجاه الإتحاد الأوروبي. نشهد تطوراً سريعاً مصحوباً بتطور التبرعات وأشكالها المختلفة.

ارتفع عدد حملات جمع التبرعات وبدأت بالظهور نماذج جديدة لمخاطبة العامة - بدءاً من النماذج التقليدية لمخاطبة الناس في الشارع كي يتبرعوا بالقليل في المطمورة، مروراً بالمساهمة في التبرعات عن طريق إرسال رسائل الـ دي ام اس - دونر ماسيج سيرفيسيس⁴ - رسالة الجوال التبرعية، وحتى المشاركة في نظام دعم يسمى: الملاك الخَيْر (الأطفال والعائلات ذوي المريض المصاب بالسرطان أو بأمراض أجهزة أخرى) أو ما يسمى بساعة من أجل الأطفال (مساعدة الأطفال والشباب) والتي تمكن المواطنين وبشكل دائم بالتبرع لمشروع معين. هذه هي حالات التبرعات البسيطة.

في السنوات الأخيرة بدأت بالظهور بوادر متبرعين كبار - التجار الناجحون الذين يقومون بتشكيل الأوقاف. في مجال العمل الخيري نجد شخصيات مشهورة من التلفاز تقوم بالمساعدة، العديد من وسائل

⁴ <http://www.donorsforum.cz/sluzby-a-projekty/darcovstvi-pro-verejnost/dms.html>

الإعلام و الشركات تقوم بالإستفادة من ترابط الأعمال الخيرية و وسائل الإعلام و دعم العلاقات العامة. إلى جانب حملات جمع التبرعات في السنوات الأخيرة، نجد هناك أدوات جديدة للدفع تُستعمل رسائل الجوال (اس ام اس)، و الانترنت (www.dakujeme.sk, www.dobrakrajina.sk, www.ludialudom.sk) و آلات الصراف الآلي. حتى الآن لم نستطع أن نضع في الخدمة العديد من التقنيات المستعملة بشكل عادي في الخارج كالديريكت ديبنت (تقبل البنوك في هذه الحالات تصريحاً خطياً يوافق من خلاله المتبرع بتحويل مبالغ شهرية من حسابه لحساب المُستقبل، بحيث يتم الحصول على الموافقة من المتبرع مباشرة لدى لقائه بالمُستقبل).

جزء من الوسط التبرعي هناك العمل الخيري المؤسسي – أي الأوقاف. حسب مركز الأعمال الخيرية ففي عام 2010 قام في سلوفاكيا 404 وقف بتقديم هبات و منح بما يعادل 32,8 مليون يورو، ما كان أكثر بـ 2,2 مليون يورو عن العام الذي سبقه. 41 من أكبر الأوقاف التي تقدم المنح قسمت 91 بالمئة من المبلغ الإجمالي الممنوح للأعمال ذات المنفعة العامة أو كمساعدات عند الحاجة. تقوم الأوقاف بتمويل نشاطاتها من 2 % من القسم المخصص من ضريبة دخل الأشخاص الطبيعيين و الإعتباريين (14,1 مليون يورو)، و من الشركات الخاصة، و من المتبرعين الأحاديين (غالباً من حملات جمع التبرعات)، من المتبرعين الخارجيين (الدوليين)، من أوقاف و حتى معونات من الأموال العامة، على الأخص من مكتب الحكومة السلوفاكية، و بنسبة أقل من عوائد عملها الخاص.

كانت الأوقاف في سلوفاكيا تملك في عام 2010 أموالاً تعادل 66,4 مليون يورو. إحدى النشاطات الأساسية للأوقاف هو منح المَنح لأغراض المنفعة العامة. أغلب الأوقاف تقدم المنح على شكل برامج منح مفتوحة، بحيث يمكن أن يسجل فيها من أراد في حال استيفائه شروط المنحة. الإرتفاع المعتدل و لكن الطردي في عدد الأوقاف من عام 2008 يمكن أن يكون على علاقة بحقيقة أن العديد من الشركات التجارية قد أسست أوقافها الخاصة.

العمل الخيري للشركات التجارية أصبح جزءاً لا يتجزأ من سياسة و مظهر العديد من الشركات الكبيرة المحلية و الخارجية. عدد الأوقاف التابعة للشركات زاد ثلاثة أضعاف في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي كان سببه إلى حد كبير تغير القانون الضريبي و الذي أتاح الفرصة لتحديد 2 في المئة من ضريبة الدخل لصالحها. في هذه الحالة يمكن للشركات أن تعطي 2 % من ضريبة دخلها للمنظمة الغير حكومية أو الوقف الذي تختاره. العديد من الشركات قامت بتأسيس أوقاف خاصة بها، الأمر الذي كان سبباً في زيادة عدد أوقاف الشركات. النتائج يمكن تقييمها كإيجابية من طرف و كسلبية من طرف آخر – إذ تأتي الموارد المادية لأغراض ذات المنفعة العامة و الشركات تكتسب التجارب في مجال عمل الأوقاف.

تبرعات الشركات تبدو في الوقت الحالي من النظرة الأولى (بفضل التخاطب الإعلامي) متطورة أكثر من الأعمال الخيرية الأحادية. إلا أن الجزء الأكبر من العمل الخيري للأفراد يكون مخفياً عن أعين وسائل الإعلام، لأنها على العكس من تبرعات الشركات تتم بدون دعم الأقسام الإدارية و الإعلامية.

تشاهد أيضاً تغييراً في طريقة تفكير المتبرعين – منذ عدة سنوات و حتى اليوم يبقى المعيار الأساسي عند التفكير في التبرع شهرة و كبر اسم الوقف أو المنظمة الغير ربحية التي قرر المتبرع دعمها. إلى جانب ذلك تزداد لدى المتبرعين أهمية المعلومات عن المُتلقّي و شفافيته، الأمر الذي لم يكن في الماضي ذا أهمية كبيرة. لكي يكسب العمل الخيري تقديراً عاماً و عرفاناً من قبل الجماهير، فمن الضروري أن يكون لدى المتبرعين الثقة الكاملة في المنظمات الغير ربحية و المشاريع التي يقومون بالتبرع لأجلها. في سلوفاكيا أغلبية الناس لم تعي بعد بأن اختيار المنظمة و المشروع الذي سيدعمونه بالإضافة لمراقبة وجوه صرف تبرعاتهم، في أيديهم بشكل كامل.

في ابريل 2011 تكوّن تحالف المنظمات الغير حكومية لدعم التبرعات الأحادية، على غرار مشاريع مشابهة في الخارج.⁵ هدفها المساعدة في تطوير المناخ الإيجابي للتبرعات الأحادية، فرض المصالح المشتركة لأعضائها و إزالة العقبات التي تعرقل عملية التبرع، تكوين أرضية للتعاون المشترك و تبادل الخبرات في مجال جمع التبرعات و الهبات من الأشخاص. المنظمات الغير حكومية المنجعة في التحالف تريد الوصول إلى التمكين من استعمال أدوات تسهل عملية التبرعات المتواصلة. خاصة الدايريكث ديبت و الدفع المنتظم عن طريق بطاقات الصراف الآلي، و أيضاً تطوير المعايير الخلقية للمنظمات التي تتلقى التبرعات من العامة.

⁵ الأعضاء المؤسسين للتحالف 12 ام ان او: رابطة الأوقاف المحلية لجمهورية سلوفاكيا، مركز الأعمال الخيرية، الإنسان في خطر، اي ار كي او - تجمع مؤسسات الأطفال المسيحية، غرين بيس، وقف أطفال سلوفاكيا، جمعية الأعمال الخيرية السلوفاكية الكاثوليكية، وقف انتيفرا، المركز السلوفاكي للفوندر ريسينك، الفرع السلوفاكي لليونيسيف، الأرشيف السلوفاكي لخلايا المشيمة المنتجة للدم، المنظمة الأهلية فيل غيفينغ.

الباب الخامس

5- منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب في سلوفاكيا

اوندري غاللو

تُشكل جمعيات رعاية الطفولة و الجمعيات الشبابية من وجهة نظري ظاهرة مهمة من ظواهر المجتمع المدني بعد عام 1989. حتى في الحالات التي اضطرت معها للتعاكس مع السمعة "السيئة" لتنظيمات الشباب خلال الشيوعية، فإنها سرعان ما ترسخت كجزء مهم من القطاع الغير حكومي. على الرغم من التغيرات الكبيرة في المجتمع السلوفاكي خلال آخر عشرين سنة و العدد الكبير من الإمكانيات المتاحة في كيفية قضاء أوقات الفراغ، و التي يواجهها الشباب في الوقت الحاضر، إلا أن هذه المنظمات ما زالت تحتضن أكثر من 60 000 من الأطفال و الشباب⁶ الذين يعملون معهم باستمرار. هل هذا العدد كبير أم صغير؟ ليست هناك إجابة قاطعة. في هذا الباب سوف أحاول التكلم عن اللحظات الحاسمة في تطور قطاع المنظمات الغير حكومية الراعية للأطفال و الشباب، توجهها، نشوء و وجود منظمة جامعة و العلاقة المتبادلة مع الدولة. و من الممكن إضافة بعض الرؤى إلى خط سير هذه المنظمات في الوقت الحاضر و ما هو مستقبلها.

من المهم أن نحدد عما نتحدث عنه في هذا المقال عندما نتحدث عن منظمات رعاية الطفولة و الشباب. طيف المنظمات الغير حكومية في سلوفاكيا (و في كل مجتمع مدني) عريض جداً و العديد منها تعمل مع الشباب. تشكلت في التسعينيات من خلاله مجموعة متجانسة إلى حد ما من المنظمات الراعية للطفولة و الشباب، و التي يُمثل بالنسبة لها العمل الدائم مع الشباب الهدف الأساسي و المهمة الأساسية، و تختلف عن بعضها البعض فقط من جهة المواضيع التي تتخصص فيها (على سبيل المثال التطور الروحي، التعليم البيئي، دعم العمل التطوعي، الخ).

1-5- من أين أتت منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب بعد عام 1989؟

كي نفهم نشوء و تطور منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب في التسعينيات، فمن المهم أن نقوم برحلة قصيرة إلى الفترة ما قبل تفكك المعسكر الإشتراكي السابق. في نفس الوقت و مع التقسيم الإجتماعي الجديد بعد الثورة في عام 1989 بدأ يتشكل المجتمع المدني في سلوفاكيا. قطاع منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب الغير حكومية الذي بدأ بالعمل بشكل نشط مباشرة في التسعينيات استعان بعدة "مصادر" أساسية.

قامت بعض منظمات المجتمع المدني بتجديد عملها، و التي كانت موجودة قبل عام 1948 (أو بالأحرى قبل 1939، أي قبل الدكتاتورية الفاشية للدولة السلوفاكية) و لم يكن بإمكانها العمل بشكل رسمي في تشيكوسلوفاكيا الإستبدادية. نذكر على الأخص إعادة عمل الكشافة السلوفاكية، منظمة ايمكا أو شباب الساليزيان، و التي كانت لها في سلوفاكيا عراقة كبيرة في فترة ما بين الحربين. تعتبر منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب هذه من أكثر المنظمات فعالية و من أكبرها حتى وقتنا الحاضر.

⁶ حسب تعداد السكان في عام 2011، فعدد سكان سلوفاكيا يبلغ 5 400 000 نسمة.



التيار الآخر كانت تمثله المنظمات الغير حكومية المسيحية، و التي كانت تنشأ على أساس حركات كان لها وجود من قبل و كانت تمارس نشاطها في فترة ما قبل عام 1989 على شكل غير قانوني، كجزء من "الطوائف الدينية السرية". من هذه القاعدة نشأت العديد من المنظمات التي تعمل إلى اليوم، أكبرها في الوقت الحاضر منظمة رعاية الطفولة اي ار كي او - تجمع مؤسسات الأطفال المسيحية، و التي تضم أكثر من 9000 عضو.

قام النظام الشيوعي بعد عام 1948 بتشكيل منظمة شبابية واحدة - منظمات طلائع إتحاد الشباب الاشتراكي (بيونير)، التي كانت حتى الثمانينيات المنظمة الشبابية الوحيدة الرسمية (عدا فترة قصيرة تم فيها تخفيف القيود ما بين الأعوام 1967 – 1970، حيث جددت الكشافة نشاطها). مع بداية الثمانينيات بدأت بالظهور مبادرات مجتمعية جديدة، و التي قام النظام "المنهك" إلى حد كبير في ذلك الوقت بتحملها. فيما يتعلق بالعمل مع الشباب فقد كانت هناك مبادرات نذكر منها على سبيل المثال ما كان يسمى بشجرة الحياة و التي كانت تهتم بحماية البيئة، أو الضحكة كهدية و التي كانت تعمل مع الأطفال و مأوي الأيتام، و التي تكونت منها بعد عام 1989 منظمات غير حكومية.

بعد عام 1989 كان قطاع الشباب جاهزاً نسبياً للوضع الجديد. قامت العديد من المنظمات بالتسجيل كجمعيات أهلية، أو بالأحرى كجمعيات غير ربحية مباشرة عندما سحنت لها الفرصة. على الرغم من ذلك بقيت بين الشباب (و إلى حد ما هي باقية إلى الآن) تحفظات على التجمع في منظمات كهذه. هذا الأمر كان سببه التجربة السيئة للفترة ما قبل عام 1989، عندما كانت العضوية في منظمات الشباب (إتحاد الشباب الإشتراكي و المنظمات التابعة له) واجبة، أو بالأحرى رفض العضوية كان يمكن أن يعرّض الشباب للإضطهاد (على سبيل المثال مشاكل في القبول في الجامعة).

2-5- كيف حال القطاع في الوقت الحاضر؟

بدأ في التسعينيات في قطاع منظمات رعاية الطفولة و منظمات الشباب الغير حكومية تكوّن العديد من "التيارات" البارزة، و التي استمرت حتى الآن.

نظراً للطابع التقليدي المسيحي للمجتمع السلوفاكي، و من منظور المنظمات الأهلية على مستوى سلوفاكيا ككل، فقد اكتسبت مكانة بارزة تلك المنظمات التي هدفها و فلسفتها تتجه نحو التجديد الروحي و تطور الأطفال و الشباب. على الأخص المنظمات المسيحية و المنظمات المذكورة اي ار كي او و دومكا - المنظمة الأهلية لشباب الساليزيان، زد كي اس ام (منظمة التجمعات المسيحية للشباب)، سيم (منظمة الشباب الإنجيلي)، و زد ام ام (منظمة الشباب المارياني) و غيرها من "التجمعات" الممارسة لنشاطها على المستوى المحلي. العنصر المسيحي يبقى و بشكل بارز جزءاً من منظمات كالكشفة السلوفاكية و ايمكا. تضم هذه المنظمات في سلوفاكيا أكثر من 40 000 طفل و شاب.

خلال التسعينيات بدأت بالتشكل أيضاً المنظمات الأهلية لطلبة الجامعات (على سبيل المثال فروع منظمة ايلسا أو ايسيك). على النقيض من البلاد المجاورة كبولونيا و المجر و سلوفينيا، حيث تمثل منظمات طلبة الجامعات واحداً من العناصر المميزة لقطاع المنظمات الشبابية، في سلوفاكيا تضم عدداً صغيراً من طلبة الجامعات - في سلوفاكيا نتحدث عن العشرات، كحد أقصى المئات من الأعضاء (على سبيل المثال أكبر منظمة من هذا النوع في سلوفاكيا ايسيك لديها 300 عضو). تركز على طلبة الجامعات أيضاً المنظمات الشبابية التابعة للأحزاب السياسية. كل الأحزاب السياسية القوية لديها في الوقت الحاضر فرعا "الشبابي" - سواء كمنظمات مستقلة (على سبيل المثال أقدم منظمة من هذا النوع في سلوفاكيا هي الشباب المجتمعي - الديمقراطي، و التي تركز على الناخبين اليمينيين، أو الشباب الإجتماعي الديمقراطي التابع للحزب الحاكم الحالي سيمير - الديمقراطية الإجتماعية) أو كتجمعات أحزاب سياسية. إلا أنه حتى هذه المنظمات تضم عدداً قليلاً من الأعضاء.

مجموعة كبيرة من المنظمات لا يمكننا تصنيفها في أي مكان - لا تختلف عن بعضها كثيراً في نظام عملها مع الأطفال و الشباب، إلا أن كل واحدة منها تركز على منطقة أو موضوع معين. المنظمات الكبيرة (في سلوفاكيا يمكننا أن نقول هذا عن كل منظمة لديها أكثر من ألف عضو) تركز بدرجة كبيرة على سبيل المثال على مواضيع مثل البيئة و التعليم البيئي، العمل التطوعي، حقوق الأطفال، أو أنها تتجه للعمل مع مجموعة معينة من الأطفال و الشباب - على سبيل المثال المعاقين.

الأمر الذي يجمع كل المنظمات هو نظام العمل مع الشباب. هذا النظام مؤسس على أساس العمل الطويل الأمد و المنهجي و التعليم الغير نظامي. أساس التعليم الغير نظامي في المنظمات هو علاقة الصداقة و علاقة التساند ما بين المتطوع / الشخص المهتم بالأطفال و الشباب و الأطفال و الشباب، و العلاقة فيما بين الأطفال و الشباب فيما بينهم. يحاول التعليم الغير نظامي ربط معلومات و مهارات الأطفال و الشباب بمواقف حقيقية و تجارب من الحياة الواقعية. تُستعمل في ذلك وسائل و خطوات عديدة مثل اللعب، المحاكاة، حل المشاكل، ألعاب يلعب الطفل من خلالها دوراً ما، المناقشات، قول التعليقات و غيرها. العنصر المهم في التعليم الغير نظامي للأطفال و الشباب هو طريقة نقل التجربة إلى مستوى الوعي و من ثم تطبيق المعلومات و المعرفة و المهارات المكتسبة في الحياة العملية.

ما زلنا نتكلم عن منظمات رعاية الطفولة و رعاية الشباب العاملة في سلوفاكيا ككل. منظمات على هذه الشاكلة بدأت بالظهور خاصة في التسعينيات. في الوقت الحالي، أو بالأحرى في السنوات الأخيرة نشاهد

إتجاهاً آخر - عدد الأعضاء في هذه المنظمات يتناقص بشكل تدريجي (و إن لم يكن بشكل راديكالي) و لا تنشأ منظمات جديدة من هذا النوع. الشباب لديهم الأفضلية للعمل على المستوى المحلي و هناك يقومون بتحقيق أفكارهم. وجود الشبكات الإجتماعية و جماهيريتها لدى الشباب يمثل أداة مثالية للتفعيل و نشوء مبادرات مختلفة غير منظمة. بعضها مع مرور الوقت "ينقل" لشكل منظم أكثر (على سبيل المثال نشوء منظمة أهلية) و لكنها في الكثير من الأحيان تبقى على مستوى النشاطات المجتمعية العَرَضية.

3-5- المنظمة الجامعة

الهوية المشتركة لمنظمات رعاية الطفولة و الشباب قد ظهرت بشكل مبكر على شكل الحاجة لنشوء منظمة جامعة تقوم بالنيابة عنها و تمثيلها. فعلياً و مباشرة في عام 1990 تشكل مجلس شباب سلوفاكيا (ار ام اس) و الذي يعتبر حتى الوقت الحاضر أهم رابطة للمنظمات الغير حكومية لرعاية الطفولة و الشباب في سلوفاكيا - يضم أكثر من 30 منظمة و أكثر من 55 000 عضو.

متى ظهرت الحاجة لوجود منظمة جامعة ؟ يمكن القول ببساطة أن المنظمات حددت منذ البداية حاجتين ضروريتين - بناء بنية تقوم بالدفاع عن مصالحها و تمثيلها على المستوى الدولي.

في السنوات الأولى من وجودها حددت الـ ار ام اس هدفين - الدفاع عن مصالح منظمات رعاية الطفولة و الشباب و تمثيلها أمام الدوائر الحكومية و البرلمان و على النطاق الدولي.

تجاه الدوائر الحكومية قامت الـ ار ام اس في البداية خاصة بوظيفة "المفاوض / الوسيط" خلال تحديد الدعم الحكومي لنشاطات وقت الفراغ للأطفال و الشباب. كانت نشطة لدى تحديد قواعد المِنح و مراقبة شفافية تقسيم الموارد المالية. بالتدريج توَّجَّهت الأنظار إلى تكوين السياسة العامة و القوانين، والتي كان لها أثر في عمل المنظمات. نقطة تحول كانت في هذا المجال في عام 1995 عندما قررت الجمعية العامة للـ ار ام اس تشكيل سكرتارية محترفة - تم بذلك تشكيل قدرة مهنية مكَّنت مجلس شباب سلوفاكيا لأن يكون و لو جزئياً شريكاً متوازناً لدوائر الحكومة و التقدم بالملاحظات المهمة للسياسات المتبعة و للقوانين.

هذه العملية سارت بدأ بيد مع محاولة الدولة صياغة سياسة مستقلة تجاه الشباب (يوث بوليسي). في التسعينيات ركَّزت خاصة على الاهتمام بقضية قضاء أوقات الفراغ للأطفال و الشباب تحت رعاية وزارة التعليم في جمهورية سلوفاكيا. بالتدريج و تحت تأثير عملية انضمام سلوفاكيا إلى الإتحاد الأوروبي، بدأت مسألة الأطفال و الشباب تُؤخذ على أنها سياسة مستقلة و من المفترض أن يتم تنفيذها كأولوية أفقية مع مشاركة العديد من الوزارات و الجهات الفاعلة (ستايك هولديرس) في هذا المجال. تعتبر الـ ار ام اس في السنوات العشر الأخيرة كواحد من اللاعبين المهمين في تكوين السياسة الخاصة بالشباب، حيث تلعب دوراً مهماً في النقاشات الخاصة بالنظم المهمة المتبعة في هذا المجال (على سبيل المثال لدى تكوين القانون حول دعم العمل مع الشباب، أو في تحضير خطط عمل السياسة الخاصة بالشباب).

بالطبع نظرة كهذه حول مشاركة الـ ار ام اس في صياغة سياسة الدولة نظرة مبسطة و تتسم بالمثالية. في كثير من الأحيان و إن كانت تتم مشاورات مختلفة فهي تتم على المستوى الرسمي، و ملاحظات الـ ار ام اس في الا تُؤخذُ بعين الإعتبار. يمكن القول بشكل عام بأن فرض هذه الملاحظات متعلق بعدة عوامل - الطاقات المهنية للمنظمة و قدرتها على الجدل (و الأذفوكاسي)، أهميتها لمنظمات رعاية الطفولة و الشباب، القدرة على "القتال" من أجلها و أخذ القطاع الغير حكومي على محمل الجد من قبل السلطات الحاكمة.

في آخر عشر سنوات من وجودها قامت الـ ا ر ام اس بوظيفة مهمة كممثل لقطاع الشباب الغير حكومي في الخارج. مع بداية التسعينيات قامت بعمل تعاون مكثف مع المنظمات الخارجية مثل سينسك (مجلس المجالس الأوربية المحلية للشباب) و فيما بعد أصبحت عضواً مؤسساً للمنتدى الشبابي الأوربي. إلا أن هذه الوظيفة بدأت تفقد أهميتها بالتدرج. مع مرور الوقت انضمت أغلب المنظمات إلى البنى الدولية الخاصة بها و بواسطة المشاريع الدولية قامت بعمل شراكات مع المنظمات ذات التوجه المشابه في الخارج.

4-5- مجلس شباب سلوفاكيا اليوم

تختلف الـ ا ر ام اس اليوم عما كانت عليه في وقت نشوئها. أهدافها الأساسية لم تتغير – تعمل باستمرار كممثل عن منظمات رعاية الطفولة و الشباب، و لكن إلى حد كبير توسعت دائرة نشاطاتها التي تقوم بها. ما زالت تعمل كرابطة مهمتها الأساسية تمثيل أعضائها أمام الدوائر الحكومية – إلا أن هذه الحاجة في الوقت الحالي ليست مهمة كما كانت عليه في التسعينيات، لأن الوسط الذي تعمل فيه المنظمات مستقر إلى حد كبير، و ذلك حتى من ناحية القوانين و من ناحية الدعم المادي لمنظمات رعاية الطفولة و الشباب من جهة الدولة. تتركز النشاطات لذلك لرفع درجة احتراف عمل المنظمات (على سبيل المثال عمل التدريبات و ورشات العمل المختلفة) و على عرض نشاطات المنظمات للجماهير. تقوم الـ ا ر ام اس في السنوات الأخيرة بعمل مجموعة مشاريع تعرض الحاجة إلى التعليم الغير نظامي و ضرورته، العمل التطوعي أو المشاركة العملية للشباب.

5-5- قطاع منظمات رعاية الطفولة و الشباب و مستقبه

كما دكرت سابقاً تغير المجتمع في آخر عشر سنوات تغيراً جذرياً. خاصة الأطفال و الشباب يعيشون حياة ديناميكية (عملية و افتراضية) مع حجم كبير من العروض و الإمكانيات حول كيفية قضاء أوقات الفراغ. تجذب منظمات رعاية الطفولة و الشباب حسب الأبحاث الحالية حوالي 10 % من الأطفال و الشباب. هل هذا الرقم كبير أو صغير؟ لا أدري. الشيء الذي تقوم به هذه المنظمات أعتبره مهماً للغاية. تبقى الحقيقة في أنها لم تكن جميعها قادرة أو راغبة في الإنتباه لتغير الواقع، بمعنى أنها إذا أحبت أن تلفت أنظار الأطفال و الشباب فعليها أن تقدم لهم مواضيع حديثة و أن تكون خلاقة في الطريقة التي تقوم فيها بعرض عروضها. أنا مقتنع بأن أغلبها قد استطاع فعل ذلك، إلا أنني مع ذلك أظن أنه يتوجب عليها أن تقوم من الأساس بتقييم طريقة عملها و عاداتها المتبعة. الإتجاه الحالي حتى في النشاط المدني يدعو لمزيد من العفوية و الحرية التي تقدمها للشباب المبادرات الغير رسمية المنظمة غالباً عبر شبكات التواصل الإجتماعي، و في بعض الأوقات يبدو الأمر (من هذا المنظور) على أن منظمات رعاية الطفولة و الشباب "الكلاسيكية" محكومة بالإندثار. من جهة أخرى تاريخ العديد منها يشير إلى أن فلسفتها صالحة لكل زمان - عندنا نعد من أقدم المنظمات الغير حكومية و على سبيل المثال حركة الكشفة العالمية تحنقل بمرور مئة عام. الحقيقة إذا سنكون، كما هي العادة دائماً، في مكان ما في المنتصف.

الباب السادس

6- عملية التحول تبدأ من الداخل - قضية حماية البيئة في سلوفاكيا

يوراي هيبش

التربية بغرض حماية البيئة و ذكريات عملية التحول

ذكرياتي التي سأذكرها عن عملية التحول في سلوفاكيا من الإستبداد إلى الديمقراطية ليست بالتأكيد الأكثر موضوعية، خاصة لأنها لا تلم بكافة المنعطفات المهمة. أحد الأسباب في ذلك أن عمري وقت حدوث الثورة المخملية كان لا يتجاوز الثلاثة عشرة سنة. السبب الآخر يكمن في أن احتواء كامل تطور حركة حماية البيئة من عام 1989 يحتاج لكتاب مستقل. لم تُشكّل منظمات حماية البيئة كلاً متكاملاً في يوم من الأيام، بل على العكس من ذلك هناك اختلافات فيما بينها في طريقة التعامل مع حل المشاكل و في القيم التي كانت تنطلق منها و التي ما زالت تنطلق منها. و هذا الوضع يعتبر وضعاً صحيحاً. ليس هناك شيء أسوأ من لو كنا كلنا متشابهين، أو اضطررنا لأن نكون متشابهين. هذا هو الإستبداد بعينه. السطور التالية عبارة عن ذكرياتي الخاصة التي ترتبط منذ صباي بشكل وثيق بحركة حماية البيئة و بالأخص بالتربية لحماية البيئة.

6-1- الثورة و سن الـ 13 سنة

في الوقت الذي كان النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا سابقاً ينهار، كنت أداوم في الصف الثامن. كنت أدرس اللغة الروسية بشكل إجباري، كنت أنتمي للطلّاع و خلال عطلة الاسبوع كنا و الذي نذهب للتسح في محيط قلعة ديفين الأثرية، حيث كنت أراقب من وراء الأسلاك الشائكة صيادي السمك على ضفاف الدانوب في الجهة النمساوية. لم أستطع أن أفهم لماذا يتوجب علينا أن نكون خلف سياج من الأسلاك الشائكة، بينما على الطرف الثاني ليس هناك أي سياج و الناس تصطاد الأسماك هناك بكل هدوء. كانوا يُلقوننا في المدرسة أن هذا الوضع من أجل الرأسماليين السيئين و الذين من الممكن أن يهاجمونا. عندما كنت أقف وراء السياج لم أكن أشعر بالخوف من هؤلاء الرأسماليين. إلا أن حرس حدودنا بكلابهم و أسلحتهم الرشاشة كانوا يُشعروننا بالرهيبة بالفعل.

أتذكر كيف توجب علينا في المدرسة أن نرحب برائدة الفضاء الروسية. كانت درجة الحرارة في الخارج تقارب 30 درجة، و رائدة الفضاء كانت تتحدث طويلاً و بحرارة. زميلتي أغمي عليها لأن لا أحد أعطانا ماءً و اضطررنا للوقوف في الشمس، إذ كانت الزيارة زيارة هامة. من المحتمل أن تكون رائدة الفضاء قد تحدثت عن أشياء ممتعة، إلا أنه لم يخطر ببال أحد من البالغين تأمين مكبرات للصوت. ثمانمائة طالب اضطروا للإستماع لأهات و شهيق و زفير زملائهم الذين كانوا يتعذبون في الحر بدلاً من الإستماع لتجارب رائدة الفضاء.

في نوفمبر 1989 بدأ كل شيء. آلاف الناس في الشوارع، الهتافات و المشاعر المتأججة. كنا و زملائي نذهب للساحة و نهتف مع الجمع. كان وضعاً شيقاً و إن كنت لم أكن أفهم كل الأحداث. بدأنا بالهتاف في

المدرسة لكي يستقيل المدير من منصبه لأنه شيوعي. عوضاً عن الدراسة كنا نتناقش بان دفاع مع رفيقتنا المُدرسة المسؤولة عما يحدث في بلدنا، و بعد انتهاء التدريس كنا نركض للساحة التي كانت الإحتجاجات تتم فيها. الشيوعية سقطت، مُدرسة التربية الوطنية استمرت في تدريسنا، إلا أنها بدأت بتدريسنا مفاهيم مثل الديمقراطية والتعددية و حرية الإختيار بدلاً من تدريس الدور القيادي للحزب الشيوعي في بلدنا. كان الوضع بالنسبة لنا مُحرجاً جداً، و حتى اليوم لا أدري هل كانت المدرسة مدركة حجم النفاق الذي أقدمت عليه. تم تنظيم أول انتخابات حرة و التحقّت بالمدرسة الثانوية. هكذا عشت سقوط الشيوعية.

2-6- التجارب الأولى

في سن الخامسة عشرة شاهدت في مهرجان الأفلام ايكوفيلم الفيلم الوثائقي رينبو واريوس، و الذي أثار اهتمامي بشكل كامل. لم أرى حتى ذلك الوقت أي شيء مشابه. خلال حقبة الشيوعية لم تكن أفلام كهذه مسموحة - لأنها كانت توحى بشكل أكبر من المطلوب أن للمواطنين الحق في الإعراب عن عدم موافقتهم، و ذلك حتى فيما يتعلق بقرار الدولة. حماة الحيتان الشجعان على القوارب المطاطية الذين يحمون هذه المخلوقات بأجسامهم ضد بنادق الصيد. مجموعة مكونة من سبعة شجعان تدخل على قارب صغير إلى منطقة ممنوعة تجري فيها تجارب نووية. حماة بيئة يقفزون من أبراج التبريد كي يرفعوا لافتة كتب عليها "لا للطاقة الذرية".

في اليوم التالي بدأت بالبحث عن فرع غرين بيس في سلوفاكيا. لم أجد أي بخارة مُلتحين، و لا قوارب مطاطية، لم أجد حتى أي لافتة تدل على أن هذا مقر منظمة مشهورة عالمياً. وجدت نفسي في شارع غودروفا في براتيسلافا أمام منزل صغير. توقعت أن تكون هناك كمية من الناس، إلا أنني لم أجد هناك أحداً "عدا" لوبا تروبينوفا، التي بدأت ببناء غرين بيس في سلوفاكيا، إضافة إلى تواجد العديد من الشبان في عمري. هذا الطاقم بشكله و تحت قيادة لوبا التي كانت تكبرنا عمراً أدى لفتح الفرع السلوفاكي. هنا تعلمت كيفية قيادة الحملات الإعلامية، كيف يتم التعامل مع وسائل الاعلام، قضيت عشرات الساعات واقفاً في أكشاك الدعاية، في تلوين اللافتات، كتابة الرسائل للنواب، الخ. كل أوقات الفراغ التي كانت لدي قضيتها في غرين بيس. أصدقائي كانوا هنا، هنا صرفت كل طاقتي. هنا تعلمت أيضاً ما يستطيعه الحماس. لقاء لوبا و الطاقم حولها كان بالنسبة لي مفترق طرق مهم. أنا مقتنع تماماً اليوم أنه خلال عملية التحول يلعب القبايدون الحقيقيون دوراً مهماً و لديهم القوة في أن "يُعدّوا" الآخرين. إلا أنه من المؤسي أن نشاهد المشهد الذي يُصبح فيه القبايدون أناس نهمين وراء السلطة و الشهرة. عند لوبا لم ألتقي بهذا الشيء، إلا أنني وجدته عند آخرين.

3-6- ميتشيار، الضربات بالمظلات و وسائل الإعلام

الفرحة من سقوط النظام الشيوعي لم تُطل في بلدنا كثيراً. اصطدم الناس بالواقع، و البعض منهم لم يعد يعجبهم أن الدولة ذات السلطة المطلقة و الحزب الواحد (الجهتين اللتين كانتا هما ذاتهما في الحقبة الشيوعية) لم تعد تهتم بكل شيء. الحرية عبارة عن شيء ثمين، إلا أن العديد من الناس بدأ يحنّ للضمانات التي كان يؤمنها الإستبداد - الوظيفة الدائمة، أسعار السلع، العدو الواضح المعالم و المتمثل في كل الدول التي تقع على الغرب منا. "محكوم علي بالحرية" كما قال الفيلسوف الفرنسي جي بي سارتر. هكذا حُكم

كان ينظر العديد من الناس أكبر من أن يتحملوه، و في مثل هذه الحالات يُحبّ الناسُ اللجوءَ للشخصية القيادية. بعد سقوط الإستبداد لم يمرض وقت طويل حتى وصل لسدة الحكم فلاديمير ميتشيار، و الذي كان يُجسّد كل شيء يرفض مبادئ الديمقراطية و المجتمع المدني. هذا الوضع أثر أيضاً على حركة حُماة البيئة بشكل كامل. إذ عاد الإستبداد إلينا من بابه الخلفي كما كان في السابق، و إن كان بشكل أخف من السابق. بعد استلام ميتشيار للحكم لم نعد نستطيع القول عن بلدنا بأنه بلد حر و ديمقراطي. المأساة كانت تكمن في أن الناس انتخبوا هذا الإنسان بشكل حر. في سن الثالثة عشرة لم أكن أستطيع أن أفهم كيف سمح الناس الراشدون أن يبقى ننظر إلى البلد الآخر من خلال سور سائك، لا يمكننا السفر و الاستماع للموسيقا دون أن تقوم الدولة بالموافقة على هذا الشيء. عدة سنوات بعدها لم أستطع أن أفهم، كيف يمكن لهؤلاء الراشدين أنفسهم أن ينتخبوا لقيادة البلد رجلاً يمثّل إستمرار الشيء الذي كان هنا قبل الثورة. في سن السادسة و الثلاثين بدأت أفهم أن تعلم الحرية عبارة عن عملية طويلة و تحتاج للشجاعة و للصبر و لإيمان الإنسان بنفسه بالمعنى الجيد لهذه الكلمة. يعني تعليم الأطفال منذ الصغر التفكير النقدي، تحمل المسؤولية عن الكلمات التي يقولونها و عن الأفعال التي يفعلونها - تعليمهم الثقة الصحيحة بالنفس و إعطاؤهم الفرصة للتشكيك في سلطان القوة. هذا الطريق ليس سهلاً، و لكن إذا كنا نريد أن ينمو مجتمع سليم و حر، ليس أمامنا سوى هذا الخيار. فيما بعد كرست للتربية و التعليم قسماً كبيراً من حياتي. أو من بأن هذا الطريق أحد الطرق الرئيسية لبناء مجتمع حر، و إن كان هذا الطريق ليس بالسهل على الإطلاق و ليس له علاقة بالثورات حيث نشاهد التغييرات تتم بشكل سريع.

في سن الثالثة عشرة لم أشعر بشكل مباشر ما هي سلطة الحكم المستبد. مُنحتُ هذا "الإمياز" في وقت لاحق، بعد بضعة سنين من إنتهاء الثورة. كان ذلك في أول فعاليةٍ لغرين بيس عندما ذهبتنا لنعلق اللافتات على برج التبريد لمحطة توليد الطاقة الذرية. العنف الذي قُوِّلتُ به أدهشني. خراطيم المياه، الخنق، الكلمات البذيئة، و أخيراً الحبس في قبو، حيث تركونا جالسين في ثياب مبللة لعدة ساعات. علمت فيما بعد بأن أفراد الشرطة قد كسروا ظهر أحد النشطاء من النمسا عندما قفزوا عليه. النشطاء المخضرمون من غرين بيس من الغرب كانوا مندهشين - لم يتوقعوا رد فعل عنيف بهذا الشكل. في سن الثامنة عشرة كان مقدار اندفاعي أكبر من مقدار تعقلي و بدون تردد شاركت في فعاليات أخرى. العصيان تجاه دولة تسير من جديد نحو الإستبداد لم يكن سهلاً. عندما اقتادتني الشرطة خلال فعالية أخرى مع صحفي إلى غابة قريبة و لوحوا أمامنا بالرشاشات، فارقتني الجُراة لحظتها، و بدأت أفهم كيف يمكن للدولة الإستبدادية أن تكون قوية و خطيرة.

لب المشكلة كان في مكان آخر - لم تقف العامة في صفنا. إذا لم نأخذ بعين الإعتبار بعض الحالات الإستثنائية، كان الأمر بالنسبة لهم سيان أن حرية الكلمة تُنتهك و أن الدولة تقوم بممارسة الإعتداء .. كان الناس مهتمون بالدرجة الأولى بسعر الخبز و ليس إن كان هناك أحد ما تم الحُكم عليه بشكل ظالم. لم نتعلم الحرية بعد. تركت الشيوعية على الناس ندوباً عميقة سوف يتعالجون منها طويلاً.

في هذا الوقت بدأت بالإنخراط بشكل أكبر في مجال حقوق الإنسان و تركت غرين بيس. غطرتسة القوة في بلدنا كانت بالنسبة لي تحدياً ولم أكن أريد في أي حال من الأحوال أن أنصهر مع الحشود و أن أترك غبري يتحكم بي. قمت و زملائي بتأسيس جمعية مجتمع مدني تحت اسم الإختيار الحر و بدأت أحارب ما كان ميتشيار يجسده. اكتسبت في غرين بيس تجارب ثمينة لم أكن بدونها لأستطيع فعل العديد من الأشياء. في عملية التحول لا يقدر بثمن عندما نستطيع أن نستمد معلوماتنا من تجارب الآخرين الذين مروا بتجربة مماثلة من قبل. و حتى في هذه الحالة من المهم الحفاظ على التفكير النقدي و الحفاظ على المقدرة في التشكيك.

خلال فترة استمرار نشاط الخَيار الحر، جربت ما معنى الجلوس في سجن الشرطة، ما يمكن أن تقوم به الجماهير المتعصبة المخلصة للقائد، عندما تكافنكم على أرائكم المعارضة بضربات المظلات و العصي.. و ما تستطيع وسائل الإعلام القيام به. تعلمت في غرين بيس أن الفعالية المُعدة بشكل جيد و المشتملة على عناصر مرئية بارزة، يمكنها أن تجلب اهتمام وسائل الإعلام. الإثارة، الشرطة، الاعتقالات، كل هذا كان بمثابة ضمان أننا سوف نظهر في وسائل الإعلام و أن بإمكاننا أن نُعرب عن آرائنا للعامّة. خيبة أملي الكبيرة أتت بعد عدة أعوام، عندما أدركت أن العديد من وسائل الإعلام تعتبرنا ممثلين و ليس نشطاء مدنيين. في واحدة من أواخر الفعاليات التي قمت بها، اتصل بي صحفي سلوفاكي مشهور و سألني هل ستكون الشرطة حاضرة في الفعالية التالية، و هل ستكون هناك اعتقالات. أجبت أنني أتمنى أن لا يحدث شيء من هذا. عندها أتت الإجابة القاسمة - لا أعرف إن كنا سنأتي.

وسائل الإعلام تمتلك قدرة كبيرة. خلال عملية تحول سلوفاكيا ساعد العديد من الصحفيين في الكشف عن الظلم و وصفه. إلا أن لوسائل الإعلام وجهها الآخر - إذ بإمكانها التلاعب، البحث عن المواضيع الشيقة و المثيرة.

بعد كل هذه التجارب قمت في سن الثانية و العشرين بالإنعزال. تعبت من الكفاح المستمر. بدأت بالتأمل و الاستغراق، و لعدة سنوات اعتزلت النشاط المدني.

حتى أنني توقفت عن قراءة الصحف، الأمر الذي كان حتى ذلك الوقت عاداتي اليومية. اليوم أعني أن التغيير الحقيقي و التبدل يأتي من الداخل. ليس هناك أي ثورة تجعل البلد بدأً حراً إذا لم نمرّ بتغيير مشابه على المستوى الفردي. في سلوفاكيا سقطت الشيوعية، إلا أن وعي الناس بقي كما كان. فهمت لماذا قام نفس الأشخاص البالغين الذين أطاحوا بالحكم الإستبدادي بانتخاب شخص لديه تفكير استبدادي. دفات المسرح تغيرت، إلا أن الأنفوس بقيت هي نفسها. تحول البلاد يعني قبل كل شيء تغيير الوعي و تفكير الناس. لا يكفي فقط إحلال نظام سياسي مكان آخر. أنا على قناعة اليوم أن أي تحول يبدأ في وعي الإنسان، و وضع البلد يعكس مستوى وعي غالبية سكانها. لهذا السبب بدأت تشدني مهنة التعليم، و على اعتبار أنني عملت طويلاً في حركة حماية البيئة، بدأت بالعمل كمدرس للتربية الخاصة بحماية البيئة.

4-6- التفاؤل و الحلم

التربية البيئية لم تكن تُدرّس في المدارس قبل الثورة، و إن كانت منظمات حماية البيئة موجودة من قبل. أذكر على سبيل المثال: "شجرة الحياة"، أو "حركة برونوتساوروس" في جمهورية التشيك المجاورة و التي كانت تدفع هذه المواضيع بين الأطفال و الشباب من خلال الإمكانات التي كانت تسمح بها الدولة المستبدة. التربية البيئية الحقيقية تكشف في أوقات كثيرة ما تحاول الدولة التغطية عليه - تلوث البيئة و قطع الأشجار و الإتجار بها، و التي تكون مريحة للذين يملكون السلطة. ليست هناك أي دولة استبدادية تُمكن مواطنيها من هذا الشيء.

في السطور التالية أحب أن أعرّض ذكرياتي عن عملية التربية البيئية التي مرّت بها سلوفاكيا منذ سقوط الشيوعية، و بعض اللحظات المهمة بالنسبة لي كمدرس للتربية البيئية في مدرسة حكومية و حتى تأسيس منظمة غير حكومية تُعنى بهذه المسألة.

في الوقت الذي كنت فيه لا أزال مُعزلاً لتلقيت عرضاً بتدريس التربية البيئية في مدرسة متوسطة حكومية.

من خلال الأعوام التي قضيتها في منظمات حماية البيئة، أصبحت لدي لمحة واسعة حول المشاكل البيئية. هذا الشيء نابع أيضاً من كوني أقرأ كل شيء متاح أمسكه بيدي - من تأثير الطاقة الذرية على البيئة مروراً ببناء الطرق السريعة و حتى العمليات الكيميائية المؤثرة على طبقة الأوزون. بمخزون المعلومات هذا ووقت للمرة الأولى أمام صفي. على اعتبار أنني كنت من ناحية السن أصغر المدرسين سناً و تجاربي المستمدة من حركة حماية البيئة كانت كثيرة، فقد استطعت جذب انتباه طلابي. كنت أستمتع كثيراً، حيث كنت أخترع النشاطات و التمارين العديدة و أقوم بعمل التجارب، الخ. عندما كانت تأتي عطلة نهاية الأسبوع كنت أنتظر بفرغ الصبر متى تنتهي كي أستطيع التدريس من جديد. على اعتبار أنهم لم يستطيعوا منحي في المدرسة عدداً كافياً من ساعات التدريس لأقوم بالتدريس بدوام كامل، فقد قمت بشغل وظيفة عامل التدفئة في نفس المدرسة. سَمَّهْتُ وظيفتي كانت مُدرّس - عامل تدفئة، كمزيج يدعو للتفائل الكبير.

في ذلك الوقت كانت الكتب المتاحة و المتعلقة بموضوع التربية البيئية قليلة، ناهيك عن عدم وجود أي مواد مساعدة. إلا أنني أعتبر الحماس الذي نقوم بعمل الأشياء به كنقطة تحول. لو كنا نعمل في أي مجال كان، فإن النتائج سوف تأتي متناسبة مع الحجم و الطاقة الذين نضعهما في هذا العمل. حتى اليوم أسمع في الكثير من الأحيان أننا لم نؤفّق في هذا أو ذلك بسبب عدم وجود المال. عامل المال لا يمكن التغاضي عنه، إلا أنه ليس العامل المحرك الأساسي في التغييرات التي نريد الوصول لها. الرغبة و الحماس لعمل و تغيير شيء ما لها قوة أكبر من المال.

في بداية طريقي التدريسي كنت أرغب كثيراً في رؤية الكيفية التي يقومون بها بتدريس التربية البيئية في أماكن أخرى. لم نعد نُشكّل مع جمهورية التشيك المجاورة دولة واحدة، و التربية البيئية هناك أخذت منحي آخر من ناحية السرعة و التوجّه. كنت أريد أن أرى كيف يتم التدريس في هذه البلاد، إلا أنني لم أكن أستطيع دفع نفقات رحلة دراسية من راتب المدرس - عامل التدفئة. وجدت نفسي في حالة يسميها عالم النفس سي جي يونغ التزامن - تشكّل الصدفة العشوائية. فجأة عُرضت علي منحة دراسية صغيرة من إحدى الأوقاف كي أستطيع السفر إلى التشيك و جمع الخبرات. على اعتبار أن المنحة كانت بالفعل صغيرة، حاولت التوفير حيث استطعت - تنقلت عن طريق إيقاف السيارات و السفر مع سائقها، و نمت في أكياس النوم. أنا ممتن إلى يومنا هذا أنني اكتسبت خبرات عديدة و التقيت بقيادة التربية البيئية في التشيك و الذين أنا على صلة بهم حتى اليوم. في البداية كانت هناك رغبة كبيرة، أعقبها المال فيما بعد.

5-6- لنكن منفتحين و ناقدين

كانت الفرصة في سلوفاكيا، كبلد مر بمرحلة التبدل، موجودة في فترة ما بعد الثورة لنيل منَح لإكتساب خبرات من دول أخرى. من خلال برامج عديدة حَصَلْتُ على إمكانية الذهاب للإصطلاح على طريقة تدريس التربية البيئية في بلجيكا، الدنمرك، النمسا، أو في التشيك و المجر المجاورتين. على اعتبار أنه لم يكن يتواجد شيء كهذا في سلوفاكيا، كنت مأخوذاً في البداية بكل ما يجري في مجال التربية البيئية في أماكن أخرى. مراكز حماية البيئة مجهزة بشكل متقن، كمية من المنشورات و البرامج التعليمية و المواد المساعدة. كل هذا كنت أتلقاه و تمنيت لو أن لدي شيء مماثل في سلوفاكيا. إلا أنني اليوم أتخذ موقفاً ناقداً تجاه بعض هذه الأشياء. مراكز حماية البيئة المجهزة تجهيزاً ممتازاً ليس بالضرورة أن تعني تربية جيدة. كمية المنشورات المنهجية لا تدل على عمق التربية البيئية التي يتم تنفيذها في البلد المعني، و عدد المدرسين المحترفين لا يعني بالضرورة أن الناس في البلد يعتبرون و بشكل جدي حماية البيئة كواحدة من القيم ذات الأولوية.

عندما يقوم بلد ما بالتحول، فهي فرصة جيدة لاكتساب تجارب ثمينة من دول أخرى وأن نكون منفتحين للإلهامات القادمة. من جهة أخرى أعتبر التشكيك في فعالية الخطوات المختارة شيئاً سليماً. عندما يكون البلد في مرحلة التحول، فهذا لا يعني أنه ليس فيه أناس لديهم القدرات و إمكانية الإبداع. خلال بعض رحلاتي إلى الخارج شعرت أنني أتلقى معلومات لا يمكن استعمالها في بلدي و أنها غير مجدية حتى في الأماكن التي يتحدثون فيها عنها. أنا سعيد أننا خطونا في منظمتنا بخطواتنا الخاصة - إستفدنا من العديد من التجارب من الخارج، إلا أننا لم نتبع بشكل أعمى كل ما شاهدناه. نقدم اليوم في مركزنا البيئي كجزء من التربية البيئية دورات حول كيفية معرفة الأعشاب الطبيعية، ورشات عمل عن الرقص و كورسات نهاية الأسبوع حول التطور الممكن. نتعاون مع خبراء في مجال المناخ و مع راهب بوذي و رجل دين مسيحي. المضي في طريقنا الخاص و أن نكون منفتحين للطرق الأخرى هو الطريق الذي سلكته في مجال التربية البيئية، و إلى اليوم أنا مقتنع أنه الطريق الصحيح. أنا مقتنع بأن التربية البيئية تبدأ من خلال التغيير العميق من الداخل. هذا الشيء كنت نادراً ما أراه في رحلاتي الدراسية.

6-6- المَنَح و الإعانات و التمويل الذاتي

لعبت المعونات الخارجية على شكل منح للقطاع الثالث دوراً بارزاً في عملية التحول في سلوفاكيا. هذا الشيء تعلق بالطبع بالتربية البيئية أيضاً. في هذا المجال تبدو المقارنة ما بين التطور في سلوفاكيا و التشكيك مثيرة للإهتمام إلى حد كبير، حيث انتحت التربية البيئية منحنى آخر بعد الثورة.

إذا ما قسنا وضعية التربية بالأرقام، فلديهم في جمهورية التشيك المجاورة أكثر من مئة مركز من المراكز البيئية التي تؤمّن السكن، و المراكز المتواجدة في المدن، و المراكز المخصصة للتدريب. في سلوفاكيا لدينا مركز واحد يؤمّن السكن و مركز ميداني واحد! الرابطة التي تجمع المنظمات البيئية - المرئية في التشيك لديها 34 عضواً دائماً، في سلوفاكيا نحن أربعة. عدد المدربين المحترفين في مجال التربية البيئية لا يستحق المقارنة. كيف يمكن أن يكون الفارق كبيراً إلى هذه الدرجة بين دولتين كانتا تشكلان و لعدة سنوات بعد الثورة دولة واحدة؟ هناك عدة إجابات على هذا السؤال.

كما ذكرت سابقاً، ترتبط عمليات التحول في بلد ما ارتباطاً وثيقاً بتحول وعي الناس. كانت جمهورية التشيك معدة للتغييرات التي حدثت بعد الثورة إعداداً أفضل. إذ لم يكن الأمر مجرد أمر عرضي أن الثورة بدأت في هذا القسم من الدولة المُشتركة. كان المواطنون إيجابيون بشكل أكبر و مستعدون لتحمل المسؤولية عن المجال الحر الذي بدأ يتكون. ليس بوسع هذه الكلمات أن تصف الإختلافات الثقافية - السياسية ما بين سلوفاكيا و التشيك. إلا أن الحقيقة تبقى أنه في التشيك بدأ تطور المجتمع المدني و الذي تُشكّل منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ منه. في سلوفاكيا اضطررنا بعد الثورة و مجيء "الميتشياريزموس" لأن نحارب من جديد للحصول على حقوق الإنسان الأساسية. ذكرتُ فيما مضى بعض ذكرياتي من تلك الفترة من ناحية النشاط المدني.

هنا بدأت واحدة من المفارقات الأساسية ما بين تطور التربية البيئية في سلوفاكيا و التشيك. في حين بدأ جيراننا في بناء شبكة واسعة من المراكز البيئية في كافة أنحاء البلاد، تدريب المدربين، إصدار المنشورات التربوية، و البدء بمشاريع من نوع جديد، كانت منظمات المجتمع المدني في سلوفاكيا تحارب

¹ نشاط المراكز البيئية يضم مجالاً واسعاً من النشاطات - من البرامج الخاصة التعليمية للطلبة، دورات تدريبية للمدرسين و حتى نشاطات مختلفة للعامّة. مركز التربية البيئية و الأخلاقية جيفيتسا يقدم في مركزه البيئي على سبيل المثال كورسات تأمل و استرخاء، نشاطات حرفية و دورات للشركات.

من أجل البقاء. حاولت الدولة وضع عراقيل لعمل النشطاء المدنيين قدر الإمكان. لاحقاً تبين أن العديد من المنح والإعانات التي ساعدت في تطور التعليم البيئي في التشيك لم يكن من الممكن الحصول عليها بالنسبة للقطاع الثالث السلوفاكي، وذلك بسبب الشروط التي وضعتها الدولة لذلك. إضافة لذلك فقد دعمت الدولة في جمهورية التشيك التربية البيئية إلى حد كبير، الأمر الذي لا يمكن قوله عن سلوفاكيا إلى اليوم.

بالرغم من كل ذلك، إلا أنني أستطيع الجزم أن الإمكانيات الكبيرة المتاحة للحصول على المعونات من صندوق الإتحاد الأوروبي و التّعود على تلقي الدعم من قبل الدولة طريق خطر. ليس هناك شك في أن برامج المنح المنظمة بشكل جيد و التي تتسم بالشفافية مع تحديد واضح لهدف الدعم، يمكن أن تساعد بشكل كبير في تطور التربية البيئية و المناطق المهمة الأخرى لبناء مجتمع مدني مفتوح. إلا أنه من الخطر التّعود على الدعم و اعتباره شيئاً مسلماً به. إذ سواء في سلوفاكيا أو في التشيك بدأ بالتدرج تقلص برامج المنح، و التي كانت ممولة بالدرجة الأولى من مانحين أمريكيين و أوروبيين. عملية التحول في سلوفاكيا و التشيك وصلت حسب وجهة نظر الدول المانحة إلى درجة بدأ معها الدعم ينتقل إلى دول أخرى.

في جمهورية التشيك المجاورة، كان بإمكان العديد من المنظمات الغير حكومية الإستمرار في طلب الدعم من برامج المعونات الأوروبية. في سلوفاكيا كان هذا الخيار مقيداً لدرجة كبيرة. في الوقت الذي أقوم فيه بكتابة هذه الكلمات، يقوم الزملاء التشيكيون بالعمل على حل مشكلة كبيرة، ألا و هي كيف يمكنهم البقاء و الإستمرارية، لأنه مع تبدل الحكومة لم تعد التربية البيئية مدعومة بالشكل الذي كانت عليه و بدأت برامج المنح بالتقلص بشكل كبير. يمكنني الجزم أن سياسة الدولة المبنية على الدعم المادي الكبير للمنظمات الغير حكومية ليس بالطريق الجيد. إذ يُصبح وجودنا متعلقاً بقرارات الدولة، رأي السياسيين و مزاجهم الحاضر. في نفس الوقت عند وجود عدد كبير من المنظمات التي تتلقى الدعم، ينتج لدينا عدد من المشاريع الإعتيادية، التي لا تحلب معها أي إلهام أو نتائج جديدة. سلكت سلوفاكيا و التشيك منحى مختلف في تطوير التربية البيئية. أعتقد أن المنحيين لم يكونا سليمين تماماً، و إن كان الزملاء في جمهورية التشيك قد بنوا أساساً ممتازاً. السؤال الذي بقي مفتوحاً هو: كيف سيكون موقفهم من أزمة جفاف الموارد المالية. أنا مقتنع بأنه حيث يوجد الحماس و الحلم و الهدف الواضح، فالشيء القابل للحياة سوف يفي و سوف ينمو.

6-7- البيروقراطيون

تشكيل السياسات و التصورات الجديدة جزء لا يتجزء من عملية تحول البلد. كانت لدي الفرصة أن أشارك في لقاءات في الوزارات، حيث كان يتم وضع مناهج التربية البيئية. بناءً على الدعم المُقدم من قبل المنحة الأمريكية، فقد قمت لمدة عامين بالعمل على موضوع شفافية و شراكة الدولة مع المنظمات البيئية - المُرتبة. كان هذا الأمر بالنسبة لي مدرسة كبيرة. بعد الأنشطة الديناميكية التي كنت قد تعودت عليها في غرين بيس، كان هذا كالفيلم البطيء.

لم أكن أحب القهوة من قبل. كانت مرّة و لم أكن أجد أي سبب لشربها. حتى خلال دراستي الجامعية لم أكن أشربها، لأنني كنت أحب دراسة الفلسفة، و لم يحدث أن نمت أثناء دراسة مؤلفات بلاتون أو نيتشه. إلا أنني لم أشعر بهذه السعادة عند التّقائي مع الموظفين، و مدراء الأقسام، و المدراء العاميين في الوزارات. كنت أنام خلال اجتماعات العمل التي لم تكن تنتهي، و من عجزهم على تحمل المسؤولية و عمل شيء يكون مفيداً بالفعل. أصبحت القهوة زميلتي التي كانت تبقيني على قيد الحياة. إن كان بالإمكان تسميتها حياة - لأن البيروقراطيين كان ينقصهم بالضبط الشيء الذي كنت أشعر على أنه لا يمكن تعويضه في

مجال التربية البيئية - القلب و الحماس ... لا أدري هل الشيوعية قتلت هذا الشيء عند أولئك الناس، أو أنه شيء آخر، إلا أن الحقيقة تبقى في أن محاولة فرض أشياء ذات معنى عبارة عن عمل هرقلي. بمساعدة زملائي استطعنا في النهاية الحصول على نظام منح شفاف و إمكانية الذهاب كمتطلي المنظمات الغير



حكومية مباشرة إلى المدارس، و عزل الموظف الغير كُفُو من وزارة التعليم. كلفنا هذا الشيء جهداً و كمية من الوقت لا يمكن وصفهما. لعدة سنوات بعدها لم أهتم لقضية التعاون مع الدولة، إلا أنني استمررت في شرب القهوة.

قبل عدة أسابيع ذهبت من جديد إلى جلسة عمل في وزارة التعليم و وزارة البيئة حول مناقشة مسار التربية البيئية. و الآن الفكرة: قابلت من جديد نفس الموظفين الذين لم يتزحزحو من مقاعدهم خلال العشرة سنوات الماضية. كنت جالساً قبالة سكرتير الدولة الذي كان يقول كلمات تشبه إلى حد كبير كلمات معلمتنا التي كانت تعلمنا مادة التربية الإجتماعية. بعد انتهاء اللقاء أقيت نظرة على السيرة الذاتية لهذا الإنسان الذي وُكِّلت إليه مهمة العناية بتربية الطلبة في بلدنا، و في نفس الوقت مهمة التربية البيئية. الشيء الذي وجدته مكتوباً هناك كان: عضو في الحزب الشيوعي و عميل سري في أمن الدولة في عهد الشيوعية.

أقدّر كثيراً أنني لم أكن مضطراً للعيش في نظام استبدادي. بالرغم من كل الأخطاء و العثرات فأنا سعيد بأن الإصلاحات قد تمت. إلا أننا يجب أن ننتظر بعد لنرى الخاتمة السعيدة. الكارثة في بلدي لا تكمن في أنه من الممكن أن يكون في هذه الوظيفة الرفيعة عميل سري داعم للنظام الإستبدادي، و لكن في أن الغالبية العظمى من أبناء بلدي لا يضايقه هذا الشيء. الإصلاحات يجب أن تتم أيضاً من الداخل. العمل مع الشباب يمكن أن يكون الطريق المناسب لذلك.

الباب السابع

7- عشرين سنة من الإصلاحات من منظور النوع¹ زورا بوتوروا

1-7- الرجال و النساء على عتبة التغييرات السياسية

قبل أكثر من عشرين سنة، في تلك الأيام الرائعة الباردة من نوفمبر، وقفت في ساحات المدن السلوفاكية الممتلئة العديد من النساء من جميع الأعمار. قادة الثورة المخملية في سلوفاكيا من المنظمة الأهلية الجماهير ضد العنف الذي كانوا يخاطبون هؤلاء النسوة من على المنابر المضاعة و كانوا يتفاوضون مع القيادة الشيوعية للبلاد بطريقة سلمية لتسليم السلطة، كانوا رجالاً في أغلب الحالات. لم ير أحد هذا الشيء غريباً. تماشياً مع الفناعة التقليدية التي استمرت على قيد الحياة على الرغم من المحاولات الإيدولوجية حول المرأة الجديدة - العاملة في المجتمع الشيوعي، اعتبر الناس كشيء عادي و طبيعي أن الرجال فعّالون في السياسة في حين أن النساء كانت مهمتهن الأساسية مساندة الرجال و مساعدتهم و الأخذ على عاتقهن أغلبية المسؤولية في العناية بالعائلة و البيت.

هذا النموذج كان في سلوفاكيا حاضراً في كل مكان تقريباً. كان يغلب على عوائل المسؤولين الشيوعيين، و على معارضتهم السياسيين² سواء في المجتمع الغير كبير من المنشقين العلمانيين الموقفين على خارتا³، أو من الوسط الأكثر عدداً من المعارضين الكاثوليكيين.⁴ مكانة النساء كانت أقوى بقليل في ما يعرف بـ "جزر الانحراف الإيجابي"⁵ التي كانت تعمل في "المنطقة الرمادية" (شيكولوا، 1991) و كانت تُظهر مرآة النقد أمام النظام الشيوعي من داخل المؤسسات الرسمية. من بين المفكرين الأحرار، خاصة من أوساط العلوم الإجتماعية، الأدب، المسرح و الفن التشكيلي، و من حماة البيئة، كانت هناك شخصيات نسائية قوية و مستقلة - و إن كان عددها أقل بكثير من أعداد الرجال.

لهذا السبب فمن المفهوم بأن التهميش السياسي للنساء لم يكن من الممكن أن يختفي مباشرة بمجيء الثورة المخملية، و أن عدد النساء القليل بين قادة الثورة لم يُثر أي انتقاد علني أو أي إحباط. لم يكن في سلوفاكيا في الأيام المهمة أي نساء كن يطالبن "بتقسيم ثوري للسلطة" لصالح دور أقوى للنساء.

سبب عدم الإهتمام يجب أن نراه في المكانة الخاصة للنساء اللاتي كن يعشن عملية ما يسمى التحرر الإشتراكي. على خلاف من النساء في الديمقراطيات الغربية، لم تضطر النساء في الدول الإشتراكية للقتال من أجل الوصول للتعليم و سوق العمل، و لا لإيجاد رياض الأطفال أو دور الحضانة، لأن هذه

¹ تم نشر هذا الباب بموجب سماح من قبل المؤلفة. القسم الأول مأخوذ من دراسة ز. بوتوروا «عشرين سنة من الضوح: النساء السلوفاكيات يكشفن حدود الديمقراطية» و التي تم نشرها في مجلة انترناشيونال جورنال اف بوليتكس، كولتشر اند سوسيتي، 4، 2009. القسم الثاني مأخوذ من دراسة ج. فيلاديفوفا و ز. بوتوروا: البدايات الواعدة و الأفاق البعيدة لمسواة النوع، و المنشورة في كتاب م. بوتورا، ج. ميميجنيكوف، م. كولار، ز. بوتورا: أين نحن؟ خرائط سلوفاكيا العقلية. براتيسلافا، مؤسسة الفضايا العامة 2010.

² ماري هرابيك سامال، و التي قامت بقيادة المناقشات مع النساء الناشطات في المعارضة التشيكوسلوفاكية تشير بأن مهمتهن كانت في تصوير و توزيع المنشورات المنوعة و تقديم المساعدة لرفاقهم (هريك سامال، 1996).

³ خارتا ٧٧ كانت مبادرة تشيكوسلوفاكية غير رسمية تنتقد السلطة لإنتهاكها لحقوق الإنسان و للحقوق المدنية. إذ التزمت جمهورية التشيك و السلوفاك الإشتراكية بالإلتزام بها خلال توقيعها للميثاق النهائي لمؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا في هلسنكي. المبادرة كانت في أعوام 1977 و حتى 1992. انشق اسمها من ميثاق خارتا ٧٧ المغلن بتاريخ 1 يناير 1977.

⁴ انظر المقابلة مع يولانا كوسا، زوجة الفيلسوف المعارض ميرسلاف كوسي، و المقابلة مع مارا تشارنو غورسكي، زوجة المعارض الكاثوليكي يان تشارنو غورسكي، بوتوروا 2001.

⁵ المزيد من المعلومات حول مفهوم المعارضين الإيجابيين و اتساعه في تشيكوسلوفاكيا مع نهاية الثمانينيات، انظر بوتورا 1989.

الحقوق كانت تؤمنها لهن الدولة. إلا أنهن كن معرضات لإمتحانات أخرى. في مجتمع مُنشئ على الخوف و التصنع كانت النساء تدافعن للإبقاء على ذرة حرية شخصية على الأقل، كالتي كان يؤمنها لهن الجو العائلي الخاص. مع أزواجهن كن يحاولن تلبية حاجات أفراد العائلة المادية و التعليمية و الطبية و غيرها، الأمر الذي لم يكن أمراً هيناً في الاقتصاد الإشتراكي الشحيح، حيث الطريقة الوحيدة لتأمين البضائع و الخدمات كانت المحسوبة و الفساد (موجني 1999).

لهذا السبب أكدت النساء النشيطات في المعارضة السياسية على حقوق الإنسان و الحاجة إلى الديمقراطية أكثر من المواضيع الخاصة بالنساء. كما كان الحال مع الرجال، حتى هن أحسنن بالإضطهاد من قبل الدولة الإشتراكية، التي كانوا يعتبرونها عدواً مشتركاً.

هذا الموقف كان متعلفاً لدرجة أن مطالب النساء و مشاكلهن لم تحظى بالإهتمام من قبل خارتا 77 و لا من قبل الإعلانات الأخرى. الشيء الذي يمكن تصديقه بصعوبة أن من بين الـ 596 وثيقة في خارتا 77 لم توجد وثيقة واحدة عُيّنت بمكانة المرأة. حسب المنشقة "العالمة بالأمور الداخلية" بيجينا شيكلوفا لا يمكن شرح هذه الحقيقة بقلة النساء اللاتي شاركن في عملية الإشتقاق: نسبة المتحدثات عن خارتا 77 بلغ الثلث و حتى نسبة النساء المشاركات في إصدار و توزيع المنشورات الممنوعة من النظام كان أعلى من ذلك. السبب الأساسي كان يكمن في موقف النساء التشيكوسلوفاكيات أنفسهن اللواتي قدمن مصلحة الكل، أي عملية السير نحو مجتمع ديمقراطي، على مصالحهن التي كن يعتبرنها أقل إلحاحاً (شيكلوفا، 2008).⁶

هذه الحالة لم تكن خاصة بتشيكوسلوفاكيا فقط. اليزبيتا ماتينيا تصف تجربة مماثلة عندما تُعلق على موقف البولنديات المتمكنات، و اللاتي لعبن دوراً فعالاً و أساسياً في العمل السري للحركات الساعية نحو الديمقراطية في السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين: كنت أعرف العديد منهن، كنا نعمل سوياً، إلا أنني الآن بدأت أدرك بأنني كما كانوا عليه هن، لم أحدد أبداً المشاكل الحرجة لمجتمعنا من منظور النوع. الهدف الأساسي لكل واحدة من التظاهرات الجماهيرية في ذلك الوقت كان الصراع من أجل الحقوق السياسية للمجتمع ككل. القضايا الأخرى كنا نعتبرها ثانوية و كنا مقتنعات بأنها سوف تُحل عندما نربح الصراع حول الديمقراطية. (ماتينيا، 2009)

لهذا السبب لا يثير الدهشة أن وثيقة عمل الفرصة لسوفاكيا، الذي قامت بصياغته حركة الجماهير ضد العنف قبل أول انتخابات حرة في عام 1990 كانت في الأقسام المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع مقتضبة و عامة (الفرصة لسوفاكيا، 1990). من جهة كانت الوثيقة تؤكد ضرورة تكوين ظروف أفضل للأمهات، الأمر الذي كان ردة فعل طبيعية على تعجيد أهمية عمل النساء في بناء الإقتصاد الإشتراكي على حساب دورهن في العائلة. من جهة أخرى الباب تحت عنوان الفرصة لكل المواطنين كان يحتوي على مقطع صريح عن "الفرصة للنساء اللواتي يردن تحقيق الذات في العمل و المجتمع".

إلا أنه في الحياة الإجتماعية الحقيقية من بين 354 نائباً في القائمة الإنتخابية لحركة الجماهير ضد العنف كان هناك فقط 37 امرأة، ما كانت نسبته 10 % و منهن فقط ثلاثة كن في المراكز الأولى للقائمة. اثنتين من الثلاثة اللاتي كُن في المقامة كانتا سونا سزومولاني عاملة مجتمع معروفة و المثقفة المتحررة و التابعة "جزر الإنحراف الإيجابي" المذكورة، و ايميليا فاشاريوفا - أيقونة الممثلات السوفاكيات من

⁶ كما تذكر شيكلوفا في عملها المهم، بعض المعارضات التشيكيات أكدن التوازي مع حركة النهضة القومية في القرن التاسع عشر، عندما كانت النساء القويات على سبيل المثال الكاتبات كارولينا سيفيتلا و بوجينا نيمسوفو برين رسالتهم في مساعدة الشعب، و ليس فقط في مساندة النساء. هذا التوازي يصلح أيضاً للنساء السوفاكيات في الإمبراطورية الهابسبورغية في القرن التاسع عشر في زمن تصاعد الشعور القومي. حسب المورخات ألينا ماننوا و غابرييلا دوديكوفا (2006) كان لديهن إمكانية أفضل للتعليم، لأنهن كن يلعبن دوراً لا يمكن تعويضه في تربية الأبن الجديد بروح القومية. إلا أنه من طرف آخر كانت إمكانياتهن في المشاركة في العمل المدني محدودة. كان يُنتظر منهن أنهن سوف يلمن بالعمل لمصلحة الشعب و فقط تحت غطاء أزواجهن، تناسبا مع الصورة النمطية لتلقو الرجال. "القومية قامت بتسييس الأمومة، مكنت النساء من الدخول في المجال العام، إلا أنه في نفس الوقت رسخت الصورة النمطية حول وظيفتهن التقليدية، الإستقلالية و الإكتفاء الذاتي المقيدين." (ماننوا، 2006)

الجيل المتوسط. على الرغم من أن إبداهن تم انتخابها في أول برلمان سلوفاكي حر و الثانية في البرلمان الفدرالي، كليهما قررتا أن تنتحيا و أن تتابعا في ظل الظروف الديمقراطية الجديدة حياتهن العملية - و إن كن يدركن بالتأكيد بأنهن سيخيبن أمل ناخبينهن. هذه المبادرة كانت غير مفهومة و غير مقبولة من منظور المرشحات اليوم، حيث نجد هناك صراعاً قوياً حول الأماكن الأولى في قوائم الإنتخابات لكل حزب سياسي.

بالطبع لم تتنازل كل النساء من المنطقة الرمادية عن مقاعدهن في البرلمان. إلا أننا ذكرنا هذا المثال لأننا نريد الإشارة إلى أنه في وقت قصير بعد سقوط الشيوعية و حتى بالنسبة لشخصيات بارزة كهذه لم تكن المساواة تعني المشاركة في السلطة السياسية مع الرجال، و لكن كحد أقصى مجرد فرصة لتحقيق الذات من الناحية المهنية. كلنا الشخصيتين حقتنا في الأعوام التي تلت في مجالتهما المهنية نتائج ممتازة و لم تتنازلا عن مهمتهما كمواطنتين نشيطتين، حيث قامتا دائماً برفع صوتيهما بالإنتقاد العلني عندما كانتا تشعران بأن الديمقراطية في خطر. و لم تكونا الوحيدتين.

2-7- المجتمع المدني كحاضنة للنساء القياديات

على خلاف السياسة، فقد كان مجال المجتمع المدني أكثر انفتاحاً - بفضل روح الإنفتاح و الإبداع و الإستعداد لخدمة الرفاهية العامة و إعطاء الأولوية للتعاون على المستوى الأفقي و "التفاعل اللين" مقارنة بالتنظيم الهرمي الحازم، و بفضل الإدارة المرنة للوقت.

أدركت النساء في سلوفاكيا الفرصة الجديدة لتحقيق الذات. بعضهن أصبحن ليس فقط نشيطات لا يتعبن، و لكن أيضاً مبدعات اجتماعيات، تاجرات و قياديات حقيقيات. شارلوتا بوفليروفا من منظمة حماية حقوق الإنسان (المواطن و الديمقراطية) كان يجب أن يكون لديها الشجاعة و العزم لكي تصبح الناطقة الرسمية للحملة الإجتماعية (او كي 98)، و التي ساهمت بشكل كبير في هزيمة فلاديمير ميتشيار في انتخابات عام 1998. بنفس الوقت كانت تلزم الشجاعة و الخبرة و الإستمرارية ايما سينشاكوفافيبيلافا لكي تقوم على رأس منظمة ترانسبارينسي انترناشيونال سلوفاكيا و زوزانا فيينك على رأس الينانس فير بلي، بالوقوف في الصفوف الأولى في الصراع الجماهيري ضد المحسوبية و الفساد في التجارة و السياسة. نفس كلمات الإعجاب يستحقهن حماة البيئة اللتان لا تكلأ لوبييتسا تروبيونوفا و كاتارينا شيمونتشيتشوفو و اللتين دخلتا في صراعات عديدة مع شركات المقاولات المتوسعة و دوائر الإدارة المحلية المرششية. المحامية الشابة زوزانا تشابوتوفا لعبت دوراً أساسياً في صراع المواطنين ضد بناء مجمع النفايات الغير مرخص له في مدينة بيزينوك. الشخصية النسائية في المجتمع المدني التي لا يمكن عدم ذكرها هي عاملة المجتمع و الشاعرة زوزانا سزاتماري، و التي تقود وفقاً مهماً هو وقف خارتا 77 و الذي يقدم للمواطنين العاديين مساعدة قانونية و دفاعاً ضد أشكال عديدة من التمييز، بما فيها تلك التي تقوم بها الشركات الكبيرة. الشخصية المهمة الأخرى هي كلارا ارغوفانوفا و التي تعمل بغير ملل ضد التقهقر الإجتماعي للأقلية العجرية.

كل أولئك و غيرهن من الناشطات و مواطنات أخر أقل شهرة يقمن بالعمل و بشكل فعال من أجل نوعية أجود من الديمقراطية في سلوفاكيا. نساء أخريات يهتمين بالمساعدة الإنسانية و المساعدة التنموية، و دعم و نشر الديمقراطية. الناشطات و الخبرات السلوفاكيات من الـام في او بالتعاون مع زملائهن من الرجال، يقومون بتنظيم حملات التبرعات الخيرية لتقديم الدعم لبلدان مثل كوسوفو، سري لانكا أو اندونيسيا،

يتعاونن مع قيادات المجتمع المدني و المدافعين عن الحرية في كوبا و روسيا البيضاء، يقمن بدعم التعليم حول حقوق الإنسان في أفغانستان و ما شابهه.

3-7- المنظمات الغير حكومية النسائية في صراعها حول مساواة النوع و حقوق النساء

السنوات التالية للثورة المخملية جلبت معها إنعاشاً في مجال تجمع النساء. من ناحية وعي و مناصرة حقوق النساء، يمكننا خلال عملية نشوء القطاع الغير حكومي النسائي أن نحدد عدة مراحل. المرحلة الأولى مرتبطة ببداية التسعينيات. كثافة تأسيس الـ ام في او الجديدة النسائية كانت إلى حد ما صغيرة، و أغلبها لم يكن يعي بشكل بارز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة و النشاطات العامة المؤدية إلى الدفاع عنها. بتأثير من الإحتكاك المتزايد ما بين النشاطات المحليات مع الثقافة الغربية و مع ممثلي الحركة النسائية في الخارج، نشأت في هذه الفترة منظمات ام في او اعتبرت مهمتها الأساسية حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة و تقوية دورها في الحياة السياسية و الإقتصادية، حيث تبرز ضرورة تغيير التصورات التقليدية و الصورة النمطية للنوع. في البداية كانت منظمة واحدة – المنظمة الأهلية للنساء اسبيكت، و التي قامت مؤسستيهما يانا يورنوا و يانا تسفيكوكا بالتصريح علناً عن انضمامها لحركة التحرر النسائية و رفضتا بشكل واضح التصور التقليدي للمرأة الذي يختزل مهمتها على كونها راعية المنزل. بالتدريج انضم لهذا الموقف نادي النساء المتحدرات الفلسفي، تحالف نساء سلوفاكيا، و برو فاميليا.

بعد عام 1995 بدأ تطور مكثف للـ ام في او النسائية. ازداد عددها (أغلب الـ ام في او الحالية نشأت بعد عام 1995)، إضافة لأنه حصلت هناك نقلة في الوعي الذاتي للنساء. توسعت النشاطات المشتركة للـ ام في او و ظهرت المحاولات لوصولها – نشأت العديد من الأروبيات أو الشبكات لدعم حقوق الإنسان و الدفاع عنها. المبادرات العلنية لهذه الـ ام في او قد ركزت على حماية و تعزيز حقوق و حريات النساء لتغيير القوانين السلوفاكية بما يتناسب مع الوثائق الدولية و الأوروبية، أو للضغط من أجل مصالح النساء. في هذه الفترة نشأت منظمات كابينيسترا، مركز دراسة النوع، اسفيم، بالإضافة لأن قضية حقوق المرأة ساندتها المنظمة الأهلية المواطن و الديمقراطية، و ما شابهها.

بعد عام 2002 تباطأت و تيرة نشوء المنظمات الجديدة، إلا أنه زاد عدد الشباب المهتمين بحقوق المرأة، و الذين انضموا للمنظمات الموجودة. العديد من الشباب و الشباب قد حصلوا خلال دراساتهم الجامعية على كورسات النوع، أو عملوا في الخارج في مجال دراسات النوع.

الـ ام في او النسائية سعت خلال عشرين سنة من وجودها إلى أهداف واسعة المجال. تعاملت مع الحماية العامة لحقوق المرأة، تقوية المكانة الإجتماعية للنساء، زيادة دور المرأة في الحياة العامة و السياسية، الوصول إلى مشاركة أكبر للنساء في العملية الديمقراطية في المجتمع، مساعدة النساء في الحصول على العمل، حماية حرية الإنجاب، توجيه النصائح لسياسة الحكومة في مساواة النوع، زيادة الإحساس بالنوع في مجالات فرعية مختلفة في المجتمع و في المجتمع ككل، ممارسة العنف، و أشياء أخرى. للوصول إلى هذه الأهداف استعملت مجالاً واسعاً من النشاطات – من الكورسات و البرامج التعليمية لزيادة المعرفة بمشاكل النساء، مروراً بالتعبئة النسائية قبل الإنتخابات، تقديم الخدمات و الإستشارات أو التدريبات، و حتى القيام بالبحوث، النشاطات الترويجية و النشر، أو حملات التوعية.

منظمات تحرير المرأة و حقوق الإنسان النسوية تقوم بالضغط لفرص حقوق النساء. تسعى لتغيير نظام المجتمع القائم على أولوية الرجل، مساندة تطور النساء المبني على المساواة، إقصاء الظلم و زيادة الوعي

حول قضايا النوع - بين النساء و بين جماهير العامة بشكل عام. تقوم بتطوير المواضيع المطروحة من قبل حركات تحرر المرأة في ستينيات القرن العشرين: حرية الإنجاب لدى المرأة، المشاركة السياسية و الدعم الإقتصادي للنساء، محاربة العنف ضد النساء و غيرها.

احتلت من بين المبادرات التي تم عملها مكانة مرموقة الحملة ضد العنف ضد النساء تحت اسم **الإمرأة الخامسة** التي تمت في عام 2001. كانت هذه الحملة النسائية الدعائية الأولى في سلوفاكيا الساعية للوصول إلى عدم التسامح التام من قبل الناس تجاه العنف ضد النساء. الـام في او ساهمت بشكل كبير في المصادقة على عدة تعديلات قانونية لحماية الأشخاص الذين يتعرضون لحالات العنف المنزلي.

الـام في او النسائية كانت الأولى التي نهبت خلال المصادقة على العقد ما بين الكنيسة الكاثوليكية و جمهورية سلوفاكيا إلى المخاطر التي من الممكن أن يجلبها في مجال حقوق الإنسان - تهديد أو انتهاك حقوق النساء و الأطفال في شكلها الذي تحدده الميثاق الدولية. صوت الـام في او المؤهل و الداعم سُمعَ أيضاً في الجدل حول قانون المعاملة المتساوية و الذي تمت المصادقة عليه في النهاية و فيما بعد تم تعديله.

للمنظمات الغير حكومية أيضاً خدمات كبيرة في الكشف عن العديد من مشاكل النساء التي كان لا يتم فتح النقاش حولها، و في المناقشة العلنية في وسائل الإعلام لمواضيع عديدة خاصة بالنساء. قبل كل شيء نتيجة مبادراتها أصبحت - على الرغم من الإهتمام الضئيل من قبل الجهات الرسمية - مشاكل كالعنف ضد النساء، الصورة النمطية للنوع و التعليم، التمييز من ناحية النوع في سوق العمل و عدم المساواة في الأجور، حقوق الإنجاب أو المشاركة السياسية للنساء، مواضيع نقاش عام و محل اهتمام وسائل الإعلام.

أصبحت المنشورات المهنية و المروجة وسيطاً هاماً في المواضيع النسائية. يمكن القول بأن الرائد في هذا المجال بدون منازع هي من جديد المنظمة النسائية الأهلية اسبيكت. فيما بعد انضمت لنشاطات النشر منظمات أخرى، و التي غالباً ما كانت تنشر نتائج النشاطات البحثية المختلفة. هنا يجب أن نذكر قبل كل شيء مؤسسة بحوث العمل و العائلة، مؤسسة القضايا العامة، معهد علم الإحتتماع التابع لأكاديمية العلوم السلوفاكية، معهد التاريخ و الأثنولوجية التابع لأكاديمية العلوم السلوفاكية. منظمات عديدة أخرى بدأت بالإهتمام بهذا الموضوع. زاد أيضاً عدد الأنشطة العلمية و المختصة و المركزة على مكانة النساء.

يجب التنويه إلى أن أغلب مشاريع الـام في او قد تمت بفضل الدعم من قبل الأوقاف و صناديق المساعادات الأجنبية، لأنها في البداية لم يكن لديها أي تمويل من ميزانية الدولة. فيما بعد، و بعد رحيل العديد من المانحين الأجبيين، شعرت الـام في او النسائية بنفسها في وضع اضطرت معه أن تحصل على مواردها المادية لنشاطاتها من الوسط المحلي، و الذي لم يكن يعتبر مسائل حقوق المرأة بتلك الأهمية أو الجاذبية لدعمها بشكل أكبر. في السنوات الأخيرة كان من الممكن توسيع النشاطات بفضل الصندوق الأوروبي الإجتماعي. فتح مجالات التمويل هذه لم يكن لها فقط تأثير إيجابي. إذ ظهرت العديد من المنظمات التي قدمت مشاريع دون أدنى تجربة لها في مجال حقوق المرأة و حصلت على الدعم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة هذه المسألة. المنظمات التي لديها خبرة أوسع عانت في المقابل من مشاكل في تمويل نشاطاتها و من البيروقراطية الزائدة.

النقاش العام حول حقوق النساء و مكانتهن في المجتمع قد انعكس أيضاً في الرأي العام - بروز مشاكل النساء و عدم مساواتهن قد زاد في السنوات الأخيرة. يدرك اليوم أيضاً أغلبية النساء و الرجال عدم تكافؤ فرص النساء في الميدان العام و الخاص. في سلم عدم تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء نجد في المرتبة الأولى عدم التكافؤ في سوق العمل، و ذلك على شكل تمييز لدى التوظيف أو التسريح من الوظيفة، الإختلافات في طريقة تحديد الرواتب و نظام العمل الغير ملائم للنساء. الناس في سلوفاكيا يدركون أيضاً العبئ المضاعف

المُلقي على عاتق النساء – الواجبات الوظيفية والعائلية. يرون مشكلة العنف ضد النساء أو مشكلة النسبة الضئيلة من النساء في المناصب الرسمية، و مشاكل أخرى.

إلا أن زيادة رؤية المشاكل لا تنعكس مباشرة في زيادة الحساسية لطريقة ترتيب النوع. العديد من الصور النمطية حول دور النساء والرجال في المجتمع باقية باستمرار. وإن كانت الأعباء العائلية الملقاة على عاتق النساء تعتبر بشكل عام كعقبة مهمة في تقدمهن في وظائفهن وفي مشاركة فعالة أكبر في السياسة، إلا أن نماذج تصرف النساء والرجال في العائلة لم تتغير تقريباً – أغلب الأعباء العائلية بقيت على كاهل المرأة. وإن كان النقد يطغى حول مسألة النسبة القليلة من النساء المشاركات في مجال القرار السياسي، إلا أنه مع ذلك لا يعتبر دور النساء في السياسة مهماً جداً. على الرغم من أن مطالب النساء في مجال السياسة والعمل يتم الاعتراف بها، إلا أن دور المرأة مُعلق بالدرجة الأولى بالعائلة والأمومة. هذه المفارقات تعني بأن الحاجز الأساسي في زيادة تساوي النوع هو اليوم ذا طابع إجتماعي – ثقافي: عبارة عن صور نمطية متغلغلة في العمق و بُنى تُركّز على الدور القيادي للرجل.

التاريخ يشجعنا على الصبر. من إدراك المشكلة و حتى حلها الحقيقي هناك غالباً طريق طويل و عر. تم خلال العقدين الأخيرين في ظل ظروف المجتمع المفتوح و تطور التجمع النسائي في سلوفاكيا الوصول إلى زيادة الحساسية تجاه النوع و لوجزئياً، و التسليم بوجود عدم تساوي كبير في النوع. إلا أنه لكي نصل إلى تسوية حقيقية لفرص النساء والرجال، سنحتاج لسنوات أخرى من جهود عناصر مختلفة من المجتمع – ليس فقط المنظمات الغير حكومية لحقوق الإنسان، و لكن أيضاً المؤسسات التربوية – التعليمية، وسائل الإعلام، الأبحاث، أرباب العمل، النقابات و الممثلين السياسيين على جميع المستويات. و في المقام الغير الأخير نذكر بأن هذه الجهود يمكن أن تؤدي غرضها بشكل أسرع عندما سيتعاون النساء و الرجال سوياً على تحقيقها.

قائمة المصادر و المراجع

- بوتورا مارتين: المعارضون الإيجابيون، النظرات السلوكية 1989، رقم 12
- زورا بوتوروفا: القوة الناعمة. عشرين مقابلة حول مسار حياة النساء. براتيسلافا، مؤسسة القضايا العامة – كاليغرام 2001
- زورا بوتوروفا: عشرين سنة من النضوج: النساء السلوكيات يكتشفن حدود الديمقراطية. مجلة انترناشيونال جورنال اف بوليتيكس، كولتشر اند سوسبيتي، 4، 2009.
- غابرييلا دوديكوفا: التحرر و الحركات النسائية في هنغاريا. إمكانيات و نتائج الأبحاث الجديدة. غابرييلا دوديكوفا، غابرييلا – الينا مانوفا: انترنت جورنال تشي اي اس – الإنسان و المجتمع، 2006، رقم 4
- يارميلا فيلاديلفوا، زورا بوتوروفا: البدايات الواعدة و الآفاق البعيدة لمساواة النوع، و المنشورة في كتاب م. بوتورا، ج. ميسيجنيكوف، م. كولار، ز. بوتورا: أين نحن؟ خرائط سلوفاكيا العقلية. براتيسلافا، مؤسسة القضايا العامة 2010.
- ماري هرابيك سامال: النساء و الثقافة الغير رسمية و الأدب في تشيكوسلوفاكيا في الأعوام 1969

– 1989. يولانا كوسا، بيتر زياتس: الحاضر و الماضي، الماضي و الحاضر، وقف ميلان شيميتشكا 1996.

- ايلينا مانوفا: الجماهير و الموقد العائلي ؟ النساء في الجمعيات في سلوفاكيا في القرن التاسع عشر. غابرييلا دوديوكوفا، غابرييلا مانوفا، ايلينا: انترنت جورنال تشي اي اس - الإنسان و المجتمع، 2006، رقم 4

- موجني، اي في او: لماذا بهذه السهولة ... بعض الأسباب العائلية للثورة المخملية. براغ، سلون، 1999. - الفرصة لسلوفاكيا. برنامج حركة الجماهير ضد العنف. براتيسلافا، المركز التنسيقي لحركة الجماهير ضد العنف 1990.

- بيجينا شيكولوفا: المنطقة الرمادية و مستقبل المعارضة في تشيكوسلوفاكيا. سوسيال ريسيرتش 1991، رقم 3.

- بيجينا شيكولوفا: نصيب النساء التشيكيات في المنشورات المعارضة و في المعارضة في تشيكوسلوفاكيا في فترة ما يعرف بالتسوية في الأعوام 1969 – 1989. براغ. معهد علم الإجتماع التابع لأكاديمية العلوم التشيكية.

الباب الثامن

8- عملية تكون دستور جمهورية سلوفاكيا – التحديات، القرارات و التطور بيتر كريساك

تكوّن دستور جمهورية سلوفاكيا من خلال عملية إعادة الترتيب الديمقراطي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفيدرالية السابقة، الذي بدأتها ما يعرف "بالثورة المخملية" في نوفمبر من عام 1989. عن طريق التغييرات الديمقراطية تم بالتدريج إقصاء حكم الحزب السياسي الواحد، النظام الإقتصادي الإشتراكي المبني على ملكية الدولة، الرقابة على المنشورات و أشياء أخرى مصاحبة للنظام الإقتصادي "الإشتراكي". مع استعادة الإحترام للحقوق و الحريات الأساسية انفتح المجال في نفس الوقت للبحث عن إعادة ترتيب العلاقات بين التشيك و السلوفاك الذين كانوا يعيشون في بلد واحد من عام 1918.

الخطوة المهمة في هذه العملية كانت المصادقة على القانون الدستوري رقم 1991/23 بتاريخ 9 يناير 1991، و الذي أقر وثيقة الحقوق و الحريات الأساسية كقانون دستوري مصادق عليه من قبل البرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية. الوثيقة من خلال موادها الـ 44 أكدت على عدم المساس بالحقوق الطبيعية للإنسان و المواطن و لسيادة القانون، و بذلك التزمت بالقيم الإنسانية المعترف بها بشكل عام و بالتقاليد الديمقراطية و الإدارة الذاتية للشعب التشيكي و السلوفاكي.

لدى البحث عن الترتيب الجديد للعلاقات بين التشيك و السلوفاك في الدولة الفدرالية المشتركة، أسس البرلمان السلوفاكي² في يناير 1990 لجنة لتحضير دستور جمهورية سلوفاكيا الإشتراكية³ (ضمن جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية).⁴ على رأس اللجنة تمت تسمية البروفيسور كارول بلانك، رئيس المحكمة العليا السلوفاكية آنذاك. رئاسة البرلمان السلوفاكي عيّنت في نفس الوقت الخبراء السلوفاك في لجنة عمل مشتركة تابعة للبرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفيدرالية، و التي كانت مهمتها تحضير دستور فدرالي جديد.⁵

أول مقترح لدستور جمهورية سلوفاكيا، و الذي حضرته اللجنة تحت قيادة كارول بلانك، كان يحسب حساب بقاء جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية، و كان يحتوي على بنود عن الرابطة الطوعية مع جمهورية التشيك و أيضاً إمكانية الخروج الطوعي من الرابطة الفدرالية مع جمهورية التشيك. بناءً على مبادرة بعض الأحزاب السياسية و الأفراد آنذاك، نشأت بجانب هذا المقترح الرسمي أيضاً عدة مقترحات أخرى. إلا أن أي منها لم يصل في النهاية إلى العملية التشريعية الرسمية.⁶

في مجال التطور الدستوري التالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية لعبت الإنتخابات إلى البرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية، للبرلمان التشيكي و البرلمان السلوفاكي في عام 1992

¹ حتى عام 1989 كان احتكار السلطة في تشيكوسلوفاكيا سابقاً بيد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي (في سلوفاكيا الحزب الشيوعي السلوفاكي)

² برلمان جمهورية سلوفاكيا

³ الإسم الرسمي لسلوفاكيا في الفترة ما بين 1 يناير 1969 و 1 مارس 1990

⁴ مؤلف المقال كان عضواً في هذه اللجنة كخبير مستقل و أيضاً عضو اللجنة الخبيرة المشتركة للبرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية.

⁵ رئيس لجنة البرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية المعنية بتحضير الدستور الفدرالي كان رئيس البرلمان الفدرالي لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية اليكساندير دودوتشيك.

⁶ تم عرض مقترح أعضاء الأضوية الديمقراطية آنذاك للحزب الوطني السلوفاكي، و الحركة المسيحية - الديمقراطية، و الحركة من أجل سلوفاكيا الديمقراطية، و الحزب الديمقراطي، و نائب البرلمان السلوفاكي آنذاك ب. برونك.

دوراً مهماً، إذ بدأت بعدها عملية تحضير الدستور الجديد تأخذ منحى سريع.

تم الإتفاق حول طريقة إلغاء الدولة الفدرالية بين ممثلي أقوى الأحزاب السياسية في جمهورية التشيك و جمهورية السلوفاك (الحزب الديمقراطي الشعبي - او دي اس و الحركة من أجل سلوفاكيا الديمقراطية - هازد دي اس) خلال المباحثات السياسية. القرار السياسي القاطع حول إلغاء جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية اعتباراً من 1 يناير 1993 تم الإتفاق عليه خلال مباحثات الممثلين السياسيين السلوفاك و التشيك في مدينة برنو بتاريخ 27 اغسطس 1992.

من خلال هذه العملية قام البرلمان السلوفاكي بتاريخ 17 يونيو 1992 بالمصادقة على إعلان البرلمان السلوفاكي عن سيادة الجمهورية السلوفاكية.⁷ بعد ذلك في النصف الثاني من شهر اغسطس 1992 قام أقوى حزب (ها زد دي اس) بتشكيل لجنته الخاصة لتحضير دستور جمهورية سلوفاكيا. المقترح الذي قامت هذه اللجنة بتحضيره بسرعة، قام البرلمان بالمصادقة عليه في 1 سبتمبر 1992 ⁸ كدستور جمهورية سلوفاكيا ⁹. دخل الدستور حيز التنفيذ بتاريخ 1 اكتوبر 1992.

السرعة التي تم فيها تحضير دستور جمهورية سلوفاكيا و المصادقة عليه كانت متصلة بالعديد من المسائل المثيرة للجدل¹⁰ و سببت العديد من النقائص فيه، و التي قامت التعديلات فيما بعد بإزالتها. إلا أن التقدم الذي جلبته معها هذه الوثيقة كان يكمن في حقيقة أن الدستور حدد جمهورية سلوفاكيا كدولة ذات سيادة و كدولة قانون و كدولة ديمقراطية لا ترتبط بأية أيديولوجية أو دين، و بأن السلطة في الدولة منبعاها المواطنون الذين يقومون بتطبيقها بواسطة نوابهم المنتخبين أو مباشرة، و أن الدوائر الحكومية يمكنها أن تعمل فقط بموجب الدستور و ضمن حدوده و في النطاق و الطريقة التي يحددها القانون. قام الدستور أيضاً باحترام مبدأ تقاسم السلطة، والذي عبّر عنه بتقسيم السلطة في الفصل الخامس و السادس و السابع بين السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية. يجب أن نُفهم أيضاً بشكل إيجابي حقيقة أن الدستور لم يعد يقيد تطبيق القانون باحترام الإجراءات العملية فقط، و لكن بمضمون قيم معينة أعرب عنها في محتواه (خاصة في الفصل الأول و الثاني).

على اعتبار أن دستور جمهورية سلوفاكيا تمت المصادقة عليه في فترة وجود جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية، توجب عليه أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في مضمونه. المتقدمون باقتراحه قاموا بحل هذه المسألة في الأحكام الإنتقالية، التي صرحوا فيها بأن كل مواد الدستور سوف يسري مفعولها بعد تفكك جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية و استقلال جمهورية سلوفاكيا. ¹¹

من بين القيم الأساسية التي جلبها دستور جمهورية سلوفاكيا يمكننا أن نذكر، عدا التي ذكرناها:

⁷ في الإعلان تم التصريح: نحن البرلمان السلوفاكي المنتخب بشكل ديمقراطي نُعلن بشكل رسمي بأن مساعي الشعب السلوفاكي خلال الألف عام التي مضت قد تحققت. في هذه اللحظة التاريخية نُفّر بالحق الطبيعي للشعب السلوفاكي في تحديد مسيرته كما تصرّح بذلك كافة الوثائق و المعاهدات الدولية حول حق الشعوب في تحديد المصير. مع اعترافنا بحق الشعوب في تحديد مصيرها نُعلن بأننا نحن أيضاً نريد أن نكون و بشكل حر اسلوب و طريقة حياة الشعب و الدولة، و سنحترم حق الجميع، كل مواطن، و شعب، و أقلية قومية، و مجموعة عرقية، و سنحترم وصية الديمقراطية و الإنسانية لأوروبا و العالم. بهذا التصريح نُعلن البرلمان السلوفاكي إستقلال جمهورية سلوفاكيا كأساس لدولة مستقلة للشعب السلوفاكي.

⁸ تم إعلان دستور جمهورية سلوفاكيا في صحيفة القوانين الرسمية لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية كقانون دستوري صادر عن البرلمان السلوفاكي تحت رقم 1992/460.

⁹ النص الأساسي للدستور كان يتألف من ديباجة، 9 أقسام و 156 مادة (القسم الأول) التعليمات الأساسية، رموز الدولة، عاصمة جمهورية سلوفاكيا، القسم الثاني: الحقوق و الحريات الأساسية، القسم الثالث: اقتصاد جمهورية سلوفاكيا، جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفاكيا، القسم الرابع: الإدارة المحلية، القسم الخامس: السلطة التشريعية (البرلمان السلوفاكي، الإستفتاء الشعبي)، القسم السادس: السلطة التنفيذية (رئيس جمهورية سلوفاكيا، حكومة جمهورية سلوفاكيا)، القسم السابع: السلطة القضائية (المحكمة الدستورية السلوفاكية، محاكم جمهورية سلوفاكيا)، القسم الثامن: النيابة العامة لجمهورية سلوفاكيا، القسم التاسع الأحكام الإنتقالية و الختامية.

¹⁰ عملية تحضير الدستور الجديد التي تمت بسرعة، لم تلح المجال لفئات مختص أو نقاش علني حول محتواه، و المتقدمون به لم يستطيعوا لضيق الوقت على سبيل المثال تحضير التقرير اللازم حول مقترح القانون الأساسي.

¹¹ المادة رقم 156 من دستور جمهورية سلوفاكيا حدد: "دستور جمهورية سلوفاكيا هذا يبدأ العمل به في يوم إعلانه، عدا المادة 3 الفقرة 2، المادة 23 الفقرة 4، في حال طرد الشخص الأجنبي أو تسليم لدولة أجنبية، المادة 53 و 84 الفقرة 3 في حال إعلان الحرب لدولة أخرى، المادة 86 الحرف كي و لام، المادة 102 الحرف جي في حال تعيين بروفيسورية الجامعات و عمداء الجامعات، و في حال تعيين الجزالات و ترقيتهم، الحروف جي و كي، المادة 152 الفقرة 1 الجملة الثانية إذا كانت متعلقة بالقوانين الدستورية، القوانين و اللوائح القانونية الأخرى المتعلقة من قبل أجهزة جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية، و التي يبدأ العمل بها في نفس الوقت مع التعديلات الدستورية لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية بما يتماشى مع هذا الدستور."

- سيادة الدستور (يمكن للدوائر الحكومية أن تعمل فقط بموجب الدستور، ضمن حدوده و في النطاق و بالطريقة التي يحددها القانون)،
- عدم المساس بكرامة الإنسان،
- إحترام الحرية الشخصية (يحق لكل امرئ أن يعمل ما لا يمنع عنه القانون، و لا يمكن إجبار أحد ما على القيام بشيء لا يحدده القانون)،
- التعددية السياسية (التنافس الحر للأفكار و الأحزاب السياسية)،
- بناء نظام الحكم البرلماني،
- بناء القضاء المستقل،
- إنشاء القضاء الدستوري.

النص الدستوري الجديد خلق أساساً للانتقال من الفهم الرسمي- القانوني للدولة إلى الفهم المادي - القانوني و إلى الميل عن الفهم الرسمي - العقلاني للشرعية إلى الفهم المادي - العقلاني، و بموجب ذلك يتوقع أن الدولة و كل السلطة العامة "... لا تتصرف فقط قانونياً، و لكن في نفس الوقت أيضاً بعدالة".

التعديلات التي مر بها دستور جمهورية سلوفاكيا حتى اليوم كانت لها أسباب عديدة و جلبت معها عدة تبدلات أساسية و مختلفة عما كان عليها نصه الأصلي. دستور جمهورية سلوفاكيا تم تعديله حتى الآن إحدى عشرة مرة عن طريق قوانين دستورية.¹²

أول تعديل لدستور جمهورية سلوفاكيا تمت المصادقة عليه من قِبَل برلمان جمهورية سلوفاكيا بتاريخ 14 يوليو 1998. المصادقة على التعديل كان سببه الأزمة السياسية المستمرة، حيث لم يستطع البرلمان السلوفاكي انتخاب ثاني رئيس لجمهورية سلوفاكيا و كانت البلاد لفترة طويلة دون رئيس للجمهورية.¹³ التعديل حدد بشكل أدق أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه من قبل البرلمان السلوفاكي بناءً على اقتراح من ما لا يقل عن ثمانية نواب، عن طريق الإقتراح السري، و لفترة إنتخابية مدتها خمس سنوات. كما و شمل التعديل تفويضاً للحكومة السلوفاكية للقيام ببعض صلاحيات الرئيس في الفترة التي لا يكون فيها الرئيس منتخِباً بعد، أو في حال بقي منصب الرئيس شاغراً و لم يتم انتخاب رئيس جديد للبلاد بعد، عدا صلاحيات الرئيس المقررة في المادة رقم 102 حرف دي حتى جي. كما و أضاف التعديل مادة جديدة مفادها أن صلاحيات رئيس الجمهورية حسب المادة 102 الحرف اف حتى جي يتولاها في تلك الفترة رئيس البرلمان السلوفاكي.¹⁴ المصادقة على القانون الدستوري رقم 244 لعام 1998 كان يعني تحسين نص الدستور الساري المفعول، إلا أن التعديل الدستوري لم يستطع تحقيق واحد من أهم أهدافه، ألا و هو خلق الظروف الملائمة لإنتخاب رئيس جمهورية سلوفاكيا (و لا حتى في الفترة التي تلتها لم يستطع البرلمان السلوفاكي إنتخاب الرئيس الثاني لجمهورية سلوفاكيا).

¹² بموجب المادة 84 الفقرة 4 من الدستور، لِكَي تتم المصادقة على الدستور، أو تعديل الدستور، أو القانون الدستوري، يتوجب أن يصوت لصالحه على الأقل ثلاثة أخماس كل النواب (90 من أصل 150). التعديل الأخير للدستور بتاريخ 26 يوليو 2012، و الذي تم بموجبه تعديل الحصانة الجزائية لنواب البرلمان السلوفاكي و الذي أُلغى موافقة البرلمان السلوفاكي بلبده بالملاحقة الجزائية لنائب البرلمان، لم يكن بعد منشوراً في صحيفة القوانين السلوفاكية لدى كتابة هذه الأسطر.

¹³ الرئيس الأول لجمهورية سلوفاكيا كان ميخايل كوفاتش الذي تم انتخابه كرئيس بتاريخ 15 فبراير 1993. أنهى فترته الإنتخابية بتاريخ 2 مارس 1998 بتسليم السلطة للحكومة السلوفاكية.

¹⁴ المادة رقم 102 للرئيس .. :

يُقوم بتعيين و عزل رئيس الحكومة و بقية أعضاء الحكومة السلوفاكية، يسند إليهم مهام قيادة الوزارات و يقبل إستقالاتهم. يُقوم بعزل رئيس الحكومة و أعضاء الحكومة في الحالات المذكورة في المادة 115 و 116،
 -يُقوم بتعيين و عزل مدراء الدوائر الحكومية المركزية و الموظفين ذوي المناصب العالية في الحالات التي يحددها القانون. يُقوم بتعيين البروفيسورات و عمداء الجامعات، و يُقوم بتعيين و ترقيّة الجنرالات،

التعديل الثاني لدستور جمهورية سلوفاكيا صادق عليه البرلمان السلوفاكي بتاريخ 14 يناير 1999. مقترح القانون الدستوري تقدمت به مجموعة من النواب¹⁵، و كما قال في خطابه الإستهلافي باسم هذه المجموعة النائب البرلماني ي. شيمكو "... حوى المقترح عدا تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بعض التعديلات الأخرى التي تحدد مكانته و صلاحياته". عدا إدراج انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من قبل المواطنين، أزال المقترح عدداً من الفئات في عمل نظام الحكم البرلماني، التي كان يحتويها النص الدستوري الأساسي. إنطلق المقترح من حقيقة أن نظام الحكم البرلماني يُفهم على أنه ترتيب خاص للعلاقات ما بين الأجهزة الدستورية العليا، و من الأشياء التي تميزه هو مسؤولية السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية. إذ نجد أغلب النظريات الدستورية (و في النهاية أيضاً التجربة الدستورية للديمقراطيات البرلمانية الأوروبية) لا تضع حجم مسؤولية رئيس الدولة أمام البرلمان على نفس المستوى الذي تضعه للحكومة. كأساس لما ذكر يمكن أن نعتبر حقيقة أن الصفة المميزة لنظام الحكم البرلماني هي التقسيم الثلاثي للسلطة، و الذي ينبع من الثنائية البرلمانية (و الذي يتم فيه الإهتمام بشكل خاص بالعلاقات المتبادلة بين البرلمان و الحكومة كتجاذب ديناميكي لقطبي نظام الحكم الذين يؤثران على بعضهما البعض) المدعومة في نفس الوقت بما يُعرف بالسلطة الغير منحازة "السلطة المحايدة" و المتمثلة في رئيس الدولة. نظام الحكم البرلماني و الذي يحترم بلا منازع مكانة البرلمان كممثل مؤقت لحكم الشعب و أيضاً صلاحيته في مراقبة السلطة التنفيذية، على العكس من أنظمة الحكم الأخرى (نظام الحكم الرئاسي و حكم البرلمان)، يحتاج كي يعمل بشكل جيد إلى تواصل و تعاون و حتى لألية معينة لموازنة الصلاحيات المتبادلة لمختلف الأجهزة الحكومية. لذلك يقوم فيه بتولي السلطة التشريعية البرلمان بالتعاون مع رئيس الجمهورية، و الحكومة بالتعاون مع رئيس الجمهورية تقوم بتأمين تطبيق سلطة الدولة. و يُعطى رئيس الجمهورية في هذا النظام صلاحيات بالتعاون مع الحكومة و ضمن ظروف معينة بحل البرلمان و الإعلان عن انتخابات جديدة، كما و يُعطى البرلمان صلاحيات بالتعاون مع رئيس الجمهورية بإقصاء الحكومة التي فقدت ثقته¹⁶ للأسباب المذكورة و في نظام الحكم البرلماني الكلاسيكي يحتاج رئيس الجمهورية للقيام بمهامه التوسيطية أن تكون له مكانة غير منحازة من الناحية السياسية، و أن لا تكون مشروعيته مستقاة من جهاز السلطة التشريعية (من أغلبيته الحزبية)، و أن لا يكون مسؤولاً أمامه من الناحية السياسية، و أن لا تكون هناك إمكانية حجب الثقة عنه من قبل البرلمان.¹⁷

إنطلاقاً من التصورات النظرية المذكورة، فهذا القانون الدستوري:

- قام بإدراج الإنتخاب المباشر لرئيس جمهورية سلوفاكيا من قبل المواطنين (ألغى انتخابه من قبل البرلمان السلوفاكي و أيضاً صلاحيته بعزل رئيس الجمهورية بنسبة ثلاثة أخماس من أغلبية أعضائه، و بذلك قلص من تبعيته للأحزاب السياسية)، و بنفس الوقت و بطريقة جديدة صاغ إمكانية التحي عن منصب الرئيس.
- صاغ بطريقة جديدة مركز رئيس جمهورية سلوفاكيا (أقر بأنه ليس فقط رئيس جمهورية سلوفاكيا، و لكنه أيضاً ضمان استقلالها كدولة و وحدة أراضيها و الإلتزام بالعقود الدولية التي صادقت عليها جمهورية سلوفاكيا و تم الإعلان عنها بالطريقة المفروضة قانونياً، يقوم بتمثيل جمهورية سلوفاكيا

¹⁵ في نفس الوقت قام البرلمان السلوفاكي بمناقشة مقترح مجموعة من نواب البرلمان السلوفاكي للمصادقة على القانون الدستوري الذي يتم بموجبه تعديل الدستور السلوفاكي، حيث قامت بتقديم المقترح الثابتة ل. توتوفا.

¹⁶ من بين الصلاحيات الإعتيادية التي توازن بين سلطات الدولة نعد في نظام كندا على سبيل المثال: حق البرلمان في حجب الثقة عن الحكومة أو عن عضو الحكومة في أي وقت و المصحوبة بواجب رئيس الدولة عزل هكذا حكومة (أو عضوها)، صلاحية الحكومة في أن تقترح على رئيس الجمهورية حل البرلمان إذا لم يصادق هذا على مقترح قانونها الذي تقدمت به و في نفس الوقت ليس بإمكانه حجب الثقة عنها، صلاحية رئيس الجمهورية إعادة مقترح القانون الذي صادق عليه البرلمان، صلاحية رئيس الجمهورية إعلان القوانين التي تمت المصادقة عليها من قبل البرلمان، صلاحيات رئيس الجمهورية تجاه السلطة التنفيذية – اختيار و توكيل المرشح لمنصب رئيس الحكومة، تمثيل الدولة في الخارج و الداخل، صلاحيات التعيين في الوزار الحكومية و الجيش، و غيرها.

¹⁷ قام بالتحدث عن هذه المبادئ بشكل مفصل من خلال خطابه في البرلمان السلوفاكي كاتب هذا المقال، إذ هو أحد الذين تقدموا بهذا المقترح لتعديل دستور جمهورية سلوفاكيا.

دولياً ومحلياً و بواسطة قراراته يُومن الأداء السليم للأجهزة الدستورية) و مسؤوليته الدستورية،¹⁸

• صقل المركز الدستوري و صلاحيات رئيس الجمهورية بطريقة تنأى به عن صراعات الأحزاب السياسية داخل البرلمان و خارجه و علاقات المسؤولية الدستورية بين البرلمان السلوفاكي و الحكومة السلوفاكية.

• فصل رئيس جمهورية سلوفاكيا عن البرلمان السلوفاكي و الحكومة أيضاً بإلغاء حق رئيس الجمهورية حضور جلسات البرلمان السلوفاكي (الشيء الذي كان يمثل ترابطاً زانداً و غير مجدي بين رئيس الجمهورية و الجهاز التشريعي و تم استغلاله في الماضي بطريقة غير لائقة)، و في نفس الوقت حق رئيس الجمهورية التواجد في جلسات الحكومة السلوفاكية و الإشراف على الجلسة (الأمر الذي كان في تعارض شديد مع نظام الحكم البرلماني، لم يتم استعماله و كان خطراً محتملاً للنزاعات الدستورية بين رئيس الحكومة و رئيس الجمهورية)، إلا أنه أقر حق رئيس الجمهورية أن يطلب من الحكومة السلوفاكية و من أعضائها المعلومات الضرورية للقيام بعمله.

• قسّم صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجموعتين أساسيتين. تلك التي يقوم بها رئيس الجمهورية بمفرده (و ذلك إما بناءً على دستور جمهورية سلوفاكيا – كسلطات خاصة بالرئيس، أو بناءً على قرارات البرلمان السلوفاكي، أو المواطنين)، و تلك التي يقوم بها بالتعاون مع الحكومة و التي تتطلب لنفاذها عدا توقيع رئيس الجمهورية توقيع رئيس الحكومة أو عضو الحكومة.

• ألغى حق فيتو الرئيس ضد القوانين الدستورية. في حالة القوانين العادية بقي له هذا الحق، إلا أنه أقر مطلب المصادقة من جديد على القانون الذي استخدم رئيس الجمهورية ضده حق الفيتو بحيث تتم المصادقة عليه من جديد بأغلبية أكثر من نصف مجموع نواب البرلمان السلوفاكي.

• أقر بأن قرار رئيس الجمهورية الصادر حسب المادة 102 حرف بي و اي¹⁹ يُصبح نافذاً إذا وقع عليه رئيس الحكومة السلوفاكية أو الوزير المختص، و أيضاً أنه في هذه الحالات تقع المسؤولية عن قرار رئيس الدولة على عاتق الحكومة السلوفاكية،

• وسّع من صلاحيات المحكمة الدستورية السلوفاكية (يو اس اس ار) في البت في القضايا الخلافية الممكنة المتعلقة بعملية انتخاب رئيس الجمهورية و اتخاذ القرار في حال أقام البرلمان السلوفاكي دعوة ضد رئيس جمهورية سلوفاكيا في قضية الخرق المتعمد للدستور و الخيانة.

• فصلّ الأمور التي تقوم المحكمة الدستورية باتخاذ القرار فيها في جلساتها العامة.²⁰

بعد الانتخابات البرلمانية في عام 1998 أنشأ البرلمان السلوفاكي لجنة عمل لتعديل الدستور. حصلت اللجنة على تفويض بتحضير مقترح تعديل الدستور الذي سيقوم بإصلاح النقص الموجودة في النص الأساسي للدستور، و التي تم التنبيه إليها من خلال تطبيقه العملي.²¹ بناءً على مطلب اللجنة، طلبَ رئيس

¹⁸ المادة رقم 107 "يمكن الملاحقة القانونية لرئيس الجمهورية فقط في حال عدم الإلتزام المتعمد للدستور أو في حالة الخيانة. يقوم البرلمان السلوفاكي بالبت حول التقدم بدعوة قضائية ضد رئيس الجمهورية و ذلك بأغلبية ثلاثة أخماس كل النواب. يقوم البرلمان بالتقدم بالدعوى لدى المحكمة الدستورية، التي تبت فيها من خلال جلساتها. إذا حكمت المحكمة الدستورية ضد رئيس الجمهورية فنالك يعني فقدانها لمنصب الرئيس و إمكانية تعيينه من جديد في هذا المنصب."

¹⁹ المادة رقم 102 من دستور جمهورية سلوفاكيا (القانون الدستوري رقم 1992/460 و تعديله بالقانون الدستوري رقم 1998/244). رئيس الجمهورية:
ب/ يقوم بقبول و تفويض السفراء،
ي/ يقوم بمنح العفو، يعفو عن بقية مدة العقوبة و يخفف العقوبات المفروضة من قبل المحاكم الجزائية، و يقرر أن لا يتم البدء بالملاحقة الجزائية، أو أن لا تتم متابعتها.

²⁰ بموجب البند 25 من القانون الدستوري رقم 1999/9 المادة 131 من الدستور: "تقوم المحكمة الدستورية بالبت في جلساتها في الأمور المدرجة في المادة 105 الفقرة 2، المادة 107، المادة 125 الحرف ا و ب، المادة 129 الفقرة 2 حتى 5، المادة 136 الفقرة 2، المادة 138 الفقرة 2 و 3 و حول شؤونها الداخلية".

²¹ تم تعيين اللجنة و أعضائها كالآتي: رئيس اللجنة - نائب رئيس البرلمان السلوفاكي بول هروشوفسكي، أعضاء اللجنة كل من النواب: بيتر كريسك، إيفان شميكو، لاديسلاف اروسز، لاوش ميساروش، بيتر برناك و الثانية إيفا سلافكوفسكا. إلا أن نواب المعارضة في تلك الفترة برناك (حزب اتش زد دي اس) و سلافكوفسكا (اس ان اس) رفضا العمل في اللجنة، و بذلك عملت اللجنة بأعضائها الخمسة فقط.

البرلمان السلوفاكي من رئيس الحكومة السلوفاكية، و من كل من كليات الحقوق، و مؤسسة الدولة و القانون السلوفاكية، و المحكمة العليا السلوفاكية، و المحكمة الدستورية السلوفاكية، و مكتب المدعي العام السلوفاكي، و مجلس القضاة السلوفاكي، و بعض الأجهزة الحكومية المركزية و المؤسسات الحقوقية المختصة، بأن نتقدم بتحليلاتها لصيغة دستور جمهورية سلوفاكيا الحالي و بمقترحاتهم إذا ما كانت لديهم أية مقترحات. الأجوبة التي حصلت عليها اللجنة أفادت بضرورة عمل تعديلات دستورية و بنفس الوقت حوت على مجموعة من المقترحات المحددة. حاول المتقدمون بالمقترح التالي لتعديل الدستور، قبل كل شيء، حل القضايا التي ظهرت من منظور التطور الدستوري آنذاك كقضايا ساخنة، إلا أن المقترح مع ذلك حوى على 91 نقطة و اقترح تعديل أكثر من نصف نص الدستور. حاول النص المقترح تحسين نوعية النظام الدستوري لجمهورية سلوفاكيا و تقوية تطبيق الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين و على الأخص تكوين الوسط الدستوري الضروري:

- للوفاء بالتزامات جمهورية سلوفاكيا المنبثقة عن العقود الدولية المبرمة،
- لدخول جمهورية سلوفاكيا المحتمل في المنظمة الدولية بغرض الحفاظ على السلام و الأمن،
- للعمل المستقل للجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية سلوفاكيا،
- لإنشاء المقاطعات ذات الإدارة الذاتية و عملها بالشكل المطلوب،
- للتحسين النوعي لعمل البرلمان السلوفاكي، الحكومة السلوفاكية و رئيس الجمهورية،
- لتقوية الإستقلالية و الإعتماد على الذات للسلطة القضائية بما في ذلك توسيع و تحديد صلاحيات المحكمة الدستورية السلوفاكية.

قام التعديل بخلق الأساس الدستوري اللازم لتنفيذ الإلتزامات التي قامت جمهورية سلوفاكيا بالإلتزام بها عند توقيع الإتفاقية الأوروبية المحددة للإتحاد بين جمهورية سلوفاكيا من طرف و الجماعة الأوربية و بلدانها الأعضاء من طرف آخر. في نص الدستور السلوفاكي المعمول به حتى ذلك الحين كانت المواد المحددة للعلاقة بين القانون الدولي و القانون المحلي تشكل قسماً صغيراً فقط، و مكانة القواعد القانونية و قواعد القانون الدولي في النظام القانوني المحلي و في هيكل القواعد القانونية لم تكن محددة بشكل كافي.

حاول التعديل أيضاً إزالة الإمتياز الغير مبرر لنواب البرلمان السلوفاكي في مجال الحماية الدستورية لمكانتهم، تحديد صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية سلوفاكيا، تحديد نتائج قرارات رئيس الجمهورية في العملية التشريعية. كما و مكن من عمل رقابة و قائية لدستورية العقود و الموائيق الدولية و المبادرات المتعلقة بإعلان الإستفتاءات الشعبية، و توسيع و تحديد تأثيرات قرارات المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفاكيا، و بزيادة عدد أعضائها و تحسين فعاليتها، و إقصاء التدخل السياسي في السلطة القضائية بإنشاء مجلس قضاء جمهورية سلوفاكيا، و إلغاء فترة تعيين القضاة المحددة بأربعة سنوات و بتحديد طريقة جديدة لإنتخاب السلطة القضائية، تحديد مبادئ دولة القانون و الفصل بين السلطات في النظام الدستوري لجمهورية سلوفاكيا.

أدخل التعديل إلى النظام الدستوري السلوفاكي أيضاً مركز حامى الحقوق و الحريات الأساسية - أمين المظالم البرلماني، و الذي شارك ضمن الحدود المرسومة و بالطريقة التي يتيحها له القانون في حماية حقوق و حريات الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين عند التصرف بتصرف ما أو إتخاذ قرار ما أو عدم التحرك المُفترض من قبل المؤسسات الحكومية. كما و قام التعديل بإلغاء العديد من المصطلحات الغير

دقيقة من النص الدستوري، مما ساهم في وضوحه وفهمه بشكل أفضل.²²

قام البرلمان السلوفاكي بالمصادقة على تعديل الدستور في 23 فبراير 2001.²³

التطور الدستوري في جمهورية سلوفاكيا استمر بتعديلات أخرى أحادية لنص الدستور السلوفاكي.

القانون الدستوري بتاريخ 4 مارس 2004²⁴ ركّز على حصانة النواب بطريقة غير دقيقة. إذ أُلغى من النص الدستوري المادة القائلة بأن المسؤولية القانونية المدنية للنائب تتعلق أيضاً بخطاباته خلال ممارسة عمله كنائب والتي يقفوه بها في البرلمان السلوفاكي أو في لجانه. اتضح فيما بعد بأن هذا التعديل كان مُضلاً و مُربكاً.

بعد دخول جمهورية سلوفاكيا في الإتحاد الأوروبي أقر تعديل القانون الدستوري المصادق عليه بتاريخ 14 مايو 2004 عدم السماح بكون نائب البرلمان السلوفاكي نائباً في البرلمان الأوروبي أيضاً، وأعطيت الصلاحية للمحكمة الدستورية السلوفاكية في البت في دستورية وقانونية الانتخابات إلى البرلمان الأوروبي.

قام القانون الدستوري بتاريخ 27 سبتمبر 2005 بتقوية صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية سلوفاكيا، خاصة تجاه القرى والمقاطعات، و في نفس الوقت أعطى للمحكمة الدستورية السلوفاكية الحق بالبت في القضايا الخلافية المتعلقة بعمل الجهاز الأعلى للرقابة.

التجارب من العمل الفعلي لأمين المظالم البرلماني اقتضت المصادقة على القانون الدستوري بتاريخ 3 يناير 2006. هذا القانون الدستوري قام بتوسيع وتحديد مكانة وصلاحيات أمين المظالم البرلماني في النظام الدستوري لجمهورية سلوفاكيا (أمين المظالم البرلماني حصل على سبيل المثال على صلاحية التقدم للمحكمة الدستورية السلوفاكية بمقترحات للبدء بالإجراءات اللازمة في حال أخل قانون تشريعي أو تنفيذي ما بأحد الحقوق أو الحريات الأساسية المعطاة للشخصية الطبيعية أو الاعتبارية).

مضمون الحصانة البرلمانية قام بتعديله القانون الدستوري المصادق عليه بتاريخ 16 مارس 2006 و الذي أمكن من الملاحقة القانونية للنواب لدى ارتكابهم مخالفات في الحالات التي يحددها القانون.²⁵

القانون الدستوري المصادق عليه بتاريخ 4 مارس 2010 قد حاول حتى الآن بدون جدوى عن طريق تعديل نص الدستور سن إمكانية ملاحقة الأشخاص الذين اكتسبوا ممتلكاتهم بطريقة غير شرعية. قام هذا القانون بإضافة نص إلى الدستور مفاده: "... الممتلكات التي تم الحصول عليها بما يخالف القانون لا تخضع للحماية" وأعطى الصلاحية أيضاً "... بتدخلات أخرى في حق الملكية ... في حالة الممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية أو من مصادر غير قانونية و هو إجراء لا غنى عنه في المجتمع الديمقراطي لضمان أمن الدولة، حماية النظام العام، الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين". الشروط الأخرى كان من المفترض أن يقوم بتحديددها القانون. إلا أن هذا التعديل الدستوري لم يحقق حتى الآن ما كان مُتوقفاً منه،

²² النص الأصلي للدستور لم يكن يحتوي على سبيل المثال على الخدمة العسكرية للمواطنين، لم يكن يحدد شروط انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة، لم يكن يحدد بشكل دقيق طريقة تنحي نائب البرلمان، توقيع القوانين من قبل الأشخاص المعنيين، لم يكن يحدد بشكل كافي وظيفة رئيس البرلمان السلوفاكي، لم يكن يحدد بدقة عمل رئيس جمهورية سلوفاكيا و النيابة عنه، بالإضافة لأنه لم يحدد بشكل كافي ما يمكن للمحكمة الدستورية أن تقوم بشرحه و ما ينتج عن هذا الشرح.

²³ الجلسة الثانية حول مقترح تعديل دستور جمهورية سلوفاكيا بدأت من خلال جلسة البرلمان بتاريخ 2001/2/6 و النقاشات حول هذه النقطة انتهت بتاريخ 2001/2/21 الساعة الحادية عشرة و عشر دقائق ليلاً خلال 12 يوماً تمت خلالها جلسة البرلمان، ناقش البرلمان مقترح التعديل لمدة أكثر من 100 ساعة. إذ استغرقت نقاشات النواب المسجلين بشكل خطي 80 ساعة، و نقاشات النواب المسجلين بشكل شفوي 20 ساعة. خلال النقاش تم طرح 1411 ملاحظة، منها 1047 خلال نقاش النواب المسجلين خطياً و 364 ملاحظة خلال نقاش النواب المسجلين شفويًا، ما مقداره 47 ساعة. سجل 75 نائباً أسامتهم بشكل خطي للنقاش و 81 نائباً بشكل شفوي. خلال 12 يوم من النقاشات في البرلمان السلوفاكي حول مقترح تعديل دستور جمهورية سلوفاكيا شارك في النقاش 105 نائباً.

²⁴ قام البرلمان السلوفاكي في 4 مارس 2004 بالمصادقة على القانون الدستوري رقم 140/2004 و الذي قام من خلاله بحذف الجملة الثالثة من المادة رقم 78 الفقرة 2: "لا يمكن ملاحقة النائب ملاحقة جزائية عن تصريحاته التي يقوم بها خلال قيامه بمهمته النيابية في البرلمان السلوفاكي أو في أجهزته، و ذلك حتى بعد إنتهاء دورته الانتخابية. يخضع النائب لسلطة البرلمان السلوفاكي التأديبية" (المسؤولية المدنية للنائب تبقى محفوظة).

²⁵ قام القانون الدستوري بصياغة جديدة للمادة رقم 78 الفقرة 3 من الدستور، و الذي بموجب "لا يمكن ملاحقة النائب جزائياً أو تأديبياً، و لا سجنه بدون موافقة البرلمان السلوفاكي. إلا أنه يمكن البت في مخالفة ارتكابه و ينص عليها القانون".

على اعتبار أنه لم تحدث حالة واحدة في جمهورية سلوفاكيا تم فيها إثبات أن هناك أحد قد اكتسب ممتلكاته بطريقة غير قانونية و نتيجة لذلك لمعاقبة شخص ما على التعيين.



كشياء مثير للجدل إلى حد كبير كان التعديل الدستوري الذي تم عن طريق القانون الدستوري المصادق عليه بتاريخ 21 أكتوبر 2011. تمت المصادقة على التعديل من قبل النواب بعد أن حجبوا الثقة عن حكومة رئيسة الحكومة إيفيتا راديتشوفو بتاريخ 11 أكتوبر 2011. الإحجام عن تطبيق مواد النص الدستوري الساري المفعول (المادة 115 الفقرة 1 و المادة رقم 110 الفقرة 1)، مع المساعي الرامية لمنع الحكومة الراحلة من اتخاذ قرارات سياسية بارزة حتى موعد إجراء الانتخابات المبكرة، أدت إلى أن أقوى الأحزاب السياسية (سمير-اس دي) بدعم من الائتلاف الحكومي المنهار ورئيس الجمهورية إيفان غاشباروفيتش قد صادق على تعديل دستوري ذا خلفية سياسية، الأمر الذي قوى بشكل كبير مكانة رئيس الجمهورية في النظام الدستوري في حالة حجب الثقة عن الحكومة من قبل البرلمان. بموجب هذا التعديل، في حال حجب البرلمان السلوفاكي الثقة عن الحكومة أو في حال رفض مقترحها بمنحها الثقة، يقوم رئيس جمهورية سلوفاكيا بعزل الحكومة بموجب قرار معلن في الصحيفة الرسمية لقوانين جمهورية سلوفاكيا. بعد ذلك يقوم بتفويض الحكومة الراحلة بممارسة صلاحياتها على نطاق أضيق إلى أن يتم تسمية الحكومة الجديدة.²⁶

²⁶ ضمن حدود ما تقتضيه المادة رقم 119 الأحرف أ، ب، في، م، ن، و، ث، ر، و التي تقول: أ- مقترحات القوانين، ب- المرسوم الحكومي، ي- مقترح الميزانية العامة للدولة ومقترح الحساب الختامي، ف- المعاهدات الدولية التي تم تكليف الحكومة بالإتفاق عليها من قبل رئيس الجمهورية، م- تعيين و عزل موظفين آخرين في الحالات التي يحددها القانون و الأعضاء الثلاثة للجنة القضائية، ن- مقترح إعلان الحرب، مقترح إعلان التعبئة للقوات المسلحة، مقترح إعلان حالة الطوارئ و مقترحات إنهائها، مقترح إعلان و إنهاء حالة الطوارئ و- إرسال القوات المسلحة خارج أراضي جمهورية سلوفاكيا لأجل المساعدات الإنسانية، التدريبات العسكرية، أو بعثات حفظ السلام، السماح بوجود قوات مسلحة أجنبية على أراضي جمهورية سلوفاكيا لأغراض المساعدة الإنسانية، أو التدريبات العسكرية، أو بعثات حفظ السلام، السماح بمرور القوات المسلحة الأجنبية عبر أراضي جمهورية سلوفاكيا، ث- إرسال القوات المسلحة خارج أراضي جمهورية سلوفاكيا في حال تنفيذ الإلتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية حول الدفاع المشترك ضد الهجوم، و ذلك لمدة أقصاها 60 يوماً. تقوم الحكومة بإعلام البرلمان السلوفاكي دون تأخير بهذه القرارات، ر- قضايا أخرى يحولها بها القانون.

تنفيذ صلاحيات الحكومة بتعيين و عزل المسؤولين الحكوميين في الحالات المحددة في القانون و ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس القضائي لجمهورية سلوفاكيا و قضايا أخرى كان القانون قد أعطى فيها الحق للحكومة بالبت فيها، قد قيدها هذا القانون الدستوري و ذلك بشرط الموافقة المسبقة عليها من قبل رئيس الجمهورية السلوفاكي ليتم سريان مفعولها.

بناءً على أسباب سياسية و بدون أي تفكير منطقي دستوري، قام هذا التعديل الدستوري و لغرض معين بتغيير النظام الدستوري لجمهورية سلوفاكيا (نظام الحكم البرلماني) لصالح رئيس الجمهورية في وقت تحكم فيه بشكل مؤقت حكومة حجب البرلمان عنها الثقة. لعل الشيء الإيجابي الوحيد لصالح جمهورية سلوفاكيا في هذه الحالة هو أن الحالة التي "يقوم بحلها" هذا القانون الدستوري تطرأ في حالات نادرة فقط.

حتى الآن كان آخر تعديل دستوري قام البرلمان السلوفاكي بالمصادقة عليه بتاريخ 26 يوليو 2012. قام التعديل بالإستجابة للضغط من قبل الرأي العام و أقر تعديلات جديدة فيما يتعلق بالحصانة الجزائية للنواب. قام التعديل بإلغاء إذن البرلمان السلوفاكي الذي كان حتى الآن مطلوباً كشرط للملاحقة القانونية لنواب البرلمان، و أبقى فقط على واجب الحصول على إذن البرلمان في حالة حبس النائب. كمشكلة يبدو حذف تلك الفقرة من النص الدستوري القائلة بأنه في حال رفض البرلمان السلوفاكي إعطاء الإذن بحبس النائب، يتوقف سريان فترة حق الملاحقة (التقادم) حتى انتهاء الفترة الإنتخابية.²⁷

على الرغم من كل التعديلات في النص الأصلي لدستور جمهورية سلوفاكيا، لم توجد حتى الآن الإرادة السياسية الكافية للقيام بتعديلات أخرى تقوم بتقوية طابعه الديمقراطي. من الممكن أن نشير على سبيل المثال إلى الحاجة إلى تحديد دستوري أدق لمكانة و دور الأحزاب السياسية، الحاجة إلى تعديل الباب الثاني من الفصل الخامس للدستور حول الإستفتاء و إدخال الديمقراطية المباشرة في فصل مستقل من الدستور، فصل رئيس الجمهورية عن السلطة التنفيذية و تحديد مكانته في فصل مستقل من الدستور، زيادة نص الدستور بفصل جديد حول تعديل الدستور و تعديلات أخرى.

²⁷ النص السابق للمادة 78 الفقرة 3 من الدستور كانت: "لا يمكن ملاحقة النائب جزائياً أو تأديبياً، و لا حبسه بدون موافقة البرلمان السلوفاكي. إلا أنه يمكن البتّ في المخالفة التي ينص عليها القانون. في حال لم يمنح البرلمان السلوفاكي الموافقة، فالملاحقة الجزائية أو الحبس خلال الفترة النيابة للنائب تعتبر غير ممكنة. في هذه الحالة تتوقف فترة التقادم طوال ممارسة النائب لعمله النيابي" و تم تعديلها بالنص التالي: "لا يمكن حبس النائب بدون موافقة البرلمان السلوفاكي".

9- التغلب على الإرث الإستبدادي في جمهورية سلوفاكيا و عملية التحول لوبومير مورباخير

إعتباراً من سقوط النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في عام 1989، تمت المصادقة على العديد من القوانين التي قامت بحل حالات الإضطهاد الحاصل من قِبَل داخل المحاكم و خارجها، و الظلم الحاصل فيما يخص الممتلكات، التي سببها النظام السابق لمواطنيه. لهذا السبب تمت المصادقة على قوانين أساسية كقانون رد الإعتبار و التعويضات القضائية، قانون رد الاعتبار و التعويضات الغير قضائية، قانون تخفيف بعض المظالم المتعلقة بالممتلكات و غيرها من المظالم و صلاحيات أجهزة الدولة السلوفاكية في المجال الغير قضائي لتخفيف المظالم. بناءً على ذلك قامت المحاكم في تشيكوسلوفاكيا برد الإعتبار بموجب قانون رد الإعتبار و التعويضات القضائية من عام 1990 لأكثر من 220 000 محكوم تم الحكم عليهم في جلسات المحاكم السياسية بين الأعوام 1948 و حتى 1989. الحقيقة الغير قابلة للجدل تبقى بأن جمهورية تشيكوسلوفاكيا، و التي استلم السلطة فيها بعد فبراير 1948 الحزب الشيوعي، قامت بإعدام مئات الناس الأبرياء. مئات أخرى تم قتلها على الحدود عند محاولتها الهرب إلى الغرب، و مئات الآلاف من مواطنيها عدا حرامهم من حرياتهم الشخصية، قد تعرضوا للإضطهاد الغير قضائي.

تأخرت جمهورية سلوفاكيا في عملية التعويضات الجزائية نتيجة لتطورها السياسي بعد تقسيم تشيكو - سلوفاكيا و نتيجة عدم استعداد و عدم رغبة أجهزة الدولة بذلك. إذ تكونت في جمهورية التشيك ضمن شرطة جمهورية التشيك دائرة توثيق و تحقيق جرائم الشيوعية، و التي تمت تسميتها من قبل وسائل الإعلام "دائرة بيندا" حسب أول مدير لها الدكتور فاتسلاف بيندا، و الذي كان فيما سبق ممثلاً عن المعارضة و أحد الموقعين على عريضة خارتا 77. ¹ يمكن النقاش حول عدم تنفيذ المطامح الأصلية للدائرة، و التي كان تريد ملاحقة المسؤولين الرفيعين في النظام السابق، إلا أننا يجب أن لا ننسى بأنها تمكنت حتى عام 2007 من القيام بـ 800 تحقيق و تم الحكم حكماً نهائياً على تسعة أشخاص بأحكام مع عدم وقف التنفيذ و على اثنين و عشرين شخصاً بأحكام مع وقف التنفيذ.

في جمهورية سلوفاكيا و حتى اليوم لم يتم الحكم على مجرم شيوعي واحد بحكم صادر مع عدم وقف التنفيذ. الشيء المشترك بين البلدين الذين تكونا نتيجة إنقسام تشيكو - سلوفاكيا هي الحقيقة التاريخية بأن عناصر السلطة و الطاقم القضائي تم بناؤه و تكوينه خلال العهد الشيوعي الإستبدادي. العديد من الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي، و الذين كانوا يتبعون التعليمات الحزبية، يشغلون اليوم مناصب في النيابة العامة و القضاء المستقل للدولة الديمقراطية، و من الصعب أن يكونوا ضماناً للتغلب على الماضي الشيوعي.

الشخص الوحيد الذي تمت "معاقبته" في سلوفاكيا، كان النائب الأول لوزير داخلية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية و الرئيس الأخير لأمن الدولة ما قبل نوفمبر الوزير لورينس. في عام 1992 حكمت عليه المحكمة التشيكية في مدينة تابور بالسجن لمدة أربع سنوات مع عدم وقف التنفيذ و ذلك بتهمة إستغلال سلطته النابعة من وظيفته الحكومية و بالتواطى مع أشخاص آخرين. تم الحكم عليه بناءً على إصداره

¹ خارتا رقم 77 كانت عريضة معروفة نظمها المعارضة في تشيكوسلوفاكيا خلال فترة الإصلاحات، و التي انتقدت من خلالها السلطة السياسية و الحكومية اشق اسمها من أول وثيقة لها و الصادرة بتاريخ 1 يناير 1977.

التعليمات و تنظيمه للحبس الوقائي لمعارضى النظام الشيوعى فى سجون الحبس الإحتياطى من عام 1988 و حتى نوفمبر 1989. بعد تقسيم تشيكو - سلوفاكيا و كمواطن سلوفاكى، كان بإمكانه أن يرفض تنفيذ الحكم، الأمر الذى قام به بالفعل. من أصل ما يقارب 300 متضرر من المتواجدين فى ملف التحقيق بقي 11 شخصاً فقط. المحاكمة استمرت فعلياً من عام 1989، و فى عام 2001 قررت المحكمة المحلية العسكرية فى براتيسلافا بالحكم عليه لمدة 15 شهراً مع وقف التنفيذ لفترة تجريبية مدتها ثلاثة سنوات. بعد الطعن فى قرار المحكمة من قبل لورنس و المدعى العسكرى، قامت المحكمة العسكرية العليا فى مدينة ترينتشين بتأكيد هذا الحكم فى إبريل 2002.

الفرق الثانى الأساسى كان أنه بعد نشوء جمهورية سلوفاكيا فى عام 1993، و على العكس من جمهورية التشيك، تم فى البداية "توقيف العمل" بموجب قانون التحري عن الماضى، و فيما بعد تم إلغاؤه. بموجب هذا القانون تم منع مسؤولى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى السابقين خاصة و المؤخرين المتعاونين مع جهاز أمن الدولة فى السابق من تعيينهم إعتباراً من مراتب معينة فى الوظائف الحكومية و العامة.

على الرغم من ذلك و بعد نشوء جمهورية سلوفاكيا المستقلة فى عام 1993 استمرت الدولة بالإهتمام و لو بقدر محدود بإزالة و تخفيف الظلم الذى سببه النظامين الإستبداديين فى سلوفاكيا فى القرن العشرين. إنعكس هذا الأمر من خلال العملية التشريعية و التى كان لها أثر على ضحايا الأنظمة الإستبدادية. تمت المصادقة على قوانين أخرى - قانون عدم أخلاقية و عدم شرعية النظام الشيوعى، قانون تخفيف بعض المظالم عن الأشخاص المرشحين إلى معسكرات الإعتقال النازية و معسكرات الأسرى و غيرها.

نقطة التحول الأساسية فى التغلب على النظام الإستبدادى السابق كانت المصادقة على قانون إشهار الوثائق حول عمل الجهات الأمنية للدولة 1939 - 1989 و إنشاء مؤسسة ذاكرة الشعب، و فى تعديل بعض القوانين (قانون ذاكرة الشعب). إفتتاحية (ديباجة) قانون ذاكرة الشعب تقول "الذى لا يعرف ماضيه، فهو محكوم بإعادته. ليس هناك أى تصرف غير قانونى تقوم به الدولة ضد مواطنيها يحق له أن يتصف بالسرية المحمية، و لا أن ينسى، و فترة أعوام 1939 - 1989 كانت فى حياة شعبنا فترة إنعدام للحرية". مؤسسة ذاكرة الشعب و التى تحوى فى أرشيفها وثائق عن نشاطات أجهزة أمن الدولة من عهد اللاحرية و "تقوم بعمل تقييم كامل و غير منحاز لعهد اللاحرية، تقوم بتحليل أسباب و طرق فقدان الحرية، مظاهر النظام الفاشى و الشيوعى و إيديولوجياتهم و مشاركة الأشخاص من داخل الدولة و من خارجها فيها".

القانون رقم 2002/553 (قانون ذاكرة الشعب) و الذى نشأت بموجبه مؤسسة ذاكرة الشعب يوكل لمؤسسة ذاكرة الشعب، عدا أمور أخرى، بموجب المادة رقم 8 الحرف دى بأن تتقدم بالمبادرات للبدء بالملاحقة الجزائية للجرائم بموجب المادة رقم 1، بحيث تتعاون فى ذلك مع النيابة العامة لجمهورية سلوفاكيا.

إحدى المحاولات الأساسية للتغلب على الماضى الشيوعى من الناحية الجزائية، عدا المبادرات الهامة الأخرى، كان البلاغ الذى تقدمت به مؤسسة ذاكرة الشعب (يو بي ان) للنيابة العامة لجمهورية سلوفاكيا فى مايو 2008 فيما يتعلق بموت 42 شخصاً مدنياً على الحدود السلوفاكية النمساوية فى الأعوام 1948 - 1989، لأن مؤسسة ذاكرة الشعب تعتقد بأنه تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية فى هذه الحالات. فى ملحق هذا البلاغ تم تقديم قائمة 246 ضحية من ضحايا الجدار الحديدى من قسم حدود التشيك و مورافا مع ألمانيا و النمسا.

لشرح هذا البلاغ المهم لمؤسسة ذاكرة الشعب فإننى سوف أتوقف قليلاً عند هذه الظاهرة المخيفة للنظام الإستبدادى - الجدار الحديدى.

إحدى أكبر الرموز "الملموسة" للنظام الإستبدادي في تشيكوسلوفاكيا في الأعوام 1948 – 1989، و الذي رافقه خلال وجوده، كانت مجموعة التدابير التي أغلقت القسم الجنوبي الغربي من الحدود مع جمهورية ألمانيا الاتحادية و مع النمسا بالدرجة الأولى في وجه مواطنيه. تمت تسميتها بالجدار الحديدي².

السبب الرسمي للتدابير على القسم الغربي من الحدود هو الحد من تغلغل جواسيس الإستخبارات الغربية ذوي النوايا التخريبية إلى تشيكوسلوفاكيا و منعهم من تخريب ما كان يسمى النظام الشعبي الديمقراطي. الدعاية المغرضة لحماية الحدود كانت تستعمل بشكل متزامن مع الأساطير حول "العملاء - المشاة" لتسمية الهاربين بمسمى "منتهكي حدود الدولة" و ليس بمسمى اللاجئين. من المهم أن نضيف بأن الحدود كان يعبرها أيضاً أشخاص على صلة باستخبارات الدول الديمقراطية حيث كانوا يقومون بعمليات مقاومة. في أي حال من الأحوال لا يمكن بدون دلائل أكيدة و مقارنة العديد من الوثائق الأرشيفية أن نعد أحداً من الذين كانوا يجتازون الحدود من ضمن هذه المجموعة فقط لمجرد إستعمال المعلومات الموجودة في الوثائق الخاصة بتلك الفترة.

حتى عام 1951 كانت الخدمة على الحدود مع الغرب لها صفة أمن الدولة، الأمر الذي بدا بوضوح في أن حرس الحدود (بي اس) التابع لقطاع الأمن القومي (زد ان بي) كانوا ينظرون إلى كل شخص مندي تم القبض عليه أو قتله كجاسوس للإستخبارات الأجنبية حسب مبدأ نوتوربيتي³، الذي كان القضاء يعمل بموجبه في ذلك الوقت.

نقطة التحول الأساسية بدأت في عام 1951. تم عمل إعادة تنظيم واسعة النطاق، حيث تم إنشاء حرس حدود وزارة الأمن العام ذا الطابع العسكري حسب النموذج السوفييتي لحرس الحدود ان كادي في / جي بي.

قام البرلمان بتاريخ 11 يوليو 1951 بالمصادقة على قانون حماية الحدود. أفراد حرس الحدود اكتسبوا نفس الحقوق و الواجبات المنوطة بأفراد الجيش و خلال القيام بمهامهم كانت صلاحياتهم القانونية مشابهة لصلاحيات الرزد ان بي. حوى القانون أيضاً و اجباً أجبر من خلاله النظام كل مواطن على تحمل مسؤولية حماية الحدود. قام وزير الأمن القومي لاديسلاف كويجيفا من خلال اللائحة رقم 70 الصادرة بتاريخ 14 يوليو 1951 بتحديد صلاحيات حرس الحدود في استعمال السلاح. هذه اللائحة المهمة أكدت موقف النظام القاطع ضد الأشخاص الذين كانوا يحاولون عبور الحدود. حماية الحدود أصبحت ذات قيمة أكبر من قيمة حق الحياة. أمرت اللائحة بشكل مباشر دوريات الـ بي اس من إفضال محاولات الناس للهرب من خلال الحدود حتى و لو باستعمال الأسلحة النارية، إذا لم يستجيبوا لندائهم للعودة.

من بين الأشكال الأكثر لا إنسانية في حماية الحدود مع الغرب على مستوى الدولة ككل في بداية الخمسينيات، كان زرع الألغام و بث الكهرباء في حواجز الأسلاك الشائكة (اي دي زيد) و المزودة بالكهرباء من محولات كهربائية تستمد الكهرباء من شبكة الكهرباء العامة، التي كانت تحت تردد عالي. المسؤولية عن هذا الأمر الوحشي كانت تقع على عاتق الشخصيات البارزة في النظام الشيوعي، و بالأخص الأمر الذي أصدره القائد الأول لحرس حدود وزارة الأمن القومي العقيد لودفيك هلافانتشكا. بين حواجز الأسلاك الشائكة و بجانبها كانت هناك ميادين مراقبة (كي بي) لتتبع آثار الهاربين. حواجز الأسلاك الشائكة كانت مدعمة بألغام و حواجز إسمنتية أو خشبية أو كهربائية (اشتق الإسم حسب الغلاف

² سُمي الجدار الحديدي أصبح معروفاً للامة بعد خطاب وينستون تشرشل في فولتن بتاريخ 5 مارس 1946، عندما صرح السياسي البريطاني بأنه من شئتين على الباطن و حتى تريت على الأديباتيكي قد تم إزال جدار حديدي، و الذي يشكل حدوداً مع نطاق السيطرة السوفييتية. من عام 1920 تم استعمال مفهوم الجدار الحديدي للتعبير عن فصل روسيا الشيوعية المتكونة حديثاً عن أوروبا.

³ مبدأ نوتوربيتي من المنظور القانوني حقيقة معروفة بشكل عام، لا تدعو الحاجة لإثباتها.

أو طريقة التركيب). في المناطق المحظورة كانت هناك مقاطع ملغمة حسب الحاجة بنفس الطريقة، أو كانت توضع هناك أنظمة إنذار مصنوعة من قبل حرس الحدود حسب النماذج المحسنة.

في منتصف الخمسينيات تمت إزالة كمية كبيرة من ألغام حواجز الأسلاك الشائكة، إلا أن هذا العمل لم يكن عملاً نابعاً عن الشعور بالإنسانية.

أعداد الانفجارات و الإصابات خاصة في صفوف حرس الحدود بي اس (و ليس فقط الهاربين) و التعقيدات في حماية الحدود أدت لإتخاذ القرار بإزالة الألغام. بفعل الانفجارات المتكررة كان يتم إتلاف حواجز الأسلاك الشائكة و تنقطع الكهرباء فيها. في عام 1962 بدأ استعمال أنواع جديدة من نظم الإنذار لدى اختراق الحدود (ار اس بي - يو 60). بعد إزالة الكهرباء ذات التيار العالي في عام 1965 أصبح الحاجز الأول من الأسلاك الشائكة تحت تيار كهربائي منخفض. تم تقسيم حاجز الإنذار إلى مقاطع، بحيث إذا ما حدث خلل ما خلال اجتياحه، يتم إرسال إشارة إلى مركز إشارات القطعة العسكرية، الذي يقوم بتحديد المكان و يرسل طلباً بإيقاف الهاربين.



شكّل مقطع الحدود مع جمهورية ألمانيا الاتحادية و مع النمسا لم يتغير بشكل كبير في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي. إلى جانب حواجز الأسلاك الشائكة تم وضع أحزمة محروثة بالطول للكشف عن آثار خطوات الأقدام. الطرق أمام أحزمة المراقبة كانت محاطة بأعمدة من الإسمنت موصولة ببعضها بأسلاك فولاذية، و في بعض الأماكن كانت هناك حواجز مضادة للدبابات. كل هذه الإجراءات كان الغرض منها إفشال المحاولات لاختراق حواجز الأسلاك الشائكة بسيارات الشحن الثقيلة و بالسيارات المصفحة المختلفة. كانت إجراءات نابعة عن التجربة من الحالات التي ظهرت في الستينيات.

أول حاجز أسلاك شائكة كان حاجز إنذار. بعد انفصال التيار الكهربائي، كانت تُرسل إشارة إلى مركز الإشارات مع تحديد دقيق للمكان الذي قام "المخترق" بتخطيه. على الأرض و على الأعمدة الممتدة على طول أحزمة المراقبة كانت هناك كشافات ضوئية و نظام إنذار لاسلكي. الكشافات ذات المدى البعيد كانت

تولد لدى الهاربين لحظة مفاجأة، و كانت أيضاً تقوم بمهمة الإضاءة لمقاطع معينة من الحدود.

بعد إرسال الإنذار و التقييم السريع للوضع، كان يتم إعلان الإنذار في القطعة العسكرية لحرس الحدود، و عملية القبض على الهارب أو الهاربين كانت تتم عن طريق عدة إجراءات متكاملة و تنسيق جيد بين دوريات حرس الحدود. فعالية و سرعة التدخلات كانت تزداد باستخدام السيارات المخصصة للأماكن الوعرة و في الحالات الإستثنائية باستخدام الطائرات المروحية. لملاحقة الهاربين، في حال اقتضى الأمر ذلك، كان يتم تنظيم مبادرات حدودية بناءً على قرار قائد القطعة العسكرية لحرس الحدود، و التي كان يتم من خلالها استخدام قوات إضافية. كان يشارك فيها أيضاً معاونو الدبي اس، الميليشيا الشعبية، أو القطعات العسكرية للجيش الشعبي التشيكوسلوفاكي. إحدى أهم الإجراءات التنسيقية المستعملة في عمليات الدبي اس بعد سماع الإنذار كانت نشر القوات الحربية لحرس الحدود – مجموعات التغطية و ما كان يسمى بالتغطية في المجال ما بعد حواجز الأسلاك الشائكة باتجاه الحدود.

تدمير نظام الحكم الديمقراطي و الحزبية التعددية بعد انقلاب فبراير في عام 1948 صَحَبَتْه تفكيك دولة القانون. في الوقت الذي انضمت فيه جمهورية تشيكوسلوفاكيا في المجال الدولي على اعتبارها عضواً مؤسساً لمنظمة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 بصوتها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁴، في تشيكوسلوفاكيا نفسها كان تتخذ الإجراءات و القوانين التي كانت تقوم بتغيير كل شيء بطريقة دراماتيكية.

ألغت وزارة الداخلية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا بتاريخ 23 فبراير 1948 صلاحية كل جوازات السفر الصادرة حتى ذلك الحين. بالمصادفة على قانون جوازات السفر من عام 1949 تم إلغاء حق كل المواطنين التشيكوسلوفاكيين في الحصول على جواز سفر. بموجب التعديلات القانونية التي تلت، تم تقييد حرية السفر للمواطنين التشيكوسلوفاكيين بنفس الطريقة، على اعتبار أن القانون الصادر في عام 1965 أقر بأن جواز السفر يمكن عدم منحه أيضاً بحجة أن سفر المواطنين للخارج لن يكون ممتاشياً مع مصالح الدولة، أو للذين خلال إقامتهم في الخارج قد أساءوا بتصرفاتهم للسمعة الجيدة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية. لنفس الأسباب كان من الممكن سحب جواز السفر الذي تم إصداره، أو تقييد مدة صلاحيته. عدا الفترة القصيرة التي صاحبت غزو جيوش حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا في عام 1968، عندما كانت قوات الأمن على المخارج الحدودية تتعامل مع المواطنين بشكل أفضل، فقد تم بموجب قوانين و لوائح أخرى تقييد حرية السفر. بموجب التعليمات الحكومية من عام 1969، التي صدرت بعد موجة الهجرة بعد شهر اغسطس، فقد تم تقييد آخر لحرية السفر، و عن طريق عدم إصدار جواز سفر أو سحبه فقد مُنِع مواطنو تشيكوسلوفاكيا من زيارة أقاربهم الذين هاجروا من قبل.

في السنوات التالية تعرض المواطنون التشيكوسلوفاكيون خلال محاولتهم السفر إلى دول ذات أنظمة حكم ديمقراطية للتقييد و المضايقات عن طريق إصدار لوائح تنفيذية أخرى لقانون وثائق السفر. للحصول على جواز سفر و منح الإذن للسفر كانوا المواطنون يضطرون للحصول على إذن من رب العمل، مدير المدرسة أو من المسؤولين الأكاديميين، أو بالأحرى من اللجنة القومية المحلية. الإذن بالسفر كانت تمنحه للمواطنين السلوفاكيين دائرة الجوازات و التأشيرات (دائماً كجزء من وزارة الداخلية، أو بالأحرى وزارة الأمن القومي سابقاً)، و التي كانت في السبعينيات و الثمانينيات جزءاً لا يتجزأ من جهاز الأمن القومي، أي الشرطة السياسية للحزب الشيوعي. كان بإمكانها أن تمنع من السفر أي مواطن تعتبره كمواطن لا يُعتمد عليه من الناحية السياسية، أو كما كان يحلو لموظفيها.

⁴ وثيقة منظمة الأمم المتحدة /الر ا/ اس/217/111 أي أو دي اي 48/01 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة 13 تقول: 1- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة 2- يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد كانت بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إلى بلده. كان للإعلان صفة التوصية و لم تكن له الصفة الإلزامية من الناحية القانونية. إلا أنه كان ذا صفة ليغيب فبرينديه (صفة التشريع) و كان من المفترض أن يكون بموجب ديباجته "المستوى المشترك الذي ينبغي أن تسعى إليه كافة الشعوب والأمم".

نفس الوضع كان فيما يتعلق بالقانون الجزائري. إذ حدد القانون تخطي الحدود الغير مسموح به كجرم جزائي تحت مسمى مغادرة أراضي الجمهورية بغير حق و عدم الإنصياع لطلب العودة.

تخطي الحدود الغير مسموح به كان يُعتبرُ جرماً قانونياً في كل القوانين الجزائرية حتى عام 1989. من عام 1976 كان هذا الجرم في تعارض مع المادة 12 الفقرة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁵، و الذي كان مُلزماً لجمهورية التشيك و السلوفاك الإشتراكية.

بعد عدم تمكين العديد من مواطني تشيكوسلوفاكيا من السفر بطريقة قانونية لأسباب سياسية أو حسب رغبة جهاز الأمن القومي (اش تي بي)، قام النظام الشيوعي و النظام الوحشي المُنشئ من قبله و تحت التهديد بالملاحقة الجزائية بموجب القانون الجزائري بقتل المواطنين بعد محاولتهم و بطريقة غير مسموحة بالوصول إلى الأراضي ذات نظام الحكم الديمقراطي.

بنفس الطريقة تم على الحدود التشيكوسلوفاكية قتل مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية و بولندا و هنغاريا، و الذين حاولوا في ذلك الوقت الهرب عبر أراضي تشيكوسلوفاكيا للخلاص من أنظمتهم التي كانت تكبت حقوق الإنسان الأساسية. عدا ذلك فإن حرس الحدود كان من خلال عملياته التي كانت تخرق بطريقة مباشرة القانون الدولي، يقوم بقتل مواطني الدول الأجنبية على أراضي الدول المجاورة.

الأشخاص المدنيين الذين قتلوا على الحدود بعد إطلاق النار عليهم، أو بواسطة الكهراء السارية خلال حواجز الأسلاك الشائكة، أو بتفجر الألغام الموضوعة، أو بتمزيقهم بالكلاب المُدرّبة أو بوسائل أخرى مستعملة من قبل حرس الأمن القومي أو حرس الحدود، كانوا يحاولون مغادرة أراضي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الإشتراكية، و فيما بعد جمهورية التشيك و السلوفاك الإشتراكية، أي الأراضي ذات النظام الشيوعي الإشتراكي، الذي كانت تنتهك فيه حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، ليصلوا إلى أراضي ذات نظام حكم ديمقراطي.

التزمت جمهورية التشيك و السلوفاك الإشتراكية عن طريق توقيعها لإتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (نوبورك 26 نوفمبر 1968، اللائحة رقم 1974/53) بأن التقادم بغض النظر عن وقت الإقتراف لن يشمل الجرائم ضد الإنسانية سواء تم ارتكابها خلال زمن الحرب أو السلم، كما هي محددة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في نورمبرغ بتاريخ 8 أغسطس 1945. إتفاقية ملاحقة و معاقبة مجرمي الحرب الكبار لدول المحور الأوربي و النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية تم نشرهما في صحيفة القوانين الرسمية و اللوائح تحت رقم 164 من عام 1947. مفهوم الجريمة ضد الإنسانية المُعرّف بموجب النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم يكن مفهوماً قانونياً بأثر رجعي بحق مرتكبي جرائم كهذه و لا حتى بعد المصادقة على إتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، على اعتبار أنها كانت منذ عام 1947 جزءاً من النظام القانوني التشيكوسلوفاكي.

على الفور بعد التقدم بالطلب في عام 2008 كانت ردة فعل المدعي العام لجمهورية سلوفاكيا دوبروسلاف ترنكا سلبية. أعرب في وسائل الإعلام بأن تصرفات كهذه ليس من المفترض أن تقوم بالبحث فيها النيابة الجزائرية السلوفاكية، و لكن فقط الباحثون القانونيون التاريخيون، و الباحثون النظريون.

على الرغم من ذلك و بعد الكشف من قبل وسائل الإعلام عن بعض التفاصيل الوحشية لعدد من الحالات، بدأت النيابة الجزائرية السلوفاكية بالتحقيق في كل الحالات تقريباً.

فيما يتعلق بالتحقيق في الحالات التي كانت ضمن الطلب المقدم في عام 2008 (الطلب كاملاً تم تقديمه

⁵ وثيقة منظمة الأمم المتحدة (إ/أر اس/22/2000) نيكس أو لائحة وزارة الخارجية رقم 1976/120.

للنيابة العامة لجمهورية سلوفاكيا، حيث يشير إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بقتل 42 شخصاً مدنياً على الحدود السلوفاكية - النمساوية من الجدار الحديدي حتى عام 1989) تم في عام 2011 من قبل مؤسسة ذاكرة الشعب إيصال 24 قرار لمحقيقي مديرية شرطة المقاطعة، دائرة شرطة العدل و الشرطة الجنائية في براتيسلافا، و الذي تم بموجبهم وقف الملاحقة القانونية في حالات الأشخاص المقتولين من قبل المجموعة المسلحة التابعة للنظام الشيوعي - حرس الحدود، و ذلك مع التعليل بأن حرس الحدود قد تصرفوا بموجب القوانين المعمول بها في ذلك الوقت! الاستثناء (!) كان في حالة مقتل ريكارد شلينزا من قبل حرس الحدود بتاريخ 1967/8/27، حيث أوقف محقق مديرية شرطة المقاطعة، دائرة شرطة العدل و الشرطة الجنائية في براتيسلافا الملاحقة الجزائية بقراره الصادر بتاريخ 2011/8/12 لأن الملاحقة في هذه الحالة لم تكن مسموحة. في هذه الحالة كان السبب يكمن في منع العقاب مرتين عن نفس الذنب بموجب الإتفاقية المتفذة لإتفاق الشنغن. مرتكب الجرم، حارس حدود سابق، و اليوم مواطن جمهورية التشيك يوزف ملتشوشوبك، تم الحكم عليه فيما يتعلق بمقتل شلينزا من قبل محكمة المقاطعة في مدينة برنو بموجب قرار المحكمة الصادر بتاريخ 2006/4/25.

من وقت نشوء مؤسسة ذاكرة الشعب تم السماح للمواطنين المضطهدين سابقاً بالإضطلاع على آلاف الملفات المأرشفة من ملفات جهاز الأمن القومي - الشرطة السياسية للحزب الشيوعي. العديد منهم عرفوا لأول مرة كيف كان النظام يتحكم بحياتهم. مؤسسة ذاكرة الشعب إعتباراً من عام 2007 و حتى الآن نشرت أسماء و ألقاب الجزء الأكبر من أعضاء الشرطة السياسية الذين كانوا يعملون في آخر 20 سنة قبل سقوط النظام (حقبة ما يعرف بالتسوية) مع وظائفهم التي كانوا يشغلونها ضمن أقسام جهاز الأمن القومي في سلوفاكيا. المواطنون المتضررون، و المؤرخون، و الجماهير بشكل عام عرفوا الأسماء الحقيقية للناس الذين كانوا يخرقون الحقوق و الحريات الأساسية لمصلحة الإبقاء على النظام الإستبدادي.

ضمن عملها الخاص الأكاديمي و عمل دار النشر، فقد صدرت العديد من الكتب التي تحتوي على معلومات جديدة حول الهولوكوست، حول الهولوكوست العجري، ملاحقة و اضطهاد السكان بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية.⁶

مؤسسة ذاكرة الشعب توجه اهتمامها لتسجيل شهادات ضحايا النظام الإستبدادي، والتي ظهر العديد منها في الأفلام الوثائقية التي قامت بصناعتها مؤسسة ذاكرة الشعب. يقوم موظفوا مؤسسة ذاكرة الشعب بعرضها ضمن محاضرات في المدارس الإبتدائية و الثانوية و الجامعات. عدا تنظيم المؤتمرات العلمية و الندوات، تولي مؤسسة ذاكرة الشعب إهتماماً أساسياً للقاء الشباب في المدارس. الدليل على ذلك يكمن في مئات المحاضرات التي قام بعملها موظفوا مؤسسة ذاكرة الشعب حتى الآن. الهدف الأساسي هو الحماية من عودة الإيديولوجيات الإستبدادية من جديد. في أماكن المتحف القومي السلوفاكي في براتيسلافا تم في عام 2011 تنظيم أول معرض تحت عنوان "سري للغاية! معرض حول تاريخ جهاز الأمن القومي في سلوفاكيا". قام بالإضطلاع على معرض مؤسسة ذاكرة الشعب منذ أيامه الأولى عدة آلاف من الزائرين. يصف نشوء و تنظيم و موظفي و عمل جهاز الأمن القومي في سلوفاكيا ما بين الأعوام 1945 - 1989. عن طريق الوثائق الأرشيفية، الصور، الأشياء الخاصة بتلك الفترة و النصوص العلمية يقوم بتقريب الوضع السياسي الداخلي بعد الحرب العالمية الثانية، بدايات و تنظيم جهاز الأمن القومي في سلوفاكيا، أسلوب عمله، بناء كادر الموظفين و شبكة المخبرين، و تعاون جهاز الأمن القومي مع الكي جي بي السوفييتية و أجهزة مخابرات دول المعسكر الشرقي.

⁶ على سبيل المثال: يان هاليفيكا - مجتمع اليهود في محافظة ميزيلابوريتسه في الأعوام 1938 - 1945. كارول باتاش: اضطهاد العجر في سلوفاكيا (1939 - 1945). ميلادا بوليشينسكا التشيكوسلوفاكيون في الولاخ و الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية. روبرت ليتز، بول ماتولا - وثائق حول المرافعة في قضية ويليام جينغور و شركائه. بيري غوش سبوش - التقرير 12 زيدان بي واثاق حول النشاطات. ماتبي ميديفيتسكي، بيري غوش سبوش، بيتر ياشيك - في أعقاب فيلنكس الحديدي. الأمن العام في سلوفاكيا في الأعوام 1948 - 1989 و غيرها.

10- الإصلاحات الأمنية و دور المجتمع المدني في هذه العملية

إلمير نيتشيبي

1-10- إنتهاج نهج مختلف فيما يتعلق بالأمن في دول وسط و شرق أوروبا

منذ تفكك العالم الثنائي القطبين، تم إيلاء الإهتمام في دول وسط و شرق أوروبا لدور المجتمع المدني في عملية الإصلاحات الأمنية و في هذا الصدد أيضاً للعلاقات المدنية - العسكرية. في ذلك الوقت (بعد انهيار الثنائية القطبية) تم اعتبار تقييد إمكانية دخول القوات المسلحة (ميليتاري انتيرفنشن) على الساحة السياسية المحلية (الداخلية) بُعداً أساسياً (لأسباب مفهومة). تغيرت النظرة لمفهوم الأمن الذي لم يعد يُفهم بشكل مطلق كـ (هارد سيكورتى) أي مفهوم الأمن فقط من منظور التهديدات الخارجية. من هنا بدأت بالإنخراط في موضوع الأمن عناصر أخرى غير العناصر الحكومية. في مجال الأمن بدأ يأخذ حيزه ما يُسمى (بالإدارة الإستراتيجية العامة)، أو بالأحرى إدارة السياسة الأمنية و الدفاعية، و ضمنها على سبيل المثال بنى النظام الأمني. على اعتبار أن الموضوع موضوع خاص بذاته، تعميم المعلومات من دول أوروبا الوسطى و الشرقية أبرز الحاجة إلى:

- 1- تشكيل هيكل حكومية جديدة قادرة على الإدارة الاستراتيجية للسياسة الأمنية و السياسة الدفاعية و القوات المسلحة،
- 2- العمل على "تمدين" وزارات الدفاع و إدراج هيئات الأركان تحت الوزارات،
- 3- إدخال نظام المراقبة المالية و الإدارة المالية (اوفرست) للمصاريف الأمنية و الدفاعية،
- 4- تعزيز دور البرلمانات و اللجان البرلمانية الخاصة بالأمن و الدفاع (قدرتها على التعامل مع مثل هذه الأمور)،
- 5- تطوير المؤسسات الأمنية و الدفاعية المستقلة، التينك تانك و المنظمات الغير حكومية، و إدراج دراسات المشاكل الأمنية و الدفاعية بشكل تدريجي في المجال الأكاديمي المدني أيضاً،
- 6- تعزيز النقاش العام حول الأمن و الدفاع، و توفير البدائل لتشكيل المبادئ السياسية و لمجال الإستشارات،
- 7- نشر تقارير عن الأمن و الدفاع "سيكيوريتي اند ديفينس ريفوس".

لم تكن جمهورية سلوفاكيا حالة استثنائية، إذ مرت بتطورها الخاص. تركز الأمر على زيادة التأثير العام للمجتمع على السياسة الأمنية و الدفاعية و على تشكيلهما و على تنفيذ السياسة الأمنية و الدفاعية للبلد من قبل ممثلين سياسيين ذوي شرعية. السياسة الأمنية للدول نجدها في وثائق عديدة. على الغالب تتكون من إستراتيجيات أمنية و قوانين و لوائح تنفيذية. إلا أننا في سلوفاكيا اضطررنا للوصول لفهم هذه المفاهيم. من

تجاربنا نرى أن أهم الأمور هو على الأقل ربط هذه العوامل: البرلمان، البنى الحكومية، المجتمع المدني من منطلق أوسع، مع إمكانية إضافة منظمات المجتمع المدني كممثلين لمجموعات خاصة من المجتمع المدني، بنى معنية بالعمل النظري (الجامعات، المعاهد، منظمات التينك تانك المُتخصصة بالتحاليل الأمنية والدفاعية)، وسائل الإعلام.

10-2- المجتمع الأمني السلوفاكي و القطاع الأمني – تاريخ مختصر

مفهوم "القطاع الأمني" بدأ بالظهور نتيجة فكرة تطويره، وذلك في تسعينيات القرن الماضي. كان أساسه مبني على ملائمة النظم الأمنية للدول للظروف الجديدة. إذا أخذنا بعين الإعتبار تجارب سلوفاكيا، فكما كان عليه الحال في باقي دول وسط و شرق أوروبا، كان وضعها و وضع انتقال لدول ما بعد الشيوعية إلى مرحلة الديمقراطية من المفهوم الأوربي. في سلوفاكيا، كما كانت عليه الحال في دول أخرى، كان المسعى هو تحديد مفهوم القطاع الأمني. المشاكل ظهرت في التمييز بين القطاع الأمني و نظام الدولة الأمني. من ناحية منحى فصلي هذا، أريد فقط أن أذكر أنه تم التوصل إلى إجماع أن القطاع الأمني بدأ يُفهم من منظور أوسع، أي أوسع من نظام أمني تكونه مؤسسات صنع القرار في الدولة، أجهزة الدولة الإدارية، أو حتى أجهزة الرقابة البرلمانية. بهذا نكون قد وصلنا لمفهوم المجتمع الأمني.

من ناحية النظر إلى القطاع الأمني، فهذا المجتمع عدا القسم الحكومي (و المُكوّن من أفراد قوات الأمن و الشرطة و الخدمات الإستخبارية و الموظفين الحكوميين و البنى البرلمانية) يحتوي على قسم غير حكومي، أي خبراء يعملون في القطاع الغير حكومي. هذا القسم يمكن أن يتكون من مراكز الأبحاث الغير حكومية و الأقسام الأكاديمية و وسائل الإعلام. بدأ بالنظر للمجتمع الأمني كجزء خاص من المجتمع المدني.¹



¹ التحليل الأساسي لتطور المجتمع الأمني السلوفاكي و القطاع الأمني قام بنشره مركزين موجودين حتى اليوم – مركز الدراسات الأمنية (سي اس اس) و مركز العلاقات الأوربية و الشمال الأطلسية (سينا) في عام 2006. المقال حول التطور الكلي في سلوفاكيا كان جزءاً من كتاب دي سي اي أف - م كابرني، ب فلوري، ف مولنار "سيفيل سوسيتي اند ذي سيكوريتي سيكتور". المؤلفون: فلاديمير تاراسوفيتش، المير نيشتي، ماتوش كوربا. <http://www.dcaf.ch/Chapter-Section/Table-of-Contents>

تعاون منظمات المجتمع المدني مع الوسط الحكومي ضمن القطاع الأمني كانت مقيدة على المدى البعيد بانغلاق قضية "الأمن القومي" و روح "السرية" التي كانت سائدة في مجال الأمن و الدفاع من أيام النظام الشيوعي و إشتراكان السابق في دول إتفاقية حلف وارسو. و إن كانت التغييرات المنهجية قد حدثت بشكل سريع، و بعد عام 1993 (نشوء جمهورية سلوفاكيا) قام القطاع الأمني أو بالأحرى هيئاته بالإعلان عن عزمه في التعاون مع المجتمع المدني، إلا أن تغيير طبيعة تفكير المسؤولين الحكوميين قد استغرقت وقتاً أطول. كعامل مهم في تكون العلاقات المدنية - العسكرية كان العمل على المدى الطويل لمنظمات غيرحكومية و أكاديمية أو لأوقاف مثل المؤسسة السلوفاكية للسياسة الخارجية، هيئة معهد الدراسات العامة، مركز العلاقات الأوربية و الشمال أطلسية، مركز الدراسات الأمنية، المركز الأوروأطلسي، وقف فريديرخ ايبيرت، أو قسم العلوم السياسية في جامعة كومنسكي و كلية العلاقات الدولية في جامعة ماتيني بيل في بانسكا بيستريتسا.

في الوقت نفسه تنبغي الإشارة إلى أن المجتمع الأمني المستقل في سلوفاكيا لم يكن شريكاً مساوياً لمؤسسات الدولة، و ذلك بالدرجة الأولى لقلّة عدد أعضائه، و لكن أيضاً لقلّة اهتمام صنّاع القرار بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. خلال الفترة حتى عام 1998 كانت علاقات البنى الحكومية بهذه المنظمات علاقة عدائية. هذا الأمر بدأ جلياً، عدا الأمور الأخرى، من خلال أن منظمات المجتمع المدني، في مثالنا هذا المنظمات التي كانت تُعنى بقضايا الأمن و الدفاع، كانت تتبنى مواقف نقدية تجاه السياسة الرسمية. النقد كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى التحركات الداخلية التي سببت تباطؤ عملية دخول سلوفاكيا في حلف الناتو و الإتحاد الأوربي. الخلافات كانت قائمة أيضاً في وجهات النظر حول سياستنا الخارجية، أو بالأحرى حول التوجه السياسي بعد نشوء جمهورية سلوفاكيا. أشارت هيئة الدراسات الأمنية و الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع السلوفاكية من خلال تحليل لها حول تطور السياسة الأمنية و الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا² إلى أربع احتمالات أمنية أساسية (خيارات) لدول وسط أوروبا (بما فيها سلوفاكيا) بعد إنهيار الثنائية القطبية للعالم.

1- الشمال أطلسي - الدخول في حلف الناتو، و الذي كان يمنح أقوى الضمانات الأمنية.

2- أوروبا الغربية - الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي و من الناحية الأمنية إلى الإتحاد الأوربي الغربي. هذا الخيار كان يحظى بدعم كبير من قِبَل الناس من جهة الإمتيازات المالية. المشكلة كانت في تقديم الضمانات الأمنية.

3- عدم الإنحياز - تطلمات لمحور غير منحاز مُكوّن من سويسرا - النمسا - سلوفاكيا. هذه الفكرة بقيت قيد الحسبان حتى عام 1998.³

4- التعاون الوسط أوربي - كانت المشكلة تنبغ هنا من عدم كفاية القدرات الأمنية و العسكرية. عدا ذلك بعد انضمام الدول المجاورة إلى حلف الناتو فقد معناه. إلا أن هذه الفكرة تم تنفيذها من خلال السعي للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي، على وجه الخصوص من خلال تعاون فيشيهراد 4 و تسيفتا.⁴

من خلال ما ذكر يبدو واضحاً أن تشكل السياسة الأمنية و الدفاعية كان مرتبطاً بالسياسة الخارجية و التي

² المير نيتشي، فلاديمير تازسوفيتش: تطور السياسة الأمنية و الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا من خلال العهد الترانس أطلسي. معهد الدراسات الأمنية و الدفاعية. برايتسلافا 2005، الصفحة 7-8.

³ تم استغلالها كعامل كضغط على الدول الغربية عند عدم اهتمامها بقبول سلوفاكيا ضمن نظامها الأمني. المشكلة كانت تكمن في من كان بإمكانه أن يقدم ضمانات عدم الإنحياز. إذ لم تقمها الدول الغربية و بعد القيام بالإستكشاف لدى روسيا (ممثل الحزب القومي السلوفاكي) وُجد أنه حتى الضمانات الروسية غير كافية. عدا ذلك فيد تفكك الثنائية القطبية للعالم لم يعد لعدم الإنحياز أي أسس.

⁴ تعمل دول وسط أوروبا الأربعة (ما يعرف بي دي 4) منذ عام 1991، و تقوم بالعمل على حل الخلافات ما بين دول وسط أوروبا و الدفاع عن قضاياها خلال عملية الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي. دول في 4 (جمهورية التشيك، جمهورية المجر، جمهورية بولونيا، و سلوفاكيا) وقّعت أيضاً معاهدة التجارة الحرة سيقا، و التي تم العمل بموجبها حتى تم قبول هذه الدول في الإتحاد الأوربي. أعضاء هذه المعاهدة في الوقت الحاضر دول غرب البلقان.

كانت تحدد التوجه الأمني. من جهة المشكلة التي نقوم باستعراضها، أي الإصلاحات الأمنية و وظيفة المجتمع المدني، من المهم الإنتباه إلى أن طريقة تفكير النخبة السلوفاكية في مجال السياسة العسكرية و الدفاعية و قبل كل شيء الأمنية قد مرّ خلال فترة وجود جمهورية سلوفاكيا بتطور ملحوظ.

في السنوات الأولى من وجود الدولة كانت تكمن في عدم توضيح المواقف تجاه حلف الناتو و الإتحاد الأوروبي. بعد عام 1994 أخذت السياسة الخارجية لجمهورية سلوفاكيا و بذلك أيضاً السياسة الأمنية و الدفاعية طُراً غير واضحة. إذ وجدت سلوفاكيا نفسها بتأثير من السياسة المثيرة للجدل، خارج تيار المساعي الرئيسية للإلتحاق بالإتحاد الأوروبي. بعد عام 1998 تم وضع استراتيجية للإلتحاق بالإتحاد الأوروبي ذات هدفين. الأول كان إعادة الثقة و تعزيز التعاون مع أعضاء حلف الناتو و الإتحاد الأوروبي. الثاني كان الحصول على العضوية في هذين التجمعين. تم الوصول للهدف الأول في عام 2002، عندما حصلت سلوفاكيا على دعوة للإلتحاق لحلف الناتو و الإتحاد الأوروبي، و الهدف الثاني تم تحقيقه بانضمام سلوفاكيا لهذين التجمعين في عام 2004.

10-3- أهمية تحليل الوضع الأمني و صياغة الوثائق الإستراتيجية الأساسية لدى عمل الإصلاحات الأمنية. نصيب و أهمية المجتمع الأمني.

10-3-1- الأعوام 1993 – 1998

تشكل الإصلاحات الأمنية إصلاحات متكاملة للنظام الأمني. و إن كان من الواضح أن الإصلاحات من المفترض أن تكون مترابطة، إلا أن الوضع في سلوفاكيا أظهر أن أعقد الإصلاحات كانت في مجال الإصلاحات الأمنية. نتج هذا الشيء عن استقلال سلوفاكيا عن جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية سابقاً. خلال حقبة الفدرالية كانت لها في الداخل بنية مستقلة إلى حد ما، من ناحية الأمن أقصد بالدرجة الأولى الشرطة و القوى الأمنية الداخلية الأخرى.

انقسام الفدرالية التشيكوسلوفاكية، و الذي كان سريعاً إلى حد ما ، كان له أثرٌ كبيرٌ على السياسة الدفاعية لسلوفاكيا. اضطرت جمهورية سلوفاكيا في وقت قصير جداً أن تبني وزارة الدفاع و أن تجري الإصلاحات في الجيش السلوفاكي الذي تم تشكيله بناءً على الوحدات التدريبية و المدارس الحربية التي كانت في سلوفاكيا. الوحدات القتالية كانت متركزة في القسم الغربي من الدولة الفدرالية - في دولة التشيك، الأمر الذي كان متمخضاً عن المبادئ العسكرية لحلف وراثو السابق. "كدولة جديدة" توجب على سلوفاكيا أن تُؤمّن قبولها ليس فقط ضمن الإطار السياسي السلوفاكي، و لكن أيضاً كعضو في العلاقات الدولية (دستور جمهورية سلوفاكيا). اضطرت للإجابة على التحديات الناتجة من علاقات الجوار (النزاع حول إكمال بناء سد غابتشيكوفو و التحكيم الدولي في لاهاي مع المجر، تطوير المفاعل النووي في ياسلوفسكيه بوهونيتسيه - المشكلة مع النمسا، و غيرها).

كان عام 1993 عام تشكيل جيش جمهورية سلوفاكيا، و لأسباب منطقية كان التركيز الأكبر على تشكيل بنى جديدة، و تحديد الطاقم العسكري و العتاد من الجيش الفدرالي السابق. هذا العام كان أيضاً عام تكوين قيادة الجيش و وزارة الدفاع. من الناحية النظرية بدأ العمل على الوثائق الإستراتيجية، التي تمت المصادقة عليها بشكل رسمي في أعوام 1994 و حتى 1996. اثنتين منهما قام البرلمان السلوفاكي بابلت فيهما.

بتاريخ 30 يونيو 1994 تمت المصادقة من قِبَلِه على الإستراتيجية الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا و في عام 1996 تم الأخذ بعين الإعتبار من قبله الأهداف و المبادئ الأساسية للأمن القومي لجمهورية سلوفاكيا.⁵ على اعتبار أن الوثيقة الإستراتيجية ذات المعنى الإستراتيجي الواسع (الأهداف و المبادئ الأساسية للأمن القومي لجمهورية سلوفاكيا) قد تم إعدادها تحت إشراف وزارة الدفاع في جمهورية سلوفاكيا، فمن الواضح أنه في ذلك الوقت كانت قضية الأمن مربوطة بفهم محدود الأبعاد لمعنى الأمن - على أنه تأمين الدفاع. إضافة لذلك لم يتم بعد تجاوز النهج المُنتهج في سرية كل شيء له علاقة بالأمن و الدفاع. الوثائق الأخرى ذات العلاقة المباشرة قام بالمصادقة عليها مجلس الدفاع عن الدولة، و ليس البرلمان. على وجه التحديد في عام 1994 كانت الوثيقة الخاضعة للسرية و وثيقة التصور الإستراتيجي للدفاع عن جمهورية سلوفاكيا - تصور بناء الجيش السلوفاكي حتى عام 2000، و الإستراتيجية القومية للدفاع كوثيقة سرية للغاية. التصور الإستراتيجي للدفاع تم استبداله في عام 1996 بالإستراتيجية القومية للدفاع عن جمهورية سلوفاكيا - و من جديد تمت المصادقة عليها فقط من قبل مجلس الدفاع عن الدولة كوثيقة سرية للغاية. بناءً على هذه الوثيقة تمت المصادقة على البرنامج الطويل الأمد لتطوير الجيش السلوفاكي.⁶

لن أقوم بمناقشة مضمون الوثائق المذكورة. تم تحقيق بعض التقدم من جهة أن هذه الوثائق أصبحت وثائق أمنية - سياسية ذات بُعد استراتيجي، و للمرة الأولى منذ نشوء جمهورية سلوفاكيا حاولت تسليط نظرة متكاملة على قضية الأمن و الدفاع. إلا أنه تم تحضيرها من قِبَل مجموعة محدودة جداً من الناس من وزارة الدفاع، لم يتم مناقشتها مع المؤسسات الأكاديمية، مع الخبراء المستقلين و المنظمات الغير حكومية. لهذا السبب، و من منطلق التطورات السياسية لم تتعدى فهماً ضيق المجال لمشاكل الأمن و الدفاع الناتجة عن قصر الفترة التي مضت منذ نشوء جمهورية سلوفاكيا و من تركيبة المشهد السياسي لتلك الفترة. من ناحية تأثير المجتمع المدني (المجتمع الأمني)، لم يكن له أي دور في تحضيرها. في هذه الفترة، لم تكن المنظمات الغير حكومية متوجهة نحو المسائل النظرية المتعلقة بالأمن و الدفاع، و معديها، غالباً موظفي وزارة الدفاع، لم يجدوا الحاجة في طرح أي مناقشة نظرية خلال مرحلة إعدادها.

كيف كان الحال مع المنظمات الغير حكومية و الهيئات النظرية الأخرى.

تم في عام 1993 تأسيس مؤسسة علمية هي المؤسسة السلوفاكية للدراسات الدولية (سيمش). كان هدف المؤسسين تأسيس منظمة ثينك تانك على الطراز "الغربي"، و التي كان من المقترض أن تُعد الوثائق لقطاع الدولة أيضاً. فعلى سبيل المثال قام سيمش بإصدار مجلة تحت اسم القضايا الدولية، الأمر الذي كان يعني بداية النقاشات حول السياسة الخارجية السلوفاكية. مؤسس هذه المؤسسة كانت وزارة الخارجية السلوفاكية، إلا أن عدم اهتمام الدولة بنتائجها أدى لإلغائها في عام 1998.

في ذلك الوقت كانت المؤسسة الوحيدة التي تُعنى بالمسائل الخاصة بالأمن و الدفاع هي مؤسسة الدراسات الإستراتيجية التابعة لوزارة الدفاع السلوفاكية. كنت واحداً من أعضائها و شاهداً في نفس الوقت على إعادة تنظيمها و اندثارها. في ذلك الوقت كان الإهتمام يتركز قِبل كل شيء على "تنقيف" الأفراد في مجال الأمن. الوثيقتين المذكورتين في بداية هذا الفصل تم إعدادهما بدون تحليل كامل للوضع الأمني و الوسط الأمني الذي تتواجد فيه سلوفاكيا. الجامعات لم تكن تولي الأهمية لمسائل الأمن، الأكاديمية العسكرية التي نشأت في عام 1993 كانت تولي إهتمامها خاصة للمسائل العسكرية ذات الحيز الضيق. لهذا السبب نشأ في عام 1995 في وزارة الدفاع مشروع التنقيف في مجال الأمن القومي. تم عمله بالتعاون مع مركز

⁵ المير نيتشي: الوثائق الإستراتيجية لجمهورية سلوفاكيا خلال عملية التطور. انظر أيضاً تطور سياسة سلوفاكيا الأمنية و الدفاعية من خلال البعد الترانس أطلسي. مركز الدراسات الأمنية و الدفاعية. براتيسلافا 2005، الصفحة 28 و 29.

⁶ البييد الصفحة 29 و 30.

الدراسات الأمنية الأوربية التابع لجامعة جرونينجن في هولندا. تطرّق بالدرجة الأولى لقضية التصور الجديد للدفاع بعد إنتهاء الحرب الباردة.

إلا أنه من منظور تشكّل المجتمع الأمني فقد كان توجهها معنياً على الأخص بموظفي وزارة الدفاع، بالإضافة لموظفي الوزارات الأخرى. المفارقة في هذه الفترة الزمنية كانت أن المؤسسات النظرية التابعة لوزارة الدفاع و وزارة الخارجية فهمت وجود بعض " الفراغ النظري"، و بدأت بتحضير دراسات السياسة الخارجية و الأمنية. في نفس الوقت حاولت توسيع القاعدة النظرية لتشمل المنظمات الغير حكومية الناشئة في هذا المجال. تنظيم المحاضرات المشتركة و المؤتمرات أتاحت المتسع لخبراء السياسة الخارجية و الأمنية من سلوفاكيا و من الخارج. في نفس الوقت كان هذا الأمر يعني "صراعاً" ما بين النظريات القديمة و النظريات الحديثة و في العديد من الحالات خلافات بين جيل الضباط القدامى المُعدّين بموجب نَظْم حلف وارسو – في الواقع نَظْم الحرب الباردة، و الناس الجُدّد بنظراتهم الجديدة. في نفس الوقت كانت تتم عملية نزع الطابع السياسي عن وزارة الدفاع، خاصة الجيش، تطويرها و على الأخص إنقاص أعداد موظفيها و التي بلغت ذروتها في فترات لاحقة. عموماً كان الأمر يخص تحويل الثقافة الأمنية، زيادة شفافية السياسة الأمنية و الدفاعية، زيادة اهتمام العامة بما يجري في مجال الأمن و الدفاع. من ضمنها كان أيضاً تمدين (إزالة الطابع العسكري) وزارة الدفاع، الأمر الذي لم يتم في سلوفاكيا بشكل راديكالي. على الرغم من أن النسبة ما بين عدد الجنود و المدنيين قد تغيرت بالتدرج لصالح المدنيين، إلا أنه مضى وقت طويل، حتى بعد الحقبة التي أقوم بتقييمها، كان يشغل فيه الجنود المتقاعدون أماكن خاصة بالمدنيين. أحد أسباب ذلك كان في أن الجامعات لم تكن تحضر الخبراء في مجال الأمن و الدفاع و قدوم الخبراء من المجال المدني كان طبيئاً. من بين الأمور الإيجابية التي يمكن ذكرها أنّ المعرفة الجديدة المكتسبة من الندوات و المؤتمرات سببت تغييراً جزئياً للنظرة إلى العلاقات المدنية – العسكرية و ذلك من منظور القادة العسكريين ("انطلاقة" في طريق الإنفتاح على العامة). التأثير الأكثر إيجابية كان على المجتمع الأكاديمي و المنظمات الغير حكومية الموجودة (ام في او)، التي بدأت بعد ذلك تُولي اهتماماً أكبر للسياسة الأمنية و الدفاعية.

مشاركة مُمثلي الوزارات الأخرى، المجتمع الأكاديمي و المنظمات الغير حكومية في النشاطات التثقيفية لوزارة الدفاع يمكن وصفها بأنها أول "دخول" غير رسمي للمجتمع المدني على الأرض العسكرية. إذا أحببنا أن نتعظ "بعظة نظرية" ولدها التطور التالي، فيمكننا أن نلخصها بأن التحليلات التي تم عملها قد ركزت و بشكل ضيق على محيط " وسط مختار" هو جمهورية سلوفاكيا. لم تنتبأ بالتطور الممكن في الناتو، و على الأخص بسرعة توسعه. إلا أنه في ذلك الوقت حتى دول الناتو لم تكن تحسب حساب أي تبدلات سريعة. بالغوا في تقدير إمكانيات منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و النفوذ المحتمل لروسيا على تطور الناتو. قاموا بالمبالغة في تقدير إمكانيات ديناميكية النمو الاقتصادي لجمهورية سلوفاكيا (توقع التسارع السريع و الطويل الأمد).

10-3-2- الأعوام 1998 – 2005

كانت الأعوام من 1998 – 2005 أعواماً توحدت فيها سلوفاكيا في توجهها الخارجي، و بالتالي الأمني. إضافة لذلك كانت هذه الأعوام أعوام تغييرات كبيرة في طريقة التعامل مع الوسط الأمني، تحليله و بناءً على ذلك إعداد وثائق أمنية متكاملة – في حالتنا هذه إستراتيجيات الأمن و الدفاع. كان هناك تحول في طريقة التفكير النظري و من الناحية العملية. تم عمل إصلاحات جذرية في القوات المسلحة، في تقليص

أعدادها و إعادة تنظيمها و في زيادة مشاركة سلوفاكيا في عمليات الناتو.

إضافة لذلك فهي فترة تم فيها تحضير الوثائق الإستراتيجية المهمة و المصادقة عليها مرتين و ذلك في عام 2001 كشرط لا غنى عنه لإعداد المتطلبات لدخول سلوفاكيا في الناتو و الإتحاد الأوروبي، و فيما بعد في عام 2005 بعد الحصول على عضوية هذه المؤسسات، الأمر الذي أدى لتغيير راديكالي في الأوضاع الأمنية في سلوفاكيا، بما فيها الضمانات الأمنية.

10-3-3- الأعوام 1998 – 2001

الهدف الأساسي للسياسة الخارجية السلوفاكية بعد عام 1998 كان كسب ثقة بلدان الإتحاد الأوروبي و الناتو من جديد و من ثم للحاق بأسرع وقت ببقية بلدان وسط أوروبا في الاندماج في التجمعات الأوروبية و الترانس أطلسية المهمة.

في الفترة من عام 2001 كانت تنقص سلوفاكيا الوثائق الإستراتيجية الأساسية، التي كان من المفترض من خلالها تحديد مصالحها الحيوية و المخاطر الأمنية و سياسة الدولة الأمنية و الدفاعية الموازية لذلك، و ذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. مع نهاية عام 2000 و بداية عام 2001 تم انتقاد سلوفاكيا من قِبَل الناتو على الوضع القائم في القوات المسلحة، على بطئ و طول الإصلاحات التي تجري فيها، على عدم وجود محفزات لإدارة و وزارة الدفاع و عدم وجود التخطيط الدفاعي، على عدم واقعية الخطط المطروحة و تناقضها مع أولويات الدولة المعلنة. المهمة الهامة التي كانت تقف أمام المجتمع الأمني كانت تحضير الوثائق الإستراتيجية المتكاملة. تجدر الإشارة إلى أننا كنا مدفوعين من قبل الشركاء في الناتو لتحضير هذه الوثائق.

عدم توافق الوثائق السابقة مع التحديات و المخاطر الجديدة تجلت بقوة بعد قمة الناتو في واشنطن في عام 1999. التصور الإستراتيجي لحلف الناتو أتى بمنظور جديد حول الوسط الأمني المتبدل، التحديات الأمنية و المخاطر، و من هذا المنظور أيضاً طريقة التعامل مع الأمن في القرن الواحد و العشرين. مشكلتنا الداخلية كانت تكمن في أن الإصلاحات (ليس فقط في الجيش، و لكن في كامل النظام الأمني) بدون رؤية إستراتيجية كانت مضیعة للموارد.⁷ على الأخص الأعوام مابين 2002 – 2004 تميزت بالعمل على تحضير وثائق إستراتيجية متكاملة، خاصة "الوثيقة الشاملة" للإستراتيجية الأمنية.

تمت المصادقة على الإستراتيجية في عام 2004 و كانت بمجملها تشكل في تلك الفترة وثيقة متكاملة عكست الفهم الأمني بشكل أوسع و أكمل. عند تطبيق مصالح جمهورية سلوفاكيا توقعت الإستراتيجية الأمنية نشوء استراتيجيات أخرى لاحقة و على المدى الطويل في المجالات السياسية و الاقتصادية و البيئية و العسكرية و الثقافية. هذه الإستراتيجية ظهرت في المجال العسكري – تمت المصادقة على الإستراتيجيات الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا و الإستراتيجية العسكرية لجمهورية سلوفاكيا. بتأخر زمني تم تحضير استراتيجيات الأمن الداخلي لجمهورية سلوفاكيا، إلا أنه لم يتم تحضير الإستراتيجيات في المناطق الأخرى. هذا الشيء أثر بشكل سلبي على إصلاحات النظام الأمني، أكد على استمرار وجود سيطرة الوزارات في المجال الأمني و بشكل أو بآخر عرقلَ زيادة الفعالية في إنفاق الموارد على الأمن. من

⁷ في هذه الفترة بدأ من الواضح بأن جمهورية سلوفاكيا معرضة لنفس المخاطر كباقي دول الوسط الأوروبي و الحاجة للحصول على ضمانات أمنية بالإلتزام إلى الناتو لم تعد مجرد قضية خطاب بلاغي. تغيرات الوسط الأمني أثرت على الحاجة لإعادة تشكيل النظام الأمني بأكمله، الأمر الذي ظهر جليا في إعادة تشكيل القوات المسلحة. المحاولات في إعادة بناء القوات المسلحة حتى ذلك الوقت لم تنجح، و في عام 2000 مع بداية عام 2001 وجهت لجمهورية سلوفاكيا انتقادات من قبل الناتو حول الوضع في القوات المسلحة، حول تطويرها البطيء و الطويل، و حول غياب التخطيط الدفاعي و الإختلاف بين المخططات و أولويات الدولة المعلنة – اي نيتشي: الوثائق الإستراتيجية لجمهورية سلوفاكيا من خلال عملية التطور. انظر أيضاً تطور سياسة سلوفاكيا الأمنية و الدفاعية من خلال البعد الترانس أطلسي. مركز الدراسات الأمنية و الدفاعية. براتيسلافا 2005، الصفحة 31 و 32.

الممكن استنتاج تجربة مفادها أنه في حال لم يتم تطبيق الوثائق الإستراتيجية بالقدر الكافي، تبقى حبراً على ورق، على الرغم من المصادقة عليها من قِبَل أكبر سلطة تشريعية⁸ على الرغم من ذلك لعبت الإستراتيجيات المذكورة دوراً إيجابياً في أنها وَّجَّهت سلوفاكيا لتنفيذ أهداف و مهام عملية الإضمام إلى الناتو و الإتحاد الأوروبي.

كيف كان حال المنظمات الغير حكومية و المؤسسات النظرية الأخرى

يمكن اعتبار أول إشراك عملي للمجتمع الأمني في فرض الآراء حول المسائل الأمنية و الدفاعية في سلوفاكيا هو تحضير الوثائق الإستراتيجية في الأعوام ما بين 1999 و حتى 2001. في تلك الفترة تم تنظيم عدد من الندوات المحلية و الدولية بغرض تشكيل منهاج لتبادل آراء "التجمع" المهتم بقضايا السياسة الأمنية. قامت الندوات المحلية و الدولية بتعويض "عدم النضوج النظري للمجتمع الأمني السلوفاكي". في نفس الوقت بدأت تتكون الظروف الملائمة لزيادة الشفافية. من خلال هذه الأنشطة ارتفع عدد الـام ان او المتعاونة. يمكنني أن أذكر على التحديد الوقف الألماني مؤسسة فريدريخ إيبيرت (فرعها في سلوفاكيا)، مركز الأبحاث التابع للمؤسسة السلوفاكية للسياسة الخارجية (اس اف بي اي) الجديد، اكاديميا ايستربوليتانا، كما و بدأت بالتكون أيضاً منظمات غير حكومية "طلائية" مهتمة بقضية الأمن – على سبيل التحديد المركز اليورواطلسي التابع لجامعة ماتى بيل في بانسكا بيبستريتسا. المُنظَم الأساسي كان مركز الدراسات الدفاعية (خلف مؤسسة الدراسات الإستراتيجية). تركزت الندوات و المحاضرات بالدرجة الأولى على العمل وفقاً لنتائج قمة الناتو في عام 1989، و عدا الخبراء السلوفاك تمت مشاركة خبراء من الدول القديمة و الحديثة في الناتو.

إلا أن هذا التوجه الإيجابي لم يستمر في السياسة الدفاعية، إذ أعطي الخبراء المدنيون مجالاً ضيقاً لمناقشة الإستراتيجية العسكرية مثلاً و مجالاً أقل بكثير في صياغة تطلعات بناء القوات المسلحة و على الأخص في مجال زيادة الإحتراف و النفقات الدفاعية. كان من المفارقات أنه في الوقت الذي كانت الحاجة تدعو فيه للعمل التحليلي، تم إلغاء مركز الدراسات الإستراتيجية المذكور التابع لوزارة الدفاع في عام 2000. تم نقل في ذلك الوقت من المركز إلى القسم السياسي في الوزارة و التي كانت مسؤولة عن تحضير الإستراتيجية الأمنية و الدفاعية. على الرغم من الصياغة النظرية السابقة لتصور الناتو (خاصة للوسط الأمني الجديد، التحديات و المخاطر الجديدة)، كانت تنقص الخبرة في تحضير وثيقة استراتيجية متكاملة. حتى في هذه الحالة ظهرت لدينا بقايا من عهد العالم الثنائي القطبين عندما كانت الوثائق الإستراتيجية تُركِّز على الدفاع و تقوم بتحضيرها وزارات الدفاع. و لهذا و على الرغم من فهم التغيرات في الوضع الأمني قامت وزارة الدفاع من جديد بتحضير الوثيقة الإستراتيجية الأساسية – الإستراتيجية الأمنية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع كانت تحتاجها أكثر من غيرها كمنطلق لمتابعة الإصلاحات في الجيش، و في نفس الوقت كانت تحت الضغط الأكبر من قبل الناتو. بعد الإعلان عن المقترح الأولي لهذه الوثيقة بدأت وزارة الخارجية بالمشاركة بشكل أكبر و تم التقدم بالوثيقة في النهاية للحكومة و فيما بعد للبرلمان كوثيقة اشتركت فيها الوزارتان.

أحب أن أذكر (من منظور الديمقراطية البرلمانية) أنه في بداية التفكير حول الوثائق الإستراتيجية لجمهورية سلوفاكيا، برز في المقدمة سؤال: من الذي سيقوم بالمصادقة عليها – البرلمان السلوفاكي أو الحكومة السلوفاكية. نبّه العديد من الخبراء الأجانب إلى إمكانية إطالة المدة و ظهور التعقيدات في حال تم

⁸ الإستراتيجيات المصادق عليها في سلوفاكيا ليس لها طابع و قوة القوانين. و يقع على عاتق السلطة التنفيذية و البرلمان و الضغط الممارس من قبل الـام في او، الكيفية التي سيتم العمل بها بموجب هذه الوثائق.

تقديم هذه الوثائق للبرلمان (غالبية الدول المجاورة قامت بالمصادقة على هذه الوثائق من قبل الحكومة).
تم في النهاية، و من أجل الحاجة لإظهار التوافق السياسي، قبول نتيجة مفادها أن الطريق البرلمانية
في المصادقة على الوثائق الإستراتيجية الأمنية و الدفاعية لا غنى عنها، لأنها تضمن شفافية أكبر و
بنفس الوقت إستمرارية السياسة الأمنية حتى بعد تغير الحكومة نتيجة التغيرات ما بعد الإنتخابات. تعدّ
هذه التجربة تجزئة مفيدة لأي دولة تمر بمرحلة انتقالية.

خلال معاينة هذه الوثائق ظهرت بعض المشاكل على مستوى الإتصالات ما بين المؤسسات الحكومية
و النواب و لجان البرلمان السلوفاكي. كانت هناك العديد من العوامل المؤثرة. هذه الحقائق أدت إلى
أن الإستراتيجيات تم تقديمها نسبياً في وقت متأخر.⁹ ظهر النقص قبل كل شيء في التخاطب مع لجان
البرلمان السلوفاكي و مع النواب في المرحلة التحضيرية، إضافة لأن خبراء الأحزاب السياسية لم يبديوا
رايهم علناً حول تحضير هذه الوثائق.

إضافة لذلك فقد كانوا يدافعون عن المصالح الحزبية الضيقة، الأمر الذي يمكن تفهمه، إلا أنه أثر بشكل
سلبى على العملية ككل.

ظهر في تلك الفترة أيضاً المستوى الغير كافي للقدرة النظرية و التحليلية في مجال الأمن. فقد ظهرت على سبيل
المثال أفكار غير مدعومة من الناحية النظرية. كان من الممكن مشاهدة التعامل الضيق الأفق من قبل الوزارات
في فهم الأمن و كانت تنقص نظرة متكاملة حول الأبعاد المتعددة للأمن.¹⁰ تأثير هذا الأمر كان يمكن متابعته
من خلال الآراء المطروحة حول القوة الأمنية لسلك الحديد التابعة لوزارة المرور و البريد و الإتصالات، و
حول الشرطة العسكرية التابعة لوزارة الداخلية – أي القوات المسلحة الخاضعة لوزارات أخرى غير وزارة
الدفاع. وجود هذه القوات كان يُنظرُ إليه من منظور النظرية الغربية على أنه من بقايا حلف وارسو و تعبيراً
عن عدم الشفافية. أنواع القوات المذكورة انتهت في عام 2002. في الحقيقة فقد تم صرف مبالغ كبيرة على
النوعين المذكورين من القوات و من منظور الوضع الأمني الجديد لم تكن الحاجة تدعو لوجود هذه القوات.

تمت مناقشة الوثائق الإستراتيجية من قبل مجموعة عمل وزارية، و تجربتي كانت بأن أعضاء المجموعة
كانوا موظفين مسؤولين في الوزارات عن النوعين المذكورين من القوات. لذلك إضافة لمصالح الوزارات
كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية. و إن كان هذا الأمر لا يمت بصلة لدور المنظمات الغير حكومية،
فيجب أن نذكر التعاون مع الخبراء الأجانب و مهمة الهيئات الإستشارية التي كانت تعمل في سلوفاكيا.
من ناحية تفعيل المنظمات الغير حكومية في السياسة الأمنية و الدفاعية في فترة تحضير الإستراتيجية
الأمنية لجمهورية سلوفاكيا 2001 فمن الممكن القول بالتأكيد أن الدور الأهم قد لعبه الشركاء الأجانب.
المنظمات الحكومية و مراكز الأبحاث المستقلة من بلدان أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية لم
تدعم فقط إهتمام المجتمع المدني حول مسألة الأمن و الدفاع، و لكنها طرحت المبادرة و مؤلت بانتظام
إشراك المنظمات الغير حكومية المحلية في تعاون مشترك مع مؤسسات "القطاع الأمني".

بتأثير منهم (و في الكثير من الأوقات نتيجة لضغوطهم) تم التوصل لإجماع و تمت المصادقة على التدابير
التي قللت من عدد العاملين. من جهة أخرى قمنا بأخذ بعض نُظم الدول الكبرى، و التي ظهرت فيما بعد
في سلوفاكيا من ناحية كبر مواردها (الوضع الاقتصادي) غير قابلة للتطبيق أو قابلة للتطبيق بصعوبة.
العبرة للام في أو تكمن في أنها هي التي يجب أن تأتي بالمقترحات النقدية حول عمل السلطة التنفيذية و
أن تقوم هي بدور "النقاد".

⁹ بموجبها تم تحضير القوانين المتعلقة بها (حول الأمن، القوات المسلحة، خدمة العلم، الخدمة العسكرية، الخ). عدا ذلك تم عمل الوثائق المتعلقة بتطوير القوات المسلحة منذ عام 2010 في
نفس الوقت الذي تم فيه تحضير الإستراتيجيات، الأمر الذي يعتبر متعارضاً إلى حد ما مع الترتيب المنطقي لذلك.

¹⁰ الإستراتيجية الأمنية لجمهورية سلوفاكيا 2001.

إنضمام سلوفاكيا لحلف شمال الأطلسي و إلى الإتحاد الأوروبي في عام 2004 عنى تَغْيِراً أساسياً في مكانتها من ناحية السياسة الخارجية و الأمنية. عضوية الناتو أمنت لسلوفاكيا "ضمانات أمنية (عسكرية) قوية" و عضويتها في الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى يمكن اعتبارها تأميناً "للضمانات الأمنية المرنة" إضافة لانضمامها لنظام الدول ذات الإقتصاد المتطور. الإنضمام إلى النُظُم الأمنية الأوروأطلسية و النُظُم الأوروبية السياسية أمنت شروطاً ملائمة للقيام بحل ناجح للمشاكل الأمنية لجمهورية سلوفاكيا. في نفس الوقت أثّرت قضايا أمنية جديدة لم تكن لها الصفة المحلية فقط و لكنها كانت تمس باقي الدول الأعضاء، و بالتالي مطالب متمثلة في أن تساهم سلوفاكيا في البعثات في مجال الأمن و الدفاع ضمن الناتو و الإتحاد الأوروبي. كل هذا كان يجري تحت شعار بسيط و هو أن على سلوفاكيا أن لا تكون فقط مُستهلكاً و لكن عليها أن تكون مساهماً في الأمن و الدفاع المشترك.

كما كان عليه الحال قبل عام 2001، فقد توجب على البنى الحكومية و على المجتمع الأمني تحضير استراتيجية النمو التالي في المجال الإقتصادي و الأمني و الدفاعي. تم تحضير إعادة تقييم الإستراتيجية الأمنية و الدفاعية و العسكرية من عام 2001 و بعد النقاشات النظرية تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن من الضروري تحضير وثائق جديدة و ليس فقط تعديل الوثائق الموجودة. نتيجة الإنضمام إلى الناتو و الإتحاد الأوروبي فقد كان من المُتوقع أن تكون الوثائق الجديدة جاهزة و مصادق عليها من قبل البرلمان خلال عام 2004. إلا أنه بالنظر إلى التحضيرات المتأخرة للوثيقة "الجامعة" – الإستراتيجية الأمنية، تم تأجيل العمل بأكمله إلى عام 2005.

النتيجة كانت أن الإستراتيجية الأمنية و الإستراتيجية الدفاعية كانتا جاهزتين و مصادق عليهما (من جديد من قبل البرلمان) في عام 2005. الوثائق من عام 2005 (و التي يُعْمَلُ بها حتى اليوم)¹¹ تأخذ بعين الإعتبار التغييرات الأساسية للوسط الأمني و التزامات سلوفاكيا الجديدة بعد الانضمام إلى الناتو و الإتحاد الأوروبي. مقارنة مع عام 2001 نجد هذا التحرك واضحاً في المصالح المحددة لجمهورية سلوفاكيا. يبقى الأساس هو دعم التحالف الترانس أطلسي و دعم توسيع الناتو و الإتحاد الأوروبي. تحاول الوثائق موازنة المنظور الأمني للأطلسي (الناتو) و الأوروبي (الإتحاد الأوروبي)، و من الناحية الأمنية فقد أكدت على الموقف "الأطلسي" لجمهورية سلوفاكيا.

كيف كان الحال مع المنظمات الغير حكومية و المؤسسات النظرية الأخرى

تعليقاً على المؤسسات النظرية الحكومية منها و غير الحكومية، يجب أن نذكر أنه مقارنة بالفترة السابقة فقد بدأت توقعاتها تتحسن، و بدأت بالتحضير النظري قبل الإنضمام إلى التركيبة الأوروأطلسية (2004). تم إنعاش مؤسسة الدراسات الأمنية و الدفاعية (ايبوش) في وزارة الدفاع، و التي قامت بالتعاون مع المجتمع الأمني بتنفيذ مشروع استغرق سنتين (2002 و حتى 2003) عن الإدارة الديمقراطية و مراقبة القوات المسلحة. باتجاه إعداد الوثائق الإستراتيجية و بالتعاون مع المؤسسة السلوفاكية للسياسة الخارجية بدأت بنقاش عريض نتج عنه مطبوعات تحتوي على توصيات حول تحديث الإستراتيجية الأمنية الموجودة و اقتراحات منطلقات للإستراتيجية الأمنية بعد الدخول في الناتو و الإتحاد الأوروبي. تمت الإستفادة

¹¹ على الرغم من أن النقاش النظري قد تم حول ضرورة تعديل هذه الوثائق (أو عمل وثائق جديدة) بذاً على حقيقة أنه تم تبني استراتيجية جديدة للناتو 2010، إلا أن الوسط المعني و البرلمان لم يتخذوا موقفاً واضحاً من ذلك.

من التعاون مع المؤسسات الأجنبية للدول المجاورة أكثر من ذي قبل (مؤسسة الدراسات الإستراتيجية لجامعات الدفاع في جمهورية التشيك و المجر) و مع مركز المعلومات الدفاعية في بروكسل و مركز مارشال في جارمش بارتكيرشن.

من خلال النقاش النظري ظهر نشوء الدام في او ذات التوجهات في مجال الأمن و الدفاع. عددها ليس بالكبير، و لكنها تعمل حتى اليوم و منشوراتها يمكن الوصول إليها عن طريق صفحات الإنترنت.¹² عدا التحليلات المذكورة أصدرت العديد من الإصدارات الأخرى تعليقاً على وثائق الناتو و الإتحاد الأوربي و على تحليلات الرأي العام في سلوفاكيا و بنفس الوقت بدأت بالعمل على تحضير الشباب المحترف في مجال الأمن. إضافة لهذا الشيء بدأت الجامعات ببذل نشاط أكبر. إذ بدأت الجامعة في مدينة بانسكا بيبستريتا بمشروع دراسات أمنية بالتعاون مع البنى الحكومية و بناءً على التطور في وقت لاحق (2007) أرسلت دعائم قسم الدراسات الأمنية. قامت كلية العلوم الإجتماعية و الإقتصادية التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا – العاصمة بإدراج مسألة الدراسات الأمنية و البنية الأمنية الأوروأطلسية كجزء من المادة الدراسية. كان الشيء الإيجابي هو أن خريجي هذه الجامعات المدنية قد احتلوا مواقع في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. أتذكر أنه في مؤسسة الدراسات الأمنية و الدفاعية الحديثة النشئ و خلال تحضير الوثائق الإستراتيجية لعام 2005 عمل 50 ٪ من خريجي الجامعات المذكورة، و حتى المدير كان موظفاً مدنياً. المُجندون في الخدمة أو المُجندون السابقون و الذين لديهم الخبرة في المجال الأمني كانوا يشكلون الـ 50 ٪ الأخرى. عدد آخر من خريجي الجامعات كانوا يعملون في القسم السياسي، الذي كان يتم فيه تشكيل الوثائق الدفاعية – السياسية الأساسية. من الممكن القول أنه حصل هناك ترابط معين لجهود الناس ذوي الخلفية النظرية الحديثة العهد و الناس ذوي الخبرة العملية. تعليقاً على الدام في او، أو بالأحرى "منظمات التينك تانك الأمنية"، يجب أن نضيف بأن العديد من موظفي الوزارات الذين بدأوا العمل بعد عام 2005 قد مروا بمدرسة نظرية في هذه المؤسسات بالذات.

10-4- عوضاً عن الخاتمة

المستوى الرسمي للعلاقات في المجال الأمني، و بالأخص العلاقات المدنية – العسكرية (البرلمان، رئيس الدولة، الحكومة، وزارة الدفاع، المحاكم، و غيرها) قد تم إقرارها من الناحية التشريعية في سلوفاكيا مباشرة بعد تكوّن الدولة و تشكيل مؤسسات القوة الخاصة بها. المشكلة الأكبر كانت على المستوى الغير رسمي، لأن المجتمع المدني المشارك في وضع السياسة الأمنية و الدفاعية و في المراقبة المدنية للجيش السلوفاكي، لم يكن مهيباً للقيام بهذا الدور و لم يكن لديه في هذا المجال أي تجارب.

مر عقد كامل من الزمن إلى أن تم بناء أساسات المجتمع الأمني (خبراء مدنيين، منظمات غير حكومية، وسائل إعلام، مؤسسات أكاديمية) و حصل المجتمع المدني على معلومات كافية عن التوجّه الأساسي في السياسة الأمنية و الدفاعية للبلد. المعلومات الجديدة أحدثت تأثيراً إيجابياً على الميدان الأكاديمي و على المنظمات الغير حكومية (ام في او) التي بدأت بعد ذلك تولي اهتماماً أكبر للسياسة الأمنية و العسكرية أيضاً.

¹² معهد دراسات القضايا العامة www.ivo.sk

مركز العلاقات الأوربية و الشمال الأطلسية www.cenaa.org

مؤسسة السياسة الخارجية www.sfpa.sk

المركز اليورو أطلسي www.eac.sk

الهيئة السلوفاكية الأطلسية www.ata-sac.org/section-11-Kontakty

المجتمع الأمني السلوفاكي الحديث العهد و الذي اكتسب تجاربه العملية الأولى من خلال التعاون مع وزارة الدفاع و الخارجية خلال عمل الوثائق الإستراتيجية الأمنية الجديدة (الإستراتيجية الأمنية لجمهورية سلوفاكيا، الإستراتيجية الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا) في الأعوام 2000 و حتى 2001 كان يدرك أن هناك نقص كبير في المقاطعات من ناحية تقديم المعلومات عن السياسة الأمنية، و ذلك في كامل مقطع المجتمع المدني. لذلك فاهميته كانت تكمن، عدا دوره في التحليلات الأمنية و تحضير الوثائق الجامعة، في نشاطه "التربوي" في المقاطعات – أي تأثيره على الإدارة المحلية، وسائل الإعلام المحلية في المقاطعات، المنظمات الغير حكومية و المجتمع الأكاديمي في المقاطعات.

تكوّن المجتمع الأمني كان هاماً أيضاً لأن كافة استطلاعات الرأي كانت تشير إلى أن "درجة قدرات الجماهير السلوفاكية في مجال الأمن و الدفاع" لم تكن على تلك الدرجة العالية كي تكون قادرة على تقدير المشاكل الأمنية. عدم اهتمام الجماهير بالمشاركة في النقاش ضمن نطاق تجهيز الوثائق الإستراتيجية قد أكد هذا الشيء. في مقدمة الرأي العام كانت هناك دائما المشاكل و التهديدات ذات الطابع المحلي. التحديات الخارجية و المخاطر و التهديدات لم يكن لها لدى الرأي العام وزن كبير و ربما لهذا السبب سادت في ذلك الوقت وجهة نظر فائتة تجاه الإنضمام إلى الناتو، و فيما بعد لاحظنا ازدياد المُرحبين بذلك.

عملية تكوّن المجتمع الأمني ضمن المنظمات الغير حكومية كان في التسعينيات متأثراً بعدم وجود مؤسسة و لفترة طويلة تُعنى بشكل متكامل بقضايا الأمن. كنا نجد أشخاصاً فرادى مهتمين بالأمن إلى جانب العمل الأوسع نطاقاً الذي كانت تقوم به مؤسساتهم. إضافة لذلك بدأت بالتدرج تشح مصادر التمويل من الخارج و البحث عن مصادر داخلية في هذا المجال كانت مشكلة. تشكيل المجتمع حتى الآن يعيقه الطلب الإجتماعي الضئيل للتحليل النظري لقضية الأمن، أو لتحليلات متكاملة أجزئية. في الوقت الحاضر لدى وزارة الخارجية و جزئياً وزارة الدفاع نظام منح خاص بهم لعمل التحليلات، إلا أن المصادر المالية لا تُمكن الدام في او التي تعمل في مجال الدراسات الأمنية و الدفاعية من أكثر من البقاء على قيد الحياة.

بناءً على التجارب من خلال التطور الحاصل، فمن الممكن القول أنه بدون أرضية نظرية لا يمكن الوصول إلى نوعية جيدة لمجمل عملية تحول النظام الأمني. بدون تحضير نظري يصل في النهاية إلى صياغة وثائق استراتيجية و أهداف طويلة الأمد فقد كنا نتعامل مع القضايا الأمنية الدفاعية في البداية "من سنة إلى سنة" و ليس برؤية طويلة الأمد. علمنا التطور أنه من المهم أن يكون لدينا رؤية أمنية و معها أيضاً "نحن" الأمن و بذلك يتم تحديد الموارد أيضاً. الإستراتيجيات بدون موارد تبقى واثق أكاديمية فقط. من جهة أخرى الإنفاق العسكري بدون تحديد استراتيجية أمنية يمكن أن يتحول لعملية هدر. بمرور الوقت بدأت تظهر ميول النمو التدريجي للمجتمع الأمني، نمو تعاونها (تشابكها) و تطور التعاون الدولي. يجب التنبيه إلى قضية التمويل (الموارد)، لأنه بعد المرحلة الإنتقالية في سلوفاكيا و إنضمامها للناتو و الإتحاد الأوروبي تحركت الموارد الخارجية إلى المناطق التي تتطلب دعماً، و هو شيء مفهوم. لهذا السبب فمن الضروري لعمل الدام في او إمكانية الوصول للمجالات الحكومية و "الطلب الإجتماعي". من أجل توجيه القارئ فقد وضعنا في المصادر عنوان صفحة انترنت خطة عمل تطوير المجتمع المدني لعامي 2012 و حتى 2013 و المتوفرة باللغة الانكليزية أيضاً.

قائمة المصادر و المراجع:

- المجتمع الأمني السلوفاكي و القطاع الأمني. (ماتوش كوربا، المير نيتشي، فلاديمير تاراسوفيتش)، سي اس اس، سينا 2006

<http://www.security-studies.sk/slovenska-bezpecnostna-komunita>

- المقاصد الإستراتيجية لتطور المجتمع المدني حتى عام 2020 و الخطة لأعوام 2012 – 2013

http://tretisektor.gov.sk/data/files/1870_strategy-of-civil-society-development-in-slovakia.pdf

- القيادة الديمقراطية و رقابة القوات المسلحة. مجموعة من المحاضرات المحلية، مايو 2002 – أكتوبر 2003 (فلاديمير تاراسوفيتش). معهد الدفاع و الأمن التابع لوزارة الدفاع في جمهورية سلوفاكيا ... براتيسلافا 2004.

- تطور السياسة الأمنية و الدفاعية لجمهورية سلوفاكيا في ضوء البعد الترانس أطلسي و السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية. المير نيتشي، فلاديمير تاراسوفيتش. براتيسلافا. وزارة الدفاع في جمهورية سلوفاكيا.

سامويل اربيه درس الدراسات الأوروبية و العلاقات الدولية في كلية العلوم الإجتماعية و الإقتصادية التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا. كما و حصل على منحة دراسية في جامعة كويمبرا في البرتغال. في عام 2012 بدأ بدراسة فرع الأمن الدولي في جامعة بلغراد. خلال عامي 2010 و حتى 2011 كان مديراً لمركز العلاقات الأوروبية و الشمال أطلسية (سي اي ان اي اي). يقوم بالتعاون مع بي دي سي اس منذ عام 2007. يهتم بقضية الأمن الدولي مع تركيزه على تطوير القطاع الأمني، الهجرات في العالم و قضايا التعاون التنموي إقليمياً، يهتم بدول البلقان الغربي، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (إقليم ام اي ان اي).

مارتين بوتورا عالم اجتماع، دبلوماسي و مؤلف. خلال نوفمبر 1989 كان من الأعضاء المؤسسين لحركة الجماهير ضد العنف. في الأعوام 1990 – 1992 عمل كمستشار لرئيس جمهورية التشيك و السلوفاك فاتسلاف هافيل لحقوق الإنسان. في عام 1997 جاء بفكرة إنشاء مؤسسة القضايا العامة و أصبح رئيسها الأول. في الأعوام 1999 – 2003 كان سفير سلوفاكيا في واشنطن. قام بتأليف منشورات في مجال علم الاجتماع، كتب أخرى و عدد كبير من الدراسات حول بناء الديمقراطية، حول السياسة الخارجية و المجتمع المدني. قام في عام 2004 بنشر مجموعة من البحوث و المقالات تحت عنوان فك اللعنة و في عام 2010 كتاب النفس الثاني. كمحرر و كواحد من المؤلفين شارك في نشر التقرير الشامل حول وضع المجتمع الذي يصدر كل سنة و الذي تُصدره مؤسسة القضايا العامة، و الذي كان يشارك فيه بشكل دوري، آخر مرة في الأعوام 2005 – 2011. في عام 2011 كان محرر و أحد مؤلفي كتاب أين نحن؟ خرائط سلوفاكيا العقلية.

زورا بوتوروا قامت بدراسة علم الاجتماع في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا. تُعدّ واحدة من مؤسسي مؤسسة القضايا العامة. في الأعوام 1984 – 1989 عملت في مجال علم الاجتماع. بعد عام 1989 و جَهِت نشاطها نحو بحوث إستطلاعات الرأي، الثقافة السياسية و المشاركة المدنية، و قضايا النوع. ألفت و شاركت في تأليف العديد من الكُتب و التي نذكر منها ديموكراسي اند ديسكونتينت. بوبليك ابينيون بروفال اوف كونتري ان ترانزيشن (1998)، هو و هي في سلوفاكيا. تقرير النوع و السن (2008)، و أين نحن؟ خرائط سلوفاكيا العقلية (2010). تقوم بنشر مقال كل سنة في التقرير الشامل حول وضع المجتمع.

اوندري غالو قام في عام 2005 بإنهاء دراسة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الدراسات الإجتماعية التابعة لجامعة ماساريك في برنو. خلال الدراسة كان مهتماً بشكل خاص بالسياسة العامة و تحليلاتها. من عام 2005 بدأ العمل في المنظمة الأهلية مجلس شباب سلوفاكيا. منذ فبراير 2007 يعمل كمديرها الإداري. يقوم قبل كل شيء بالعمل في مجال تكوين و تنفيذ السياسات الشبابية، تكوين القوانين و الأذفوكاسي. يقوم بالمشاركة بشكل مستمر في المؤتمرات المتخصصة المحلية و الدولية التي تُعنى بقضايا أوقات الفراغ، التعليم الغير نظامي و العمل التطوعي.

يوراي هيبش قام بدراسة الفلسفة و العلوم الفنية في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا. كان مدرساً في العديد من المدارس الثانوية و قام بالمحاضرة في الكلية التي درس فيها. منذ عام 2001 يحتل منصب مدير مركز التربية البيئية و الأخلاقية جيفيتسا و مدير شبكة المنظمات البيئية – التربوية شبيرالا. يعد واحداً من مؤسسي المدرسة الابتدائية المحلية البيئية في زايبوجوا و معهد سقراط لطلبة الجامعات ذوي المواهب. متزوج، لديه طفلان و يعيش في منطقة لازي. أَلَفَ عدداً من الكتيبات المخصصة للتربية البيئية و حقوق الإنسان. مؤلف مناهج "التربية البيئية الوجودية" و التي يقوم بعمل كورسات سنوية تدريبية خاصة بها مع عدد آخر من المدربين.

www.zivica.sk

بيتر كريساك يقود مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة للجنين في جمهورية سلوفاكيا. قام بتمثيل سلوفاكيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. في الأعوام 1998 حتى 2002 كان نائباً في البرلمان السلوفاكي و تقدم بالتعديل الكبير للدستور السلوفاكي في عام 2001. في عام 1992 شغل منصب قاضي المحكمة الدستورية لجمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية. في عام 1990 قام بتحضير مقترح ميثاق الحقوق و الحريات الأساسية و مقترح دستور جمهورية التشيك و السلوفاك الفدرالية. قام بتأليف العديد من الكتب و الدراسات و المقالات في مجال القانون الدستوري. عدا ذلك يقوم بالتدريس في الجامعة الأوروبية في براتيسلافا.

كارولينا ميكوفا تعمل كمديرة و مدربة و مستشارة للبي دي سي اس. درست تخطيط المدن في كلية العمارة التابعة للجامعة التقنية السلوفاكية في براتيسلافا. قامت برحلة دراسية إلى معهد الدراسات العامة في جامعة جون هوبكنس في بالتيمور في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة. حالياً تقوم بعمل الدكتوراة في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كومنسكي. في عام 2011/2012 عملت كمديرة لمكتب مفوض الحكومة لتطوير المجتمع المدني. من الناحية الإختصاصية تُركِّز بالأخص على حل الخلافات العامة و الوقاية منها، مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار حول الأشياء العامة، التخطيط التعاوني، التطور المحلي و التعاون ما بين القطاعات. لديها تجربة دولية في مجال التدريب و الإستشارات، إذ عملت حتى الآن في أكثر من 25 دولة.

لوبومير مورباخير قام بالدراسة في كلية التعليم التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا. منذ عام 2003 يعمل في مؤسسة ذاكرة الشعب في براتيسلافا. يقوم بالعمل على إعادة تكوين المناطق المحلية للأمن العام خلال النظام الشيوعي في فترة التسوية، و ذلك من منطلق التنظيم و الأفراد. في نفس الوقت عمل على توثيق الحالات التي تم فيها قتل أشخاص مدنيين على الحدود السلوفاكية – النمساوية من الجدار الحديدي في الأعوام 1948 – 1989 و تحضير دعوة للنيابة العامة السلوفاكية حول تلك الحالات في عام 2008. أَلَفَ العديد من الدراسات و المقالات، و هو واحد من مؤلفي كتاب تحت عنوان جرائم الشيوعية في سلوفاكيا 1948 – 1989 (الحائز على جائزة دومينيك تاتاركا في عام 2001) و كتاب تحت عنوان الجدار الحديدي. حدود تشيكوسلوفاكيا من ياخيموف و حتى براتيسلافا 1948 – 1989 (2006).

الجيبنا مراتشكوف قامت بدراسة علم المجتمع في كلية الفلسفة بجامعة كومنسكي في براتيسلافا. رئيسة رابطة المنظمات و المراكز التطوعية. من عام 2002 تعمل في المجموعة التطوعية قربا في مشفى سفيتا الجيبنا في براتيسلافا لأمراض السرطانات كمنظمة للبرنامج التطوعي في المستشفى. إعتباراً من عام 2006 تُعنى بتطوير و دعاية العمل التطوعي في سلوفاكيا، التعليم و زيادة مستوى المنظمات التطوعية، تكوين برامج تطوعية جديدة، التطلعات المستقبلية للمتطوعين و مُنظمي المتطوعين، القوانين الخاصة بالعمل التطوعي و دعم المراكز التطوعية في سلوفاكيا و أوروبا. تقوم بالتدريس و النشر في مجال إدارة المتطوعين في المنظمات الغير حكومية و المنظمات العامة و في مجال تطور و مسيرة العمل التطوعي.

يلمير نيتشيبي أنهى دراسته في كلية الإقتصاد القومي التابعة لجامعة الإقتصاد في براتيسلافا (1974). في عام 1994 أنهى دراسته في كلية التعليم العسكرية، فرع علم النفس و علم المجتمع العسكري. في الأعوام 1997 – 1999 قام بالإنتحاق بدراسة مختصة حول الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي. حتى عام 2001 كان يعمل كعسكري محترف، فيما بعد كموظف مدني في معهد الدراسات الأمنية و الدفاعية التابع لوزارة الدفاع في جمهورية سلوفاكيا، و فيما بعد كموظف في معهد الدراسات الإستراتيجية التابع للأكاديمية القومية للدفاع. إعتباراً من عام 2009 يعمل في مركز العلاقات الأوربية و الشمال أطلسية – نسينا. يقوم بالعمل في مجال الوثائق الأمنية و الدفاعية لدول وسط أوروبا الأربعة، تطوير القوات المسلحة و العلاقات المدنية – العسكرية. من الناحية الإقليمية يقوم بالعمل في مجال دول البلقان الغربية و القوات المسلحة لروسيا الفدرالية.

دوشان اوندروشييك درس علم النفس في جامعة كومنسكي في براتيسلافا و قام بالعمل في مركز الإستشارات النفسية لطلاب الجامعات. بعد تحصيله لدراسة ما بعد الدكتوراه في جامعة جون هوبكينس في بالتيمور (الولايات المتحدة الأمريكية) قام بالعمل بقضايا تكوين المجتمع المدني و إدارة الأعمال الغير ربحية، مجال حل الخلافات و التفاهم ما بين الثقافات. قام بتأليف العديد من الكتب، كما و شارك في تأليف العديد منها، على سبيل المثال: مؤلف المخاطبة الفعالة (2007)، مؤلف التمرين؟ التمرين (2008)، مؤلف سوب سوم سوم (2010)، و غيرها. قام بالقاء المحاضرات في جامعة كومنسكي، كريمس دانوب يونيفرسيتي و في شي يو بي في براغ. يقوم بقيادة منظمة المجتمع المدني بي دي سي اس، و هو عضو في الرابطة السلوفاكية لعلم النفس، روابط تي اي كي.

بوريس ستريتشانسكي قام بدراسة الفلسفة و التاريخ. كان في الحركة الطلابية. قام بقيادة برنامج تثقيفي لفن إدارة البيئة. قام بتكوين وقف اي تي بي سلوفاكيا، الذي يقوم بتطوير المجتمعات المحرومة. قام بعمل مبادرة لتطوير الأوقاف المحلية في سلوفاكيا. قام بالتعاون مع وقف ايكوبوليس. مدير و أحد مؤسسي مركز الأعمال الخيرية (منظمة غير ربحية). قام بالعمل كمدرّب و كمشترش في دول ما بعد الشيوعية. قام بتأليف مؤلفات حول القطاع الغير ربحي. قام بتكثيف جهوده لإنشاء صفحة انترنت: الناس للناس. لا يحب العنف بكافة أشكاله و يؤمن بقوة الإرادة.

هيلينا فوليكوفا قامت بإنهاء دراستها في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا. قامت

بالعمل في الوزارات و الشركات في مجال أبحاث علم نفس العمل و الشركات. في الأعوام 1990 – 1994 قامت بالعمل في وظائف عامة عديدة، و ذلك 14 شهراً كوزيرة للعمل و الشؤون الإجتماعية في سلوفاكيا. من عام 1995 تعمل في القطاع الثالث. في الوقت الحالي تعمل كمديرة لوقف سوتسيا، و الذي يقدم المعونات المالية من أجل تكوين خدمات اجتماعية جديدة و تساند القوانين التي تدعم نشاطات المنظمات الغير ربحية في هذا المجال. كما و تقوم بالعمل على إصلاح النظام الإجتماعي مع التركيز على دعم المساواة ما بين المنظمات الغير حكومية في سعيها لتقديم المساعدة للمواطنين أثناء وقوعهم في ضائقة ما. قامت بالمشاركة في تأليف العديد من الكتب، كما و قامت بكتابة العديد من الدراسات، تقوم بشكل دوري في التعليق على مسائل السياسة الإجتماعية و القطاع الثالث في وسائل الإعلام.

ماريا زيليناكوف بعد أن أنهت دراستها في كلية الهندسة التابعة للجامعة التقنية، قامت بدراسة فرع حماية البيئة في كلية العلوم التابعة لجامعة كومنسكي في براتيسلافا، حيث قامت بالتدريس هناك لمدة سنتين في قسم الايكوسوسبيولوجي و الإستفادة من الموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة. اكتسبت التجارب في العمل مع القطاع الغير ربحي قبل الثورة المخملية في اتحاد حماة البيئة و الطبيعة. خلال عملها في الجامعة قامت بقيادة مركز التربية البيئية. في نفس الوقت كانت تعمل للشبكة السلوفاكية للأنهار، و منظمة الحياة المستديمة – ستوج و في لجنة المدينة اس زد او بي كي في براتيسلافا. عملت في الماضي كمدربة، وسيطة، مستشارة و مديرة مشاريع في الـ بي دي سي اس و التي كانت موجهة خاصة للعمل ما بين القطاعات و حل الخلافات المحلية.

بي دي سي اس، منظمة أهلية مستقلة، تقوم من خلال الشبكة الدولية بارتنيرس فور ديموكراتيك تشينج انترناشيونال (بي دي سي اي) بالعمل كمؤسسة مجتمع مدني غير سياسة و غير حكومية، تساعد و تُنقِّف. نشأت في عام 1991 في جامعة كومنسكي في براتيسلافا، حيث تم في عام 1993 تشكيل وقف، و فيما بعد منظمة أهلية. رسالة الـبي دي سي اس تكمن في المساعدة في تكوين و تقوية ثقافة الديمقراطية و نشر الطرق و الأساليب الديمقراطية من أجل الوقاية و حل الخلافات في المجتمع، خاصة في سلوفاكيا. بي دي سي اس لديها منذ عام 1999 تصريح من وزارة التعليم في جمهورية سلوفاكيا فيما يخص برامجها التدريبية، خاصة لتحضير المدربين و الإستشاريين، لحل الخلافات، و لتدريس البرامج المتعلقة بفن إدارة المنظمات الغير ربحية و عمل القطاع الثالث في سلوفاكيا. حضر التدريبات و الإستشارات في الـبي دي سي اس خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة أكثر من 20000 شخص من أكثر من 42 دولة. بي دي سي اس عضو في شبكات و منظمات دولية أخرى: يوروبيان نيتوروك فور سيفيل بيس سيرفيسيس (اي ان سي بي اس) و نون فايولينت بيس فورس (ان بي).

www.pdcs.sk, pdcs@pdcs.sk, www.facebook.sk/pdcs.sk



الطبعة الأولى

الناشر: بي دي سي اس، منظمة أهلية

عشرة أبواب عن التطور و عن المجتمع المدني في سلوفاكيا

حقوق الطبع محفوظة

المحرر: صموئيل أربييه

المؤلفون: دوشان اندروشيك، كارولينا ميكوفا، هيلينا فوليكوفا، ماريا زيليناكوفا (الباب الأول)، مارتين بوتورا (الباب الثاني)، زورا بوتوروا (الباب الثاني و السابع)، بوريس ستريتشانسكي (الباب الثاني و السابع)، الجببنا مراتشكوفا (الباب الثالث)، اوندري غاللو (الباب الخامس)، يوراي هيبش (الباب السادس)، بيتر كريسك (الباب الثامن)، لوبومير مورباخير (الباب التاسع)، المير نيتشي (الباب العاشر).

الإعداد الفني: يان فالكو، زورا باولينييفا، لوبوش شراميك

الصور: زورا باولينييفا

الترجمة: د. عبد الوهاب السبيناتي

المراجعة اللغوية: أحمد الحسين

الطبعة: المهندس ميروسلاف مراتشكو - ايبوس

الإصدار الأول 2013

ISBN: 978-80-89563-09-8